الجمعية الجغرافية المصرية

الأبعاد الجغرافية لهجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا

د. محمد أحمد علي حسانين
مُدرس بقسم الجُغرافيا ،
كلية الآداب ـ جامعة القاهرة

سلسلة بحوث جغرافية
العدد الرابع والسبعون – 2014

لا يسمح اطلاقا بترجمة هذا الكتاب الى أية لغة أخرى، أو بإعادة انتاج أو طبع أو نقل أو تخزين أى جزء منه، على أية أنظمة استرجاع بأى شكل أو بأى وسيلة، سواء اليكترونية أو ميكانيكية أو مغناطيسية أو غيرها من الوسائل، قبل الحصول على موافقة خطية مسبقة من الجمعية الجغرافية المصرية.

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : 2008/7232

الترقيم الدولى (I.S.B.N) : 977-5821-18-5

Copyright ® 2014 by The Message Press, Tel.: 0122 65 78 757

All rights reserved. This book is protected by copyright. No part of it may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording, or otherwise, without written permission from The Egyptian Geographical Society.

فهرس المحتويات

الموضوع	صفحة
مقدمة.	**1**
أولاً : المشكلة.	**3**
ثانياً : المفهوم.	**3**
ثالثاً : الأنماط.	**7**
رابعاً : طُرق القياس والبيانات.	**8**
الفصل الأول : مراحل تطور الهجرة غير الشرعية وحجمها.	**12**
أولاً : مراحل تطور الهجرة غير الشرعية.	**12**
ثانياً : حجم الهجرة غير الشرعية.	**31**
الفصل الثاني : التحركات الجُغرافية للمُهاجرين وخصائصهم.	**44**
أولاً : التحركات الجُغرافية للمُهاجرين.	**44**
ثانياً : خصائص المهاجرين.	**74**
الفصل الثالث : العوامل المؤثرة في الهجرة غير الشرعية.	**81**
أولاً : العوامل الاقتصادية.	**82**
ثانياً : العوامل السياسية.	**96**
ثالثاً : العوامل الديموغرافية.	**106**
رابعاً : العوامل المُساعدة والشخصية.	**113**
الفصل الرابع : الآثار المُترتبة علي الهجرة غير الشرعية ومُجابهتها ومُستقبلها.	**118**
أولاً : الآثار المُترتبة علي الهجرة غير الشرعية.	**118**
ثانياً : مُجابهة الهجرة غير الشرعية.	**129**
ثالثاً : الرؤية المُستقبلية للهجرة غير الشرعية.	**134**
الخاتمة والتوصيات.	**142**
المراجع والمصادر.	**148**

فهرس الخرائط والأشكال

م	عنوان الخريطة أو الشكل	صفحة
.1	الحالات المختلفة للمُهاجرين من حيث الدُخول والإقامة والعمل بدولة المقصد.	9
.2	تطور أعداد الشباب المصري المرحل من الخارج بسبب الهجرة غير الشرعية خلال الفترة (2001–2013م).	37
.3	تطور أعداد الذين حصلوا علي صفة المهاجر الدائم من مصر خلال الفترة (1975–2011م).	40
.4	توزيع المصريين المرحلين والمفقودين والغرقي بسبب الهجرة غير الشرعية إلي أوروبا حسب محافظة الإرسال عام 2008م.	46
.5	مواقع القُري المصرية المصدرة للهجرة غير شرعية إلي أوروبا ونطاقاتها.	49
.6	دُول مقصد المصريين الذين تم ترحيلهم من الخارج بسبب الهجرة غير الشرعية خلال الفترة (2001–2013م).	53
.7	دول مقصد المصريين المرحلين والمفقودين والغرقي بسبب الهجرة غير الشرعية إلي أوروبا عام 2008م.	58
.8	عدد الطلبات المقدمة من المصريين للهجرة إلي إيطاليا حسب الإقليم عام 2008 (طبقاً لقرار 2007 بشأن تدفقات العمالة المهاجرة).	61
.9	مسارات الهجرة غير الشرعية من مصر إلي أوروبا.	63
.10	الحالة التعليمية للمهاجرين هجرة غير شرعية من مصر عام 2006م. (عينة)	78
.11	مُتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمحافظة الدقهلية عام 2003 حسب القرية والشياخة. بالدولار.	91
.12	نصيب الفرد من الدخل القومي عام 2011م في مصر والدُول الأوروبية المستقبلة للهجرة غير الشرعية منها.	93

13.	مُعدل البطالة بمحافظتي الغربية والمنوفية عام 2006 حسب القرية والشياخة.	**112**
14.	تطور عدد القضايا والمتهمين بسبب الهجرة غير الشرعية من مصر خلال الفترة (2002–2012م).	**131**
15.	تطور معدل التضخم شهرياً في مصر خلال الفترة (يناير 2013– مارس 2014م).	**137**
16.	تطور أعداد السائحين شهرياً في مصر خلال الفترة (يناير 2012– مارس 2014م).	**137**
17.	مُقترحات الشباب المصري لمواجهة الهجرة غير الشرعية (عينة عام 2006م).	**139**

فهرس الجداول

م	عنوان الجدول	صفحة
1.	التوزيع العددي والنسبي للشباب المصري المرحل من الخارج بسبب الهجرة غير الشرعية خلال الفترة (2001–2013م).	36
2.	أعداد المصريين الغرقي والمفقودين بسبب الهجرة غير الشرعية خلال الفترة (2006–2009م).	38
3.	تقدير حجم الهجرة غير الشرعية السنوي من مصر إلي أوروبا خلال الفترة (2001–2013م).	42
4.	توزيع جُملة المرحلين والغرقي والمفقودين بسبب الهجرة غير الشرعية من مصر إلي أوروبا حسب محافظة الإرسال عام 2008م.	47
5.	توزيع أعداد المصريين المرحلين من الخارج بسبب الهجرة غير الشرعية حسب دولة الترحيل خلال الفترة (2001–2013م).	55
6.	دُول المقصد للمرحلين والغرقي والمفقودين بسبب الهجرة غير الشرعية من مصر إلي أوروبا عام 2008م.	59

مُقدمة

تُعد الهجرة – بكافة أشكالها وأنماطها – ظاهرة جُغرافية أصيلة؛ فهي تتم عبر حيز جُغرافي وإقليمي، إذا يترتب عليها تبادل السُكان بين مكانين، أو بين مكانٍ وعدة أماكن أُخرى؛ وتخلق شبكة من العلاقات المكانية المعقدة؛ وتتم عبر مسار جُغرافي مُحدد أو عدة مسارات. هذا بخلاف أنها ظاهرة اقتصادية واجتماعية وديموغرافية. وقد أصبحت ظاهرة عالمية، تتأثر بها مُعظم دُول العالم، سواء كانت هجرة شرعية أو هجرة غير شرعية. وقد زاد تركيز الأبحاث والدراسات حول الهجرة الدولية مع مطلع القرن الحادي والعشرين، وذلك بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م؛ إذ تم الربط بين هجرة العرب عامة والإسلاميين منهم خاصة والأحداث المشابهة، مما جعل الدُول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية تُغير من سياسات استقبال المهاجرين العرب، وتُضيف المزيد من القُيود على هجرتهم الشرعية، وتعمل على منع الهجرة غير الشرعية.

وقد شهد العالم تحولات اقتصادية كبيرة خلال العقد الأخير من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الواحد والعشرين – كنتاجٍ للرأسمالية وعولمة الاقتصاد (Globalization of the Economy) وانتشار الشركات العابرة للقوميات (Transnational Corporations) – أثرت بشكلٍ مُباشرٍ على حركة الهجرة الدولية وأنماطها وأساليبها، وعلى خصائص المهاجرين. فقد تسببت هذه التحولات الاقتصادية في تزايد الفجوة بين الدُول الغنية والدُول الفقيرة، وبالتالى أدت إلى تحولات ديموغرافية، حيث تزايدت الرغبة لدي سُكان الدُول الفقيرة في الهجرة إلى الدُول الغنية سواء الهجرة الشرعية أو الهجرة غير الشرعية مُستخدمين في ذلك كُل الوسائل والأساليب التي تُمكنهم من الوصول إلى تلك الدُول، حتى لو وصل الأمر إلى التضحية بحياتهم في سبيل ذلك، هُروباً من مشاكل البطالة والفقر والمرض والتضخم.

ويكفي لإدراك مدي تغير منظومة الاقتصاد العالمي، الإشارة إلى أن دخل الشركات العشر الكُبرى العابرة للقوميات، تَفوق على دخل الدُول المائة الأفقر في العالم عام 2003م[1]. كما تُؤكد الإحصائيات الحديثة على تزايد الفجوة بين الدُول الغنية والفقيرة في السنوات الأخيرة، فعلى سبيل المثال، بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالى في مُعظم الدُول الأُوروبية ودُول أمريكا الشمالية وأستراليا 30 ألف دولار فأكثر عام 2007م، في حين لم يتعد 3 آلاف دولار في مُعظم الدُول الإفريقية والآسيوية، وبالتالى ينعم سُكان الدُول الأوروبية والأمريكية بالرفاهية، بينما يُعاني سُكان الدُول الإفريقية والآسيوية من الأمراض والفقر المدقع والموت جوعاً. وتُعد الدُول الإفريقية ـــــ

(1) ورويك مواري، جغرافيات العولمة: قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية، ترجمة: سعيد منتاق، عالم المعرفة، العدد 397، الكويت، فبراير 2013، ص 153.

من أفقر دُول العالم، حيث لا تُوجد دولة واحدة منها ضمن قائمة الدُول الرئيسة من حيث إجمالى

الناتج المحلي عام 2010م[1]. وتُؤكد تقارير التنمية الصادرة عن البنك الدولي في العقدين الأخيرين، ارتفاع نسبة السُكان تحت خط الفقر في مُعظم الدُّول الإفريقية، وشكلت نسبتهم أكثر من نِصف جُملة السُكان في بعض الدُّول[2]. وقد أدى ذلك كُله، إلى إقدام سُكان دُول العالم الثالث عامة، والدُّول الإفريقية خاصة، على الهجرة غير الشرعية رغم مخاطرها، فراراً من تدني الأوضاع الاقتصادية والأمنية في بلادهم. ويُقْدِم هؤلاء السُكان على الهجرة غير الشرعية بعد أن يترسخ لديهم الاعتقاد باستحالة الهجرة بالطُرق الشرعية، خاصة بعد تمادي الدُّول الغربية في فرض القُيود على الهجرة الوافدة.

وتُعد الهجرة غير الشرعية قضية مُهمة في كُل من دُول الاستقبال ودُول العُبور، خاصة ما إذا كان عُبور الحُدود أمراً سهلاً ومُيسراً من خلال الحُدود التي تُمَكِّن السُكان من العُبور. ففي إفريقيا – على سبيل المثال – حولت السياسات الأُوروبية الخاصة بالهجرة الوافدة الكثير من دُول الهجرة النازحة سابقاً إلى دُول عُبور أو دُول مقصد. ويشمل هذا النوع من الهجرة: الإيذاء البدني، وانتهاكات حُقوق الإنسان، والخوف من الغُرباء، والرحلات البرية والبحرية المحفوفة بالمخاطر. وقد لقى العديد من المهاجرين حتفهم عندما كانوا يعبرون البحر المتوسط قادمين من شمال إفريقيا، وعندما كانوا يعبرون خليج عدن قادمين من شرق إفريقيا[3]. كما تُعد الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية قديمة موجودة في الدُّول المتقدمة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأُوروبي، وفي الدُّول النامية مثل دُول الخليج، وفي أمريكا اللاتينية، مثل الهجرة إلى الأرجنتين وفنزويلا من الدُّول المجاورة، وفي إفريقيا لا تُمثل الحُدود التي خلفها الاستعمار عائقاً أمام تحركات القبائل، خاصة في كوت دي فوار ونيجيريا وجنوب إفريقيا[4]. وإن كانت الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية وموجودة في كثيرٍ من دُول العالم، خاصة من دُول العالم الثالث إلى الدُّول المتقدمة، إلا أن الهجرة غير الشرعية إلى الدُّول الأُوروبية وخاصة دُول الجنوب الأُوروبي أصبحت تحظى باهتمامٍ كبيرٍ في السنوات القليلة الماضية؛ نظراً لما قد ينجم عنها من توترٍ في العلاقات السياسية بين الدُّول، وما يرتبط بها من ظواهر سلبية مثل الاتجار بالبشر والأعضاء البشرية وتجارة المخدرات والدعارة والاستغلال الجنسي للنساء والأطفال. وتُعاني مصر منذ فترة من هذه الظاهرة

---

(1) Stutz, F.P and Warf, B., "The World Economy: Geography, Business, Development", 6th, Pearson, New Jersey, 2012, pp. 7-8.

(2) World Bank, World Development Report, Washington, Various Years.

(3) United Nations, International Migration from a Regional and Interregional Perspective, Project Document, New York, April 2012, p. 15.

(4) سامي محمود وأسامة بدير، أوروبا والهجرة غير المنظمة في مصر بين المسؤلية والواجب، سلسلة حقوق اقتصادية واجتماعية، العدد رقم (68)، مركز الأرض لحقوق الإنسان، القاهرة، يونيو 2009، ص 3.

وآثارها السلبية، ولكنها تفاقمت مُنذ العقد الأخير من القرن العشرين، بعد أن زاد حجم تياراتها المتجهة

إلى أوروبا، وما ترتب على ذلك من زيادة حوادث غرق القوارب التي تنقل المهاجرين، أو القبض عليهم وترحيلهم.

أولاً : المُشكلة.

هناك بعض التحولات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والثقافية التي أثرت في النسق القيمي للمصريين خلال العُقود القليلة الماضية، وأدت إلى تغييرٍ في بعض عاداتهم. فأصبحوا يتقبلون فكرة الهجرة إلى الخارج، وأقبلوا عليها بشكلٍ واضحٍ مُنذ سبعينيات القرن العشرين، بعد أن كانوا رافضين لها. وهناك تحولات اقتصادية واجتماعية أُخري، حدثت ولكن بصورة أشد سوءاً مع مطلع التسعينيات جعلت المصريين لا يُقبلون على الهجرة إلى الخارج فقط، بل يُخاطرون بحياتهم في سبيل الحُصول على فرصة عمل بالخارج خاصة في أوروبا، الأمر الذي أدى إلى غرق الآلاف منهم في البحر المتوسط وترحيل أو اعتقال من يتم القبض عليه، هذا بالإضافة إلى احتمالية استغلالهم في أُمورٍ سلبية عديدة، مثل تجارة المخدرات والدعارة وغيرها. لذلك، فقد أصبحت الهجرة غير الشرعية من مصر إلى أوروبا، تُمثل مُشكلة ضخمة وقضية كبيرة لمصر، نظراً لما يترتب عليها من نتائجٍ سلبية على الفرد والمجتمع داخلياً وخارجياً. وتقوم الدراسة بتحليل هذه الظاهرة من منظورٍ جُغرافي وديموغرافي واقتصادي، من أجل الوقوف على نشأتها وتطورها التاريخي، والعوامل التي جعلت المصريين يُقبلون عليها، والمسارات التي يسلكها المهاجرون للهروب من المنافذ المصرية واجتياز حدُود دُول العُبور ودُخول دولة المقصد.

ثانياً : المفهوم.

تعددت مفاهيم الهجرة غير الشرعية، وتنوعت مُصطلحاتها العلمية، وشَكَّلَ ذلك الأمر صُعوبة في قياسها ودراستها. فمن حيث التعريف، فإن الأُمم المتحدة تُعَرّفُها بأنها "الدُخول غير المقنن لفردٍ من دولة إلى دولة أُخرى عن طريق البر أو البحر أو الجو، ولا يحمل هذا الدُخول أي شكل من تصاريح الإقامة الدائمة أو المؤقتة، كما تعني عدم احترام المتطلبات الضرورية لعُبور حُدود الدولة"[1]. ويُقصد بها – كذلك – الهجرة التي تتعارض مع القوانين التي تحكم الوفود إلى دولة مُعينة أو النزوح منها[2]، من حيث طريقة السفر إلى الدولة وحق البقاء على أراضيها وحق ـــ

(1) نجوي حافظ، "مقدمة البحث"، في: "الشباب المصري والهجرة غير الشرعية"، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث الجريمة، القاهرة، 2010، ص هـ.

(2) كريستوفر ويلسون، معجم علم السكان، ترجمة: مصطفي خلف عبد الجواد، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2007، ص 176.

العمل بها. وقد كان يُطلق على هذا النوع من الهجرات في البداية الهجرة غير الموثقة (Undocumented Migration)، ثم أصبح يُطلق عليه الهجرة غير القانونية (Illegal

Migration)، ثم ارتبط بالأمن البشري، فأصبح يُوجد مقروناً بمُصطلح (Migration and Human Security)، ثم ارتبط بعد ذلك – إلى حدٍ كبيرٍ – بمفهوم تجارة البشر (Human Trafficking) وبالجريمة العابرة للقوميات (Transnational Organized Crime)[1].

وعلى الرغم من أن البعض يري أن مُصطلح الهجرة غير الشرعية (Illegal Migration) يُساوي المهاجرين بالمجرمين ويُهدر حُقوقهم الأساسية، فلا تكاد تخلو مُصطلحات الهجرة غير الشرعية – مثل "السرية" و"غير الشرعية" – من الدلالات والمعاني التي تستحضر صور الجريمة والفوضي، وتخلق إدراكاً سلبياً تجاه الوافدين[2]، إلا أن الدراسة الحالية فَضَّلت استعمال مُصطلح الهجرة غير الشرعية لوصف دُخول الأشخاص إلى دولة أُخري وعُبور حُدودها بالطُرق والأساليب غير القانونية؛ أو إقامتهم أو عملهم بها دون الحُصول على الوثائق اللازمة. ويرجع ذلك التفضيل إلى ثلاثة أُمور، هي: الأمر الأول – أن هذا المصطلح يصف الطريقة والأسلوب الذي اتبعه المهاجر لدُخول دولة المقصد أو العمل أو الإقامة بها، حيث يلجأ المهاجر – في الغالب – إلى طرقٍ وأساليبٍ غير قانونية لكي يتمكن من الهجرة إلى الخارج، فعلى سبيل المثال، يلجأ المهاجر المصري إلى التزوير أو الزواج المؤقت أو الشكلي أو إلى المهربين والسماسرة، وبالتالى لا يُعد المصطلح وصفاً للمُهاجر نفسه، وإنما وصفاً لأُسلوب الهجرة وطريقتها.

أما بالنسبة للأمر الثاني، فيتمثل في أن المصطلح يصف الوضع أو الحالة القانونية للمُهاجر بدولة الوصول من حيث الإقامة أو العمل، فإذا كان غير مستوفٍ لمتطلبات العمل أو الإقامة، أصبح عمله غير قانوني أو أصبحت إقامته غير قانونية، وعليه أن يرحل أو أن يسعي إلى تسوية وضعه القانوني. ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الشأن، أن مؤتمر مُنظمة العمل الدولية عام 1975م قد حدد ذلك الأمر، إذ مَيَّزَت الاتفاقية رقم 143 المعتمدة من مُؤتمر مُنظمة العمل الدولية عام 1975م، سرية حركات الهجرة غير الشرعية، بأنها تحدث عندما يجد المهاجرون أنفسهم – أثناء رحلتهم – عند وُصولهم أو خلال فترة إقامتهم وعملهم في ظُروف مُخالفة للاتفاقيات أو ـــــ

(1) إيمان شريف، "الإطار المنهجي للدراسة"، في: "الشباب المصري والهجرة غير الشرعية"، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث الجريمة، القاهرة، 2010، ص 41.

(2) Darwish, S.N.A., "the European Union's Immigration Policy Towards South Mediterranean: Evaluation and Assessment", Unpublished Master Thesis, Euro-Mediterranean Studies, Faculty of Economics & Political Science, Cairo University, Cairo, 2009, p. 23.

المواثيق الدولية المتعددة الأطراف أو الثنائية، أو مُخالفة للقوانين أو النُظم الوطنية[1]. ويُحدد هذا التعريف بدقة الحقيقة التي يتم إغفالها، وهي: تحدث عدم قانونية "Illegality" مُعظم الوافدين خلال المرحلة الأخيرة من إقامتهم في الدولة، بعد دُخولهم بطريقة قانونية، لكنهم يقومون بخرق القانون بعدم

الامتثال لـنُظم الإقامـة والعمـل[2]. أمـا الأمـر الثالـث، فيتمثـل فـي أن هـذا المصـطلح يُعـد أكثـر المصطلحات شيوعاً واستخداماً من قِبَل الهيئات والمراكز البحثية في مصر، وتستخدمه مُنظمات دوليـة كُبـرى كالاتحـاد الأوروبـي[3]، حيـث يـتم – داخـل مُؤسسـات الاتحـاد الأوروبـي – اسـتعمال مُصطلح "الهجرة غير الشرعية" (Illegal Migration) بصفةٍ عامةٍ للإشارة إلى الدُخول غير الشرعي و/أو الإقامة غير الشرعية للمهاجرين الدوليين من مواطني العالم الثالث[4].

وهناك العديد من المصطلحات التي تستخدمها الهيئات والمنظمات الدولية والمراكز البحثية لوصف الهجرة غير الشرعية أو العمليات المرتبطة بها. وإن كانت تتفق جميعاً في أنها تُعبر عن عدم مشروعية هذه الهجرة، إلا أنها تختلف في درجة تفضيل بعض المصطلحات عن الأُخري، وكذلك في التحيز لاستعمالها. وتشمل هذه المصطلحات، الهجرة غير النظامية (Irregular Migration) والمهاجرين غير النظاميين (Irregular Migrants)، فتُعرف المنظمة الدولية للهجرة (IOM) الدُخول غير النظامي (Irregular Entry) للأشخاص بأنه: عُبور الحُدود دون الامتثال للمُتطلبات اللازمة للدُخول الشرعي إلى دولة الوصول؛ وتُعرف الهجرة غير النظامية بأنها: الهجرة التي تتم خارج نطاق القواعد والإجراءات المنظمة للحركة الدولية للأشخاص، أي تتم خارج القواعد والإجراءات التي حددتها الدُول لإدارة التدفق المنظم للمُهاجرين إلى أقاليمها أو عبرها أو منها[5].

ويُمثل مُصطلح الهجرة "غير النظامية" – عند التعمق في تحليله – إشكالية من ناحية المفهوم. ومع ذلك، يري البعض أن هذا المصطلح مُفضل عن المصطلحات الأكثر شيوعاً في هذا السياق – مثل الهجرة "غير الشرعية" أو "غير القانونية" (Illegal Migration). إذ يُمكن انتقاد مُصطلح الهجرة "غير الشرعية" من ثلاثة جوانب على الأقل: الأول هو دلالاته على الإجرام، ـــــ

(1) Tapinos, G., "Clandestine Immigration: Economic and Political Issues", In: "Trends in International Migration: Continuous Reporting System on Migration", OECD Publications, Paris, 1999, p. 229.
(2) Darwish, S.N.A., op. cit., p. 23.
(3) Koser, K., "Irregular Migration, State Security and Human Security", A Paper Prepared for the Policy Analysis and Program of Global Commission of International Migration (GCIM), Geneva, September 2005, p. 5.
(4) Darwish, S.N.A., op. cit., p. 24.
(5) International Organization for Migration (IOM), Types of Irregular Migration, In: Irregular Migration, Section 3.12, p. 6.

على الرغم من أن مُعظم المهاجرين غير النظاميين ليسوا مُجرمين. والجانب الثاني، هو أن وصف الأشخاص بغير الشرعيين "القانونيين" يُعد إنكاراً لإنسانيتهم، إذ يُمكن بسُهولة نسيان أنهم بشر، يمتلكون الحقوق الأساسية، بغض النظر عن وضعهم. أما الجانب الثالث – الذي يُثير قلقاً خاصاً لدي مكتب المفوض السامي لشئون اللاجئين بالأُمم المتحدة (UNHCR) – هو احتمال أن يُؤدي وصف بعض الأشخاص بـ "غير الشرعيين" إلى جعل طالبي اللجوء أنفسهم في وضعٍ غير نظامي، مما قد يُعرض

طلبات اللجوء الأُخري الخاصة بهم للخطر. وبينما يُسلم البعض بالمشاكل المفاهيمية المرتبطة بمصطلح الهجرة "غير النظامية"، إلا أنه يُعد مُفضلاً عندهم عن المصطلحات الأكثر استعمالاً في هذا السياق. ويُرجعون تفضيلهم إلى أن اللجنة العالمية للهجرة الدولية (GCIM) أوصت – في تقريرها النهائي – بأنه يجب استعمال هذا المصطلح كمُقابل للمُصطلحات الأُخري؛ كما أنه يُستخدم من قِبَل الكثير من المنظمات، كمجلس أوروبا (the Council of Europe) ومُنظمة العمل الدولية (ILO) والمنظمة الدولية للهجرة (IOM) ومُنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) ومكتب المفوض السامي لشئون اللاجئين بالأُمم المتحدة (UNHCR)[1].

أضف إلى ذلك أن قرار الجمعية العامة للأُمم المتحدة رقم 3449 (xxx)، جاء مُؤيداً لاستعمال مُصطلح "الهجرة غير الموثقة أو الهجرة غير النظامية"، حيث نص القرار على أنه بالأخذ في الاعتبار للحاجة الملحة للغاية لتحديد مُشكلة العُمال المهاجرين الذين دخلوا دولة أُخري بطريقة سرية للحُصول على عمل، فإن الأُمم المتحدة تدعو الأجهزة النشطة في مجال حُقوق الإنسان، أن تستمر في تكريس اهتماماتها لهذه القضية؛ وتطلب من الأجهزة والمنظمات المعنية بهجرة العمالة أن تستعمل في جميع الوثائق الرسمية مُصطلح "العُمال المهاجرين هجرة غير مُوثقة أو غير نظامية" (Non-documented or Irregular Migrant Workers)، لتحديد أولئك العُمال الذين دخلوا دولة أُخري بطريقة غير شرعية أو دخلوها سرّاً للحُصول على عملٍ[2]. كما تطرق القرار – كذلك – لقضية احترام حُقوق الإنسان مع المهاجرين بالطرق غير الشرعية التي سيتم عرضها لاحقاً.

وتشمل مُصطلحات الهجرة غير الشرعية – كذلك – "الهجرة غير الموثقة" (Undocumented Migration) و"الهجرة غير المصرح بها" أو "غير المسموح بها" "Unauthorized Migration". ويتجنب البعض استعمال المصطلح الأول، بسبب ما يُسببه من التباسٍ، إذ يُستعمل أحياناً ليُشير إلى المهاجرين الذين لم يتم توثيقهم (أو تسجيلهم)، وأحياناً ليصف المهاجرين الذين لا يحملون وثائق (جوازات السفر وغيرها). ولا ينطبق هذا الوضع على كُل المهاجرين غير النظاميين، فلا يُستعمل مُصطلح "غير الموثق" – عادة – ليضمهم جميعاً. أما المصطلح

---

(1) Koser, K., op. cit., p. 5.

(2) United Nations General Assembly, United Nations General Assembly Resolution 3449 (xxx), United Nations, New York, 9 December 1975, p. 90.

الثاني، فيؤخذ عليه أن كُل المهاجرين غير النظاميين ليسوا من غير المصرح لهم، لذلك يتم استعمال هذا المصطلح أيضاً بطريقة غير صحيحة. وتضم قائمة المصطلحات أيضاً مُصطلح "الحركات الثانوية غير النظامية" (Irregular Secondary Movements)، الذي يُستعمل تحديداً في سياق طالبي اللجوء واللاجئين[1]. كما تُعرف المنظمة الدولية للهجرة تهريب المهاجر (Migrant Smuggling) بأنه: شكل من أشكال حركة المهاجرين، الذي يتم تسهيله باتفاقٍ مع المهاجر، وعادة ما يقوم المهاجر بدفع مبلغ مالى

مُقابل خدمات عملية التهريب. ويكون التهريب استغلالياً وخطراً، ولكنه ليس قسرياً بمعني الاتجار. وهناك مُصطلح آخر يرتبط بعملية الهجرة غير الشرعية، هو الاتجار بالبشر (Trafficking in Persons) الذي ورد تعريفه في"بروتوكول منع وحظر ومُعاقبة الاتجار بالبشر، خاصة النساء والأطفال" المكمل لـ "اتفاقية الأُمم المُتحدة ضد الجريمة المُنظمة العابرة للحُدود الوطنية"، فيُقصد به: تجنيد الأشخاص أو نقلهم أو تنقيلهم أو إيواؤهم أو استلامهم عن طريق التهديد أو باستعمال القوة أو أي وسيلة أُخري من وسائل الإجبار. ويرتبط الاتجار بالبشر غالباً بتجارة الجنس وانتهاك حُقوق الإنسان، ويشمل الاختطاف، والاحتيال، والخداع أو إساءة استعمال السُلطة أو إساءة استغلال حالة استضعاف شخص ما. كما يُعد إعطاء أو استلام مبالغ مالية أو مزايا لغرض الاستغلال للحُصول على مُوافقة شخص له سيطرة على شخص آخر صورة أخري من صُور تجارة البشر. وتتضمن تجارة البشر قضايا الهجرة والعمالة والنوع والجريمة[2].

ثالثاً : الأنماط.

تضم الهجرة غير الشرعية أنماطاً مُختلفة من التحركات والحالات المخالفة لقوانين الهجرة سواء في دُولة عُبور المهاجرين أو دُولة وُصولهم. وطبقاً لتوصيف اللجنة العالمية للهجرة الدولية، يتم استخدام مُصطلح الهجرة غير الشرعية أو غير النظامية بشكلٍ كبيرٍ لوصف ظاهرة مُتنوعة، تتضمن الأشخاص الذين دخلوا أو أقاموا في دولة ما وليسوا من مواطنيها وخرقوا قوانين هذه الدول، وتشمل المهاجرين الذين دخلوا أو أقاموا في دولة ما دون حُصولهم على الترخيص اللازم؛ وأولئك الذين تم تهريبهم أو الاتجار بهم عبر الحُدود الدولية؛ بالإضافة إلى طالبي اللجوء غير الناجح الذين لا يلتزمون بنظام الترحيل؛ والأفراد الذين يتحايلون على ضوابط الهجرة الوافدة عن طريق نظام الزواج المزيف[3]. ويُلخص الشكل (1) أنماط دُخول المهاجرين وإقامتهم وعملهم بدولة المقصد. ويُمكن تمييز ست مجموعات من اللاشرعية[4]:

---

(1) Koser, K., op. cit., p. 5.
(2) International Organization for Migration (IOM), op. cit., pp. 6-17.
(3) Global Commission on International Migration (GCIM), "Migration in an Interconnected World: New Directions for Action", GCIM Report, October 2005, p. 32.
(4) Tapinos, G., op. cit., p. 231.

1) المهاجرون الذين دخلوا الدولة بطريقة قانونية، وبتصريح إقامة قانوني، ولكنهم يعملون بطريقة غير قانونية، إما لأن الوظيفة غير مُصرح بها أو لأن تصريح الإقامة لا يسمح بالعمل.

2) المهاجرون الذين دخلوا الدولة بطريقة قانونية، ويُعيشون فيها بطريقة غير قانونية (إما لأن تصاريح العمل غير سليمة أو لأن مُدة صلاحيتها قد انتهت، أو لأنهم لا يملكون تصاريح

إقامة)، ويعملون بطريقة غير قانونية. ومن المفترض أن المهاجر الذي لا يمتلك تصريح إقامة لا يستطيع العمل بطريقة قانونية في ظل التشريعات المعمول بها.

3) المجموعة السابقة نفسها، لكن بضم المهاجرين غير النشيطين.

4) المهاجرون الذين دخلوا الدولة سرّاً، وليس لديهم تصريح إقامة، ويعملون بطريقة غير قانونية.

5) المجموعة السابقة نفسها، ولكن بضم المهاجرين غير النشيطين.

6) المهاجرون الذين دخلوا الدولة سرّاً، ويملكون تصاريح إقامة (على سبيل المثال: بعد تقنين أوضاعهم، أو بتغير حالتهم بالزواج)، ويعملون بطريقة غير قانونية.

رابعاً : طُرق القياس والبيانات.

لقد حددت المنظمة الدولية للهجرة (International Organization for Migration) ثلاث طُرق مُباشرة ومجموعة من الطُرق غير المباشرة لتقدير حجم الهجرة غير الشرعية[1]. وبالنسبة للطُرق المباشرة، فهي كما يلي:

1- **مَلفات الهيئات الإدارية الحُكومية** : تشمل البيانات الخاصة برفض تأشيرات الدُخول والعمل والإقامة، ورفض اللجوء. ويُمكن استخدام هذه البيانات كمصادر لحساب الهجرة غير الشرعية. كما يُمكن أن تكون البيانات الخاصة بتحقيقات الشرطة والاعتقالات، أو التحقيقات الخاصة بالعمالة مُفيدة في هذا الشأن. وفي هذا السياق، يُعد تجميع البيانات بطريقة مُنظمة ومعيارية وإداراتها وحفظها أُموراً أساسية في رفع قُدرة إدارة حُدود البلاد. وقد اعتمدت الدراسة الحالية على هذا المصدر المباشر، حيث تم الحُصول على بيانات تخص أعداد المصريين المرحلين من الخارج بسبب الهجرة غير الشرعية، وأعداد المفقودين والغرقى وحوادث الهجرة غير الشرعية والمتهمين في قضايا هجرة غير شرعية، من "إدارة مُكافحة جرائم التزييف والتزوير" بوزارة الداخلية، ومن واقع تحقيقات الشرطة مع هؤلاء المهاجرين.

---

(1) International Organization for Migration (IOM), World Migration Report 2010, the Future of Migration: Building Capacities for Change, Geneva, 2010, pp. 31-32.

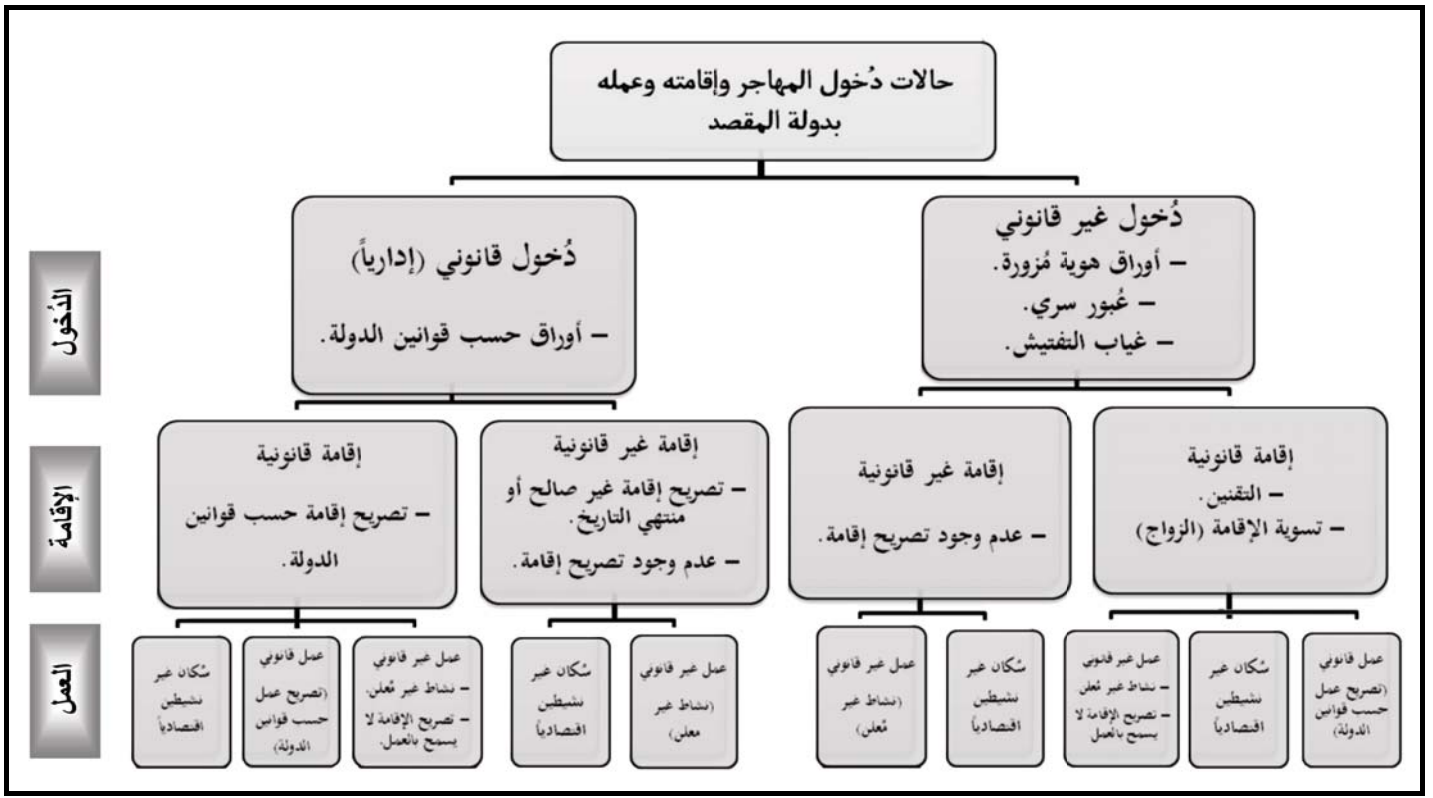

After: Tapinos, G., "Clandestine Immigration: Economic and Political Issues", In: "Trends in International Migration: Continuous Reporting System on Migration", OECD Publications, Paris, 1999, p. 232.

شكل (1) : الحالات المُختلفة للمُهاجرين من حيث الدُخول والإقامة والعمل بدولة المقصد.

2- **المسوحات خاصة الغرض** : تُعد المسوحات التي تُجريها الدولة أحياناً لأغراض خاصة مصدراً من مصادر دراسة الهجرة غير الشرعية. فعلى سبيل المثال، المسوحات الخاصة بالعمالة غير الشرعية بدُول الاستقبال، أو الخاصة بالأُسر المرسلة للمُهاجرين بدُول الإرسال. وبالرغم من ذلك، فإن هذه المسوحات تعتمد على عينات صغيرة الحجم، وليس بالضرورة أن تكون مُمثلة. وقد تم الاستعانة بنتائج المسح الذي أجراه المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية عام (2007/2006م) على المهاجرين الذين تم ترحيلهم من الخارج بعد فشل الهجرة غير الشرعية (406 شاب)، وينتمون إلى بعض قُرى محافظة الدقهلية وقرية تطون بمحافظة الفيوم. ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد، أن مصر تُعاني من قلة المسوحات الخاصة بالهجرة غير الشرعية.

3- **برامج تسوية أوضاع المهاجرين** : تُعد البرامج الخاصة بتسوية أوضاع المهاجرين بالطُرق غير الشرعية المصدر الثالث المباشر لحساب أعداد المهاجرين بالطُرق غير الشرعية. فقد كان يتم الإعلان – بشكلٍ دوريٍ – عن مثل هذه البرامج في بعض الدُول ذات الدُخول المرتفعة، من أجل السماح للمُواطنين الأجانب بالإقامة أو العمل. وهناك عدة قُيود على هذه البرامج عند استخدامها كمؤشرٍ لأعداد المهاجرين بالطُرق غير الشرعية، منها: أنه لا يُوجد برنامج يُغطي كُل المهاجرين هجرة غير شرعية، ويستهدف قطاعات وجنسيات أو مجموعات بشرية مُعينة، دخلت الدولة قبل الموعد النهائي المحدد؛ ومنها أيضاً أن هذه البرامج تتم على فترات مُتباعدة، ولا يكون واضحاً في العادة، ما إذا كان عدد طالبي تسوية أوضاعهم يشمل أعضاء الأُسرة أم لا. هذا بالإضافة إلى بعض المشكلات الإدارية الأُخرى التي تحدث – على سبيل المثال – عندما يتقدم طالبو تسوية أوضاعهم للجهات المحلية والوطنية في وقتٍ واحدٍ. وتُتباين أيضاً الحالات التي يُمكن ضمان نجاح تسوية أوضاع الطالبين فيها، حيث يتم – في بعض الحالات – تسوية أوضاعهم لمدة عام واحد فقط، ثم تتحول حالتهم بعد فترة إلى غير شرعية مرة أُخرى. وأخيراً، يتولد لدي المهاجرين الجُدد رغبة في أن يحلوا محل المهاجرين السابقين الذين تمت تسوية أوضاعهم، بمجرد أن تكتمل عملية تسوية أوضاع المهاجرين القُدامي. وقد تم الاستعانة ببعض بيانات برامج التسوية التي شملت مصريين في بعض دُول جنوب أوروبا خلال السنوات القليلة الماضية.

أما بالنسبة للطُرق غير المباشرة، فتهدف إلى تخمين حجم السُكان عن طريق مُقارنة التعدادات السُكانية والسجلات السُكانية المختلفة، بما في ذلك بيانات المواليد والوفيات. وتحظى هذه الطُرق بميزة، هي عدم الاعتماد على العد الفعلى للمُهاجرين هجرة غير شرعية. وتشمل الطُرق غير

المباشرة، طريقة المتبقي، التي تستفيد من بيانات التعداد والمهاجرين الوافدين؛ وتشمل أيضاً طريقة النسبة النوعية في دُول الإرسال، التي تُقارن عدد السُكان المتوقع بالعدد الحالى، والعدد المرصود لتقدير الهجرة غير الشرعية. وتُوجد طريقة أُخرى تعتمد على مُسوحات العمالة. وتعتمد على مُقارنة سجلات السُكان وبيانات تصاريح الإقامة للكشف عن أولئك الأشخاص الذين يعملون بعد انتهاء تصاريح إقامتهم، وأولئك الأشخاص الذين لا يملكون تصاريح، أو أولئك الأشخاص الذين لديهم تصاريح لأغراض أُخرى غير العمل. ومع ذلك، فهناك بعض المشكلات المتعلقة باستنتاج حجم الهجرة غير الشرعية من تقديرات حجم العمالة غير الشرعية، ويرجع ذلك – جُزئياً – إلى أن نسبة من المهاجرين هجرة غير شرعية لا تعمل.

واعتمدت الدراسة – كذلك – على أُسلوب المقابلات الشخصية مع المسئولين عن الهجرة غير الشرعية في مصر. فقد أجري الباحث مُقابلة مع (رئيس قسم المباحث الجنائية – مصلحة الجوازات والهجرة والجنسية – وزارة الداخلية)، ومُقابلتين مع (مُدير إدارة مُكافحة جرائم التزييف والتزوير – الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة – وزارة الداخلية). وأفادت هذه المقابلات الباحث في دراسة أساليب الهجرة غير الشرعية ومساراتها، وساهمت في تحديد أهم القُرى المصدرة، وطُرق مُجابهتها أمنياً.

الفصل الأول

مراحل تطور الهجرة غير الشرعية وحجمها

تطورت الهجرة الدولية من مصر تطوراً كبيراً خلال النصف الثاني من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الواحد والعشرين، وتعددت أبعادها الجُغرافية والاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية. فقد اختلفت الوجهة الجُغرافية لتيارات الهجرة الدولية المصرية، وتغير حجمها وخصائص المهاجرين من فترة إلى أُخري، تبعاً لتغير العوامل السياسية أحياناً، والاقتصادية أحياناً أُخري.

أولاً : مراحل تطور الهجرة غير الشرعية.

تُعد ظاهرة هجرة المصريين إلى الخارج سواء بالطُرق الشرعية أو غير الشرعية، من الظواهر الحديثة نسبياً على المجتمع المصري. فتُؤكد أدبيات الهجرة في الكتابات العربية وغير العربية، أن مصر – عبر تاريخها الطويل– كانت أرضاً لاستقبال المهاجرين، ولم تكن أرضاً لإرسالهم. فلم تكن منطقة هجرة خارجة، بل على العكس، كانت بوجهٍ عامٍ منطقة هجرة داخلة. فبقدر ما كانت منبعاً للحضارة، كانت مصباً للبشر. ففي العُصور الوسطى – على سبيل المثال – كان في مصر دائماً نواة من جاليات مُهمة في الخارج، خاصة من جنوة والبندقية وبيزا ومن الفرنسيين[1]، كما استقبلت أرض مصر عام 1880م الهجرة النوبية الوافدة من السودان[2]. كما ارتفع حجم الهجرة الوافدة إلى مصر بعد افتتاح قناة السويس والتدخل الأجنبي، وما ترتب على ذلك من زيادة أثر الامتيازات الممنوحة للأجانب، لذلك تُشير التعدادات السُكانية المصرية – من نهاية القرن التاسع عشر وخلال القرن العشرين – إلى وُجود جاليات أجنبية في مصر، ووصلت أعدادهم أقصاها في عام 1927م، حيث بلغت (225 ألف أجنبي)، ثم بدأت أعدادهم في التراجع بعد ذلك، نتيجة لإلغاء الامتيازات الأجنبية والتطورات السياسية والاقتصادية[3].

---

(1) جمال حمدان، شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان، الجزء الرابع: شخصية مصر الحضارية، دار الهلال، القاهرة، 1984، ص ص 130-132.

(2) عثمان الحسن محمد نور، هجرة الأيدي العاملة السودانية، في: "انتقال القوى العاملة في البلاد العربية"، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1994، ص 430.

(3) المجالس القومية المتخصصة، المتغيرات الاجتماعية في مصر، الدورة الثانية عشرة، المجلد الخامس عشر، القاهرة: 1991، ص 403.

وكان المصريون مشهورين بحبهم لأرضهم، وبأنهم لا يُقْبِلون على الهجرة إلى الخارج إلا للدراسة أو السفر، ودائماً ما يعودون ثانية، وهذا ما أكده "وندل كليلاند" (Wendell Cleland) في ثلاثينيات القرن العشرين[1]. فلم يُقْبِل المصريون على الهجرة إلى الخارج طواعية، بل كانت تُرغمهم الظروف عليها إرغاماً. فقد كانوا يُهاجرون هُروباً من ظُلم الحُكام، إما بسبب الضرائب الفادحة، كما حدثنا "المقريزي" عن هُروب الفلاحين المصريين من الضرائب الفادحة إلى الشام؛ وإما بسبب السُخرة والابتزاز ونزع الملكية، كما حدث أيام محمد على، حين هاجر نحو ستة آلاف من الفلاحين إلى سوريا. كما كان المصريون يُهاجرون فراراً من القحط والأوبئة، كما حدث عقب قحط ووباء 1783م[2]، أو يُهاجرون قسراً، كما حدث أيام سليم الأول، الذي أمر بنقل العديد من عُلماء مصر وصُنَّاعها إلى الآستانة، للمُساهمة في تعميرها ورُقيها[3]، وكما حدث أثناء الحرب العالمية الأولى على يد الاستعمار، حين تم جمع نحو (125.000 إلى 1.170.000 من الفلاحين والعُمال) للعمل بالقُوة في خدمة جُيوش الاحتلال والحُلفاء في مسارح الحرب المجاورة، خاصة في فلسطين[4]، وكما حدث، حين قررت قوات الاحتلال تصدير بعض العُمال المصريين إلى الخارج، حيث تم ترحيل (8500 عامل) إلى العراق، و (10500 عامل) إلى فرنسا بين عامي 1915 و1916[5]. أضف إلى ذلك، أن المصريين كانوا يُهاجرون بغرض الدراسة، فقد أرسل محمد على عام 1813 أول بعثة مصرية إلى إيطاليا لدراسة فُنون الطباعة، وتلتها بعثة أُخرى إلى فرنسا عام 1818 لدراسة العُلوم العسكرية والبحرية[6].

وشملت الهجرة الخارجية للمصريين في العصر الحديث، إرسال بعثات تعليمية من المدرسين إلى بعض الدُّول العربية، كان أولها، البعثة التي تم إرسالها إلى السودان في عشرينيات القرن العشرين[7]،

---

(1) Sell, R. R and Rochester, N. Y., "Egyptian International Labor Migration and Social Process: Toward Regional Integration", International Migration Review, Vol. 22, No. 3, 1988, p. 89.

(2) جمال حمدان، مرجع سبق ذكره، ص ص 135-136.

(3) مجلس الشورى، هجرة العمالة المصرية إلى الخارج، تقرير اللجنة الخاصة رقم 7، القاهرة، 1987، ص 9.

(4) جمال حمدان، مرجع سبق ذكره، ص 136.

(5) مجلس الشورى، مرجع سبق ذكره، ص 10.

(6) International Organization for Migration, "A Study on the Dynamics of the Egyptian Diaspora: Strengthening Development Linkages", July 2010, p. 23.

(7) Choucri, N., "Migration in the Middle East: Transformation, Policies, and Processes", Massachusetts Institute of Technology "MIT", Cairo University, 1983, pp. 7-8.

ثم تلتها بعثة أُخرى، اتجهت إلى البحرين في نهاية العشرينيات أيضاً[1]، ثم إعارة بعض المدرسين إلى العراق في الثلاثينيات استجابة لطلب الحُكومة العراقية آنذاك[2]، ثم تلتها بعثة أُخرى إلى الكويت في الأربعينيات[3]. ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد، أن هذه البعثات استمرت خلال النصف الثاني من القرن العشرين سواء في صورة إعارات للمُدرسين أو تعاقدات، وأن الحُكومة المصرية كانت تتحمل تكاليف هذه البعثات التعليمية لمساعدة الدُّول العربية خلال النصف الأول من القرن العشرين، ثم تحملت الدُّول العربية بعد ذلك هذه التكاليف، خاصة مُنذ السبعينيات عقب ارتفاع عائدات البترول.

وعلى ذلك، يُمكن القول بأن المصريين كانوا لا يُقبلون طواعية على الهجرة إلى الخارج حتى مُنتصف القرن العشرين؛ لأن هجرتهم اقتصرت على الدراسة في أوروبا بأعدادٍ قليلةٍ، والتدريس في الدُّول العربية وأحياناً الإفريقية. ولكن تطورت الظاهرة بشكلٍ ملحوظٍ بداية من خمسينيات القرن العشرين وحتى أوائل القرن الواحد والعشرين، حيث زاد مُعدل إقبال المصريين على الهجرة طواعية إلى الخارج سواء بالطُرق الشرعية أو غير الشرعية، وتطورت أعدادهم بصورة كبيرة. وقد واكبت الهجرة غير الشرعية للمصريين الهجرة الشرعية لهم، ولكنها نمت وتطورت بشكلٍ ملحوظٍ مُنذ أواخر القرن العشرين. لذلك، يُمكن تحديد أربع مراحل لتطور هذه الظاهرة على مدى الفترة الممتدة من النصف الثاني من القرن العشرين وحتى مطلع العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين. وقد تم التمييز بين كُل مرحلة وأُخرى من خلال عدة معايير، هي كالآتي: تغير الظُروف الداخلية في مصر، وظُروف سُوق العمل، وسياسات الدولة تجاه الهجرة إلى الخارج؛ وتغير الظُروف الداخلية بالدُّول الأوروبية، وظُروف سُوق العمل، وسياسات تلك الدُّول تجاه الهجرة الوافدة الشرعية وغير الشرعية؛ وتقديرات حجم الهجرة غير الشرعية من مصر أو مُؤشراتها في كُل مرحلة؛ هذا إلى جانب درجة المخاطرة التي يتعرض لها المهاجرون بالطُرق غير الشرعية من مصر في كُل مرحلة. ويُمكن تقسيم مراحل تطور الهجرة غير الشرعية من مصر – عن طريق هذه المعايير– إلى المراحل الآتية:

---

(1) Seccombe, I. J and Lawless, R. I., "Foreign Workers Dependence in the Gulf and International Oil Companies: 1910-50", International Migration Review, Vol. 20, No. 3, 1986, p. 537.

(2) سنية عبد الوهاب صالح، مراحل تطور حركة الهجرة المصرية، دراسات سكانية، المجلد 12، العدد 73، جهاز تنظيم الأسرة والسكان، القاهرة، 1985، ص 3.

(3) أمل يوسف الصباح، "الهجرة إلى الكويت من عام 1957إلى 1975: دراسة في جغرافية السكان"، قسم الجغرافيا، جامعة الكويت، الكويت، 1978، ص 419.

أ) مرحلة النشأة (1952–1973م).

ب) مرحلة النمو (1973–1991م).
ج) مرحلة الزيادة والتضييق (1991–2001م).
د) مرحلة المخاطرة والمجازفة (2001–2012م).

أ) مرحلة النشأة (1952–1973م).

بدأت هجرة المصريين إلى الخارج خلال هذه المرحلة في النمو تدريجياً، وواكبها نشأة الهجرة غير الشرعية، حيث قام عدد محدود من الذين هاجروا بغرض الدراسة أو السياحة أو العمل لفترة مُحددة بالدُول الأوروبية والأمريكية بالاستقرار بتلك الدُول، بعد تقنين أوضاعهم، ثم طلبوا لاحقاً من مصر الحُصول على صفة المهاجر الدائم. وقد أَقْدَمَ هؤلاء على الهجرة غير الشرعية لتفضيلهم البقاء بالخارج وعدم العودة للوطن بسبب التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي حدثت في مصر خلال هذه الفترة من ناحية، وبسبب ترحيب الدُول الأوروبية والأمريكية باستقبال المهاجرين أصحاب الكفاءات العلمية من ناحية أُخري. وقد كانت أعداد المهاجرين هجرة غير شرعية خلال هذه المرحلة قليلة، حيث قدرت وزارة الداخلية عدد الذين حصلوا على صفة المهاجر الدائم خلال الفترة (1962–1972م) بـ 22675 مُهاجراً[1]. وهؤلاء المهاجرون، هم أولئك الأشخاص الذين هاجروا في وقت سابق لتلك الفترة – غالباً في الخمسينيات والستينيات – بغرض الدراسة أو السياحة أو العمل المؤقت أو غير ذلك، وتمكنوا من الحُصول على الإقامة في دُول المهجر، ثم طلبوا بعد ذلك الحُصول على صفة المهاجر الدائم من مصر، أي أن هجرتهم كانت في البداية شرعية، ثم تحولت إلى غير شرعية خلال الفترة التي أعقبت انتهاء غرض الهجرة (الدراسة، أو السياحة، أو غير ذلك)، وحتى تمكنوا من تسوية أوضاعهم القانونية، من خلال الحُصول على إقامة أو عمل بشكلٍ قانوني.

ويُمكن تفسير انخفاض أعداد المهاجرين هجرة غير شرعية من مصر خلال هذه المرحلة، بعُزوف الغالبية العُظمى من أبناء الوطن عن الهجرة ورفضهم للفكرة من الأصل؛ لأن أعباء التحديث والنهضة الوطنية خلال الفترة (1955–1965م)، كانت تقع على عاتق الفئات العُمرية المتوسطة مما جعلهم يُفضلون عدم الهجرة إلى الخارج، كما انتشرت في المجتمع قيم التعليم والعمل

---

(1) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الهجرة الدائمة للمصريين خارج مصر خلال عام 1998م، القاهرة، 1999، ص 8.

والوطنية والانتماء. وقد ارتكزت قنوات الصُعود والترقي على التعليم والهجرة من الريف إلى المدن[1]. وقد ساعدت كُل هذه الأُمور على انخفاض حجم الهجرة غير الشرعية من مصر خلال هذه المرحلة

وانحسارها في بعض الكفاءات العلمية التي امتنعت عن العودة.

أما بالنسبة لسياسة الدولة تجاه الهجرة إلى الخارج بصفةٍ عامةٍ خلال هذه المرحلة، فقد اتسمت بالتشدد؛ نظراً للقُيود العديدة التي فرضتها على الهجرة بالطُرق الشرعية، فاقتصرت الهجرة في بداية هذه المرحلة على ما تُرسلة الحُكومة من بعثات تعليمية أو أعداد محدودة من الفنيين كالمهندسين والأطباء إلى بعض الدُول العربية والإفريقية[2]. ومن هذه القيود – على سبيل المثال – القانون رقم 296 لسنة 1956 الخاص بتكليف المهندسين، الذين سلب حقهم في العمل والسفر إلى الخارج والاستقالة؛ والقرار رقم 183 لسنة 1961 الخاص بتكليف الأطباء البشريين وأطباء الأسنان والصيادلة؛ والقرار رقم 138 لسنة 1963 الخاص بتكليف المعيدين بالجامعات والمعاهد العليا[3]. وقد أدت هذه السياسات المتشددة إلى تفضيل بعض الكفاءات العلمية – المحدودة العدد – التي أنهت دراستها العليا بالخارج أن تَبقى في البلاد الغربية خوفاً من فُقدان حُريتها بعد العودة إلى الوطن في ظل النظام الاشتراكي الجديد آنذاك، كما تمكنت بعض الكفاءات الأُخرى التي عادت إلى مصر أن تُهاجر باستغلال بعض الثغرات القانونية، مثل مُرافقة الزوجات الأجنبيات خلال الإجازات الجامعية أو عن طريق السفر للحج أو للعمرة[4]. كما مال الكثير من طُلاب الدراسات العليا إلى البقاء بالخارج، نتيجة الظروف الاقتصادية السيئة في مصر بعد حرب عام 1967. وكان ذلك هو بداية "نزيف العُقول" المصرية[5]. ويُضاف إلى ذلك، التعقيدات البيروقراطية التي كانت تُواجه راغبي الهجرة في الحُصول على جوازات السفر أو التأشيرات.

—

(1) نيفين جمعة، "الإطار النظري للدراسة"، في: "الشباب المصري والهجرة غير الشرعية"، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث الجريمة، القاهرة، 2010، ص 5.

(2) أحمد حسن إبراهيم، "الهجرة المؤقتة للعمالة المصرية: دراسة جغرافية"، رسائل جغرافية، العدد (185)، الكويت، أكتوبر 1995، ص 6.

(3) Dessouki, A. H., "The Shift in Egypt's Migration Policy: 1952-1978", Middle Eastern Studies, Vol. 18, No. 1, 1982, pp. 60-61.

(4) سنية عبد الوهاب صالح، مرجع سبق ذكره، ص 7.

(5) Zohry, A and Harrell-Bond, B., "Contemporary Egyptian Migration: An Overview of Voluntary and Forced Migration", Working Paper C3, Development Research Centre on Migration, Globalization & Poverty, University of Sussex, Brighton, December 2003, p. 26.

هذا إلى جانب الأوضاع السياسية والاقتصادية التي مرت بها مصر خلال هذه المرحلة، خاصة بعد نكسة 1967، ففي أعقابها بدأت أعداد قليلة من المصريين يُهاجرون إلى الولايات المتحدة الأمريكية

وكندا واستراليا وأوروبا[1].

أما بالنسبة لأسواق العمل في الدُّول الأوروبية خلال هذه المرحلة، فقد شهدت ارتفاعاً في مُعدلات الطلب على العمالة خلال خمسينيات وستينيات القرن العشرين، لبناء ما هدمته الحرب العالمية الثانية والصناعات الكثيفة العمالة. ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد، أن الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا تعود إلى الفترة الممتدة من ثلاثينيات إلى ستينيات القرن العشرين، حيث كانت في حاجة إلى الأيدي العاملة[2]. وقد أفرزت الحربان العالمية الأولى والثانية وضعاً جديداً، في كُل من فرنسا وإنجلترا وألمانيا وإيطاليا، حيث فقدت تلك الدُّول الكثير من قوتها البشرية، وبالتالى أصبحت في حاجة ماسة للعمالة الأجنبية لتحقيق النمو المتوقع، لذلك قامت بجلب عمالة من دُول المغرب والجزائر وجنوب الصحراء[3]. ومن الأُمور التي شجعت على الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا خلال هذه المرحلة أن أوروبا لم تكن قد أصدرت قوانين تُجرم هذه الظاهرة[4].

ومن ذلك، يتضح أن هذه المرحلة شهدت نشأة الهجرة غير الشرعية من مصر، وأنها اتسمت بانخفاض أعداد المهاجرين، وبالسياسات المتشددة من جانب مصر تجاه الهجرة إلى الخارج بصفةٍ عامةٍ، بينما كان سُوق العمل الأوروبي يُرحب باستقبال العمالة الوافدة، إذ لم تكن أوروبا قد أصدرت قوانين تُجرم الهجرة غير الشرعية. كما يُميز هذه المرحلة – كذلك – أنه لم يكن للهجرة غير الشرعية من مصر صدى واضح؛ نظراً لانخفاض أعداد المهاجرين، ولترحيب الدُّول الأوروبية بهجرتهم آنذاك، خاصة وأن أغلبهم كان من الكفاءات العلمية، التي تم ابتعاثها للحُصول على الماجستير أو الدكتوراة من أوروبا أو أمريكا، ثم فَضَّلت البقاء بالخارج وعدم العودة. هذا إلى جانب أن جميع الهجرات كانت تتم بطرقٍ آمنةٍ، لا توجد بها مجازفة أو مُخاطرة تُعرض حياة المهاجرين للخطر.

---

(1) محمد صبحي عبدالحكيم، سكان مصر، في: السيد السيد الحسيني (محرر): موسوعة مصر الحديثة، المجلد الثالث: البيئة الجغرافية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1996، ص 57.

(2) هشام بشير، الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا، السياسة الدولية، المجلد 45، العدد 179، القاهرة، يناير 2010، ص 170.

(3) طارق عبد الحميد الشهاوي، الهجرة غير الشرعية: رؤيا مستقبلية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009، ص 37.

(4) هشام بشير، مرجع سبق ذكره، ص 170.

ب) مرحلة النمو (1973–1991م):

اتسمت هذه المرحلة بنمو حجم الهجرة غير الشرعية، وتنوع اتجاهاتها الجُغرافية، والنمط

المؤقت بجانب الدائم. وقد نتج ذلك من التغير في سياسة الدولة تجاه الهجرة إلى الخارج، التي جاءت كاستجابة للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعرضت لها مصر ودول الاستقبال. فقد عانى الشعب المصري اقتصادياً واجتماعياً ونفسياً طيلة الفترة التي أعقبت نكسة عام 1967م حتى حرب أكتوبر 1973م، حيث انخفضت دُخول المواطنين بشكلٍ واضحٍ وساءت أحوالهم المعيشية، مما جعل الشباب المصري يقبل فكرة الهجرة والعمل بالخارج بالطُرق الشرعية أو غير الشرعية، وساعد في ذلك أن الدولة تبنت سياسة الانفتاح الاقتصادي عقب حرب 1973م.

وقد ترجمت الدولة تشجيعها للهجرة إلى الخارج في القرارات والقوانين التي أصدرتها والاتفاقيات التي أبرمتها خلال هذه المرحلة. فعلى سبيل المثال، تم تحديد مُدة تكليف الأطباء البشريين وأطباء الأسنان والصيادلة والممرضين بأربع سنوات طبقاً للقانون رقم 29 لسنة 1974م، وتحديد تكليف المهندسين بست سنوات طبقاً للقانون رقم 54 لسنة 1976م، ثم صدر قانون "الهجرة ورعاية المصريين في الخارج" رقم 111 لسنة 1983م، الذي نص على حق كُل مصري في الهجرة الدائمة أو المؤقتة، وتضمن العديد من المواد المشجعة للهجرة إلى الخارج[1]. أضف إلى ذلك، قيام الدولة بإبرام عدة اتفاقيات مع بعض الدُّول لتشغيل العمالة المصرية، مثل الاتفاقيات التي أبرمتها مع قطر والسودان واليونان في أعوام 1974 و1977 و1981 على الترتيب[2].

أما على صعيد دُول الاستقبال، فقد زاد طلب الدُّول العربية الخليجية على العمالة العربية بصفة عامة وعلى العمالة المصرية بصفة خاصة، عقب الثورة النفطية التي حدثت عقب قيام الدُّول العربية أثناء حرب أكتوبر 1973 بحظر تصدير النفط للدُول الغربية، الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع أسعاره ارتفاعاً ملحوظاً، وقفزت عائداته في البلاد العربية الرئيسة في تصديره (الإمارات والسعودية والعراق وعمان والكويت وليبيا) من سبعة مليارات دولار عام 1972م إلى مائتي مليار دولار تقريباً عام 1980م[3]. وقد أدى ذلك إلى انتعاش الدُّول العربية الخليجية اقتصادياً، وتوفر رؤوس الأموال اللازمة

---

(1) Dessouki, A. H., op. cit., pp. 62-63.

(2) نادر فرجاني، "رحل في أرض العرب: عن الهجرة للعمل في الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص ص 27-28.

(3) عبد الرحيم شلبي، أثر الهجرة الخارجية على العلاقات الدولية، في: "المؤتمر الإقليمي لتنمية واستخدام وهجرة القوة البشرية"، 5-7 ديسمبر 1988، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية، 1988، ص 176.

للتنمية، فتبنت تلك الدُّول مجموعة من الخطط التنموية الطموحة التي تطلبت كماً هائلاً من العمالة المدربة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مُعدل الطلب على العمالة العربية ومنها العمالة المصرية، خاصة وأن

دُول الخليج كانت تُعاني من نقصٍ حادٍ في العمالة آنذاك.

أما بالنسبة لحجم الهجرة غير الشرعية خلال هذه المرحلة، فقد بدأ في النمو والزيادة تدريجياً. وإن كانت لا تُوجد تقديرات يُمكن الاعتماد عليها بشكلٍ كبيرٍ، إلا أن هناك مُؤشرات وردت في بعض الدراسات، تؤكد نمو الهجرة غير الشرعية المؤقتة عقب الانفتاح الاقتصادي، فعلى سبيل المثال، يُؤكد "بيركس وسنكلير" أن الهجرة غير الشرعية من مصر، شكلت (54%) من جُملة هجرة العمالة إلى الدُّول العربية في مُنتصف سبعينيات القرن العشرين[1]. وذكرت دراسة أُخرى أُجريت في أواخر العقد نفسه على مائة رئيس أُسرة من الذين سبق لهم الهجرة إلى الخارج بقرية القبابات بمحافظة الجيزة، أن (74%) منهم قد هاجروا بالطُرق غير الشرعية إلى السعودية، تحت غطاء الحج أو العُمرة، ثم قاموا بالبحث عن عمل هناك[2]. وقد اعتبر البعض أن السبعينيات هي بدايات الأزمة الخاصة بالهجرة غير الشرعية من مصر[3]. ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد، أنه حدث انخفاض حاد في هجرة المصريين إلى الدُّول العربية – خاصة الإعارات الحُكومية– عقب اتفاقية كامب ديفيد، حيث اتجهت الدُّول العربية إلى عزل مصر سياسياً. وتسبب غلق الحُدود المصرية الليبية عام 1978م في توقف حركة الهجرة غير الشرعية من مصر إلى ليبيا. وأثر ذلك التوقف بشكلٍ مُباشرٍ على هجرة العُمال غير المهرة والفلاحين[4]. ولكن لم تمض سنوات كثيرة وعادت الأُمور لطبيعتها، واستمرت تيارات الهجرة الشرعية وغير الشرعية إلى ليبيا والسعودية.

---

(1) Birks, J. S and Sinclair, C. A., "Egypt: A Frustrated Labor Exporter?", the Middle East Journal, Vol. 33, No. 3, Summer 1979, p. 296.

(2) Khafagi, F., "Socio-economic Impact of Emigration from a Giza Village", In: Richards, A and Martin, P. L (Editors), "Migration, Mechanization and Agricultural Labor Markets in Egypt", The American University in Cairo Press, Cairo, 1983, p. 142.

(3) عمرو محمد إبراهيم جاد، "أطر المعالجة الصحفية للهجرة غير الشرعية للشباب المصري وعلاقتها بتقييم الجمهور لسياسة الحكومة نحوها: دراسة تحليلية ميدانية"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الصحافة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2011، ص 90.

(4) Taylor, E., Egyptian Migration and Peasant Wives, Middle East Research and Information Project (MERIP), No. 124, Jun. 1984, p. 3.

أما بالنسبة للهجرة غير الشرعية الدائمة، فتعكس البيانات المنشورة عن الذين حصلوا على صفة المهاجر الدائم خلال هذه الفترة تراجع أعدادهم بشكلٍ واضحٍ، حيث بلغ عددهم نحو (4.5 ألف

مُهاجر) فقط خلال الفترة (1975–1990م)[1]. وقد يرجع ذلك إلى تناقص الطلب على العمالة الأجنبية في بعض الدُّول الأُوروبية، خاصة بعد إغلاق مناجم الفحم في كل من فرنسا وبلجيكا، حيث كانت هذه المناجم تستوعب عدداً كبيراً من المهاجرين[2]، وقد يرجع –كذلك – إلى ازدهار الهجرة المؤقتة إلى الدُّول العربية الخليجية خلال هذه المرحلة، حيث فضَّل الكثير من راغبي الهجرة للعمل بشكل شرعي أو غير شرعي إلى أوروبا الهجرة إلى الدُّول الخليجية؛ لأنها كانت أيسر آنذاك. ولذلك يُمكن القول بأن الهجرة غير الشرعية خلال هذه المرحلة كانت في أغلبها هجرة مُؤقتة قاصدة الدُّول العربية الخليجية.

أما فيما يتعلق باتجاهات الهجرة غير الشرعية المؤقتة خلال هذه المرحلة، فقد اتجهت مُعظمها إلى السعودية وليبيا والعراق والأردن. فبالنسبة للسعودية، فقد كان المهاجرون المصريون يجدون فرصة لدُخولها عن طريق تأشيرات العُمرة أو السياحة أو الزيارة، وبعد انتهاء مُدة التأشيرة يختفون عن أعين السُلطات السعودية، ثم يقومون بالبحث عن عملٍ. أما بالنسبة للأردن وليبيا والعراق، فقد كانت لا تشترط تأشيرة لدُخولها[3]. وتُعد حركة العمالة عبر الحُدود بين مصر وليبيا من أنشط صُور تحركات العمالة في المنطقة العربية، نظراً للجوار الجُغرافي وسُهولة الوصول إليها بالسيارات[4]. لذلك أصبحت ليبيا – بعد ذلك – محطة مُهمة من محطات الهجرة غير الشرعية من مصر إلى أوروبا، حيث انتشر بها سماسرة الهجرة غير الشرعية، الذين يتولون مُهمة تسهيل الرحلة إلى أوروبا عبر الشواطيء الليبية. وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن المجتمع الدولي قد تَنَبَّهَ خلال هذه المرحلة إلى ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وبدأ في اتخاذ بعض التدابير لمقاومة نموها. فعلى سبيل المثال، تم إبرام الاتفاقية الدولية رقم 143 لسنة 1975م الخاصة بالعُمال المهاجرين، والتي ركزت على الهجرة غير الشرعية والجُهود الدولية المطلوبة

---

(1) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الهجرة الدائمة للمصريين خارج مصر خلال الفترة 1975–1990م، القاهرة.

(2) المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، "هجرة شباب مصر .... فرار إلى المجهول"، القاهرة، مارس 2008م. (على الرابط: http://ar.eohr.org/?=5).

(3) محمد أحمد على، الهجرة الخارجية للمصريين: دراسة ديموجغرافية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2002، ص 28.

(4) أبوبكر الدسوقي، "هجرة العمالة العشوائية ....الدوافع والنتائج"، أحوال مصرية، العدد الثامن، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ربيع 2000، ص 93.

لمقاومتها، وركزت أيضاً على تحقيق المساواة في الفُرص والمعاملة بين العُمال المواطنين وغيرهم. وقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في ديسمبر من عام 1978، ولم تُصدق أي دولة عربية عليها[1].

ويبدو أن تزايد مُعدل الطلب على العمالة من جانب الدُّول العربية الخليجية، وارتفاع مُعدلات البطالة والمعروض من العمالة في الدُّول العربية المرسلة – مصر على سبيل المثال – جعلها لا تُدرك مدى خُطورة تفاقم هذه الظاهرة في المستقبل.

ومن ذلك، يتبين أن هذه المرحلة اتسمت بنمو ظاهرة الهجرة غير الشرعية من مصر، وقد غلب عليها نمط الهجرة المؤقتة إلى الدُّول العربية الخليجية، بعد ارتفاع طلبها على العمالة. وكانت تتم مُعظم الهجرات غير الشرعية من مصر خلال هذه المرحلة، تحت غطاء الحج أو العُمرة أو السياحة. كما اتسمت هذه المرحلة – كذلك – بتغير سياسة الدولة تجاه قضية الهجرة إلى الخارج، حيث تبنت سياسات تُشجع الهجرة إلى الخارج، وتعتبرها حقاً من حُقوق المواطن.

ج) مرحلة الزيادة والتضييق (1991–2001م):

اتسمت هذه المرحلة بالتناقض في الأحداث، فبالرغم من سياسات التضييق التي مارستها الدُّول الأوروبية والعربية على المهاجرين عامة والمهاجرين بالطرق غير الشرعية خاصة، إلا أن أعداد المهاجرين بالطُرق غير الشرعية من مصر زادت بشكلٍ ملحوظٍ. فقد لجأت الدُّول الأوروبية خلال تلك المرحلة، إلى تبني إجراءات صارمة تخص التجمع العائلي للمُهاجرين، وأبرمت اتفاقيات مع دُول الجنوب حول ترحيل المهاجرين هجرة غير شرعية[2]. ولكن كان لهذه الإجراءات أثر عكسي، حيث تركت في أوساط الراغبين في الهجرة إلى أوروبا شعوراً بالإحباط، مما أدي إلى تنشيط حركة الهجرة غير الشرعية إلى القارة الأوروبية بشكلٍ لافتٍ للانتباه، وتفاقمت مُشكلة الهجرة غير الشرعية من دُول الشمال الإفريقي عامة إلى أوروبا خلال العقد الأخير من القرن العشرين[3]. كما تجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن المجتمع الدولي اتجه نحو التضييق على المهاجرين بالطُرق غير الشرعية، حيث تم اعتماد "بروتوكول مُكافحة تهريب المُهاجرين عن طريق البر والبحر والجو" المكمل لـ "اتفاقية الأُمم المتحدة لمُكافحة الجريمة المُنظمة عبر الوطنية"، وعرضه للتوقيع والتصديق والانضمام في نوفمبر عام 2000م، حيث أعلنت

---

(1) سامي محمود وأسامة بدير، مرجع سبق ذكره، ص 6.

(2) المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، مرجع سبق ذكره. (على الرابط: http://ar.eohr.org/?=5).

(3) نادية ليتيم وفتحية ليتيم، البعد الأمني في مكافحة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، السياسة الدولية، المجلد 46، العدد 183، القاهرة، يناير 2011، ص ص 24–25.

الدُّول الأعضاء في البروتوكول أن اتخاذ تدابير فعَّالة لمنع ومُكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، يتطلب نهجاً دولياً شاملاً، كالتعاون وتبادل المعلومات، واتخاذ تدابير مُناسبة

أُخرى، منها تدابير اجتماعية – اقتصادية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي[1].

وقد اتسمت هذه المرحلة – بصفةٍ عامةٍ – بزيادة أعداد المهاجرين هجرة غير شرعية من دُول الشمال الإفريقي إلى دُول الاتحاد الأوروبي، وبنمو شبكاتها – خاصة الهجرة من المغرب إلى أسبانيا عبر مضيق جبل طارق، ومن تونس وليبيا إلى السواحل الإيطالية والجُزر القُريبة عبر البحر المتوسط – على الرغم من التضييق والسياسة المتشددة من قِبَل الدُّول الأوروبية تجاه المهاجرين بالطُرق غير الشرعية، خاصة بعد اتفاقية "شنجن"[2]، ومُعاهدة "ماستريخت"[3] التي تضمنت: (مُتطلبات خاصة بتأشيرة الدُخول، ومُراقبة صارمة للحُدود، وفرض درجة انتقائية أعلى على تصاريح العمل)[4]. وقد تبنت الدُّول الأعضاء في المعاهدة – من خلال أُطر "الفقرة الثالثة" الخاصة بالعدالة والشئون الداخلية– عدداً من الإجراءات الخاصة باللاجئين والهجرة الوافدة، ومع ذلك، كانت مُعظم هذه الإجراءات في شكل قرارات وتوصيات أو "موقف مُشترك" أي "غير مُلزم"،

---

(1) أمير فرج يوسف، الهجرة غير الشرعية طبقاً للواقع والقانون والمواثيق والبروتوكولات الدولية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 1433 هـ/2012م، ص 101.

(2) تم توقيع اتفاقية تهدف إلى وضع نهاية لمراقبة الحُدود بين عدد من الدُّول الأوروبية (ألمانيا وفرنسا وهولندا ولوكسمبرج وبلجيكا) في 14 يونيه عام 1985، وعُرفت باسم "شنجن"، نسبة إلى اسم مدينة صغيرة في لوكسمبرج. ثم دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ بحلول عام 1995، ليزداد عدد أعضائها إلى 26 بلداً أوروبياً. ونصت الاتفاقية على عددٍ من القواعد الأساسية، هي: 1- إلغاء التفتيش على هويات الأشخاص على الحُدود الداخلية 2- وضع مجموعة مُشتركة من القواعد تنطبق على الأشخاص الذين يعبرون الحُدود الخارجية للدُول الأعضاء 3- توحيد شُروط الدُخول والقواعد المتعلقة بتأشيرات الإقامة قصيرة المدى 4- تعزيز التعاون بين أجهزة الشُرطة 5- تعزيز التعاون القضائي من خلال نظام تسليم المجرمين وسُرعة تنفيذ الأحكام الجنائية 6- إنشاء وتطوير نظام معلومات شنجن.....راجع:

– أحمد طاهر، اختبار شنجن: سياسات الهجرة وتأثيراتها في الوحدة الأوربية، السياسة الدولية، المجلد 46، العدد 185، القاهرة، يوليو 2011م، ص 106.

(3) تُعرف بمُعاهدة الاتحاد الأوروبي أيضاً، وهي الاتفاقية المؤسسة للاتحاد الأوروبي، وعُقدت بمدينة ماستريخت بهولندا في ديسمبر عام 1991، ودخلت حيز التنفيذ في نوفمبر عام 1993م.

(4) Zohry, A., "Migration without Borders: North Africa as a Reserve of Cheap Labour for Europe", Draft Article of the Migration without Borders Series, UNESCO, January 2005, p. 10.

بينما كانت الإجراءات الأخري القليلة في شكل "إجراءات مُوحدة"[1]. ولكن يبدو أنه وبعد أن دخلت اتفاقية "شنجن" حيز التنفيذ عام 1995، وتم السماح بموجبها بحُرية تنقل الأشخاص المنتمين للفضاء

الأُوروبي، زاد ذلك من طُموح الذين يعتزمون الهجرة الشرعية وغير الشرعية من مصر في الهجرة إلى أوروبا والحُصول على تأشيرة "شنجن" لكي يتمتعوا بمميزات الاتفاقية، حيث تمنحهم هذه التأشيرة حُرية الانتقال بين الدُول الأوروبية، وبالتالى البحث عن عملٍ في أكثر من بلدٍ أوروبي. وقد ساهم ذلك في ارتفاع حجم الهجرة غير الشرعية من مصر إلى أُوروبا خلال هذه المرحلة.

أما على صعيد سياسات استقبال المهاجرين في الدُول العربية الخليجية، فقد تغيرت وأصبحت أكثر تضييقاً على الهجرة بالطُرق الشرعية، حيث بدأت تلك الدُول في تبني سياسات تهدف إلى الاستغناء عن قدرٍ كبيرٍ من العمالة العربية وإحلال العمالة الوطنية محلها، وخفض المرتبات والمزايا وعدم تجديد العُقود للبعض الأخر، خاصة بعد تراجع أسعار النفط بشكلٍ واضحٍ. فعلى سبيل المثال، هدفت الخطة الخمسية الكويتية (1986/85– 1990/89م) إلى زيادة قوة العمل الكويتية من (126 ألف إلى 157 ألف عامل كويتي)[2]. كما هدفت الخطة الرابعة بالمملكة العربية السعودية (1985–1990م) إلى خفض حجم العمالة الوافدة بمقدار (600 ألف عامل) بحلول عام 1990م[3]. ووضعت البحرين – كذلك – "خطة البحرنة"، التي بدأت مراحلها الأُولى خلال الفترة (1989–1994م)، ثم استمرت المرحلة الثانية منها حتى عام 1999، وكانت تهدف إلى الحد من العمالة الوافدة وضبط تدفقها[4].

---

(1) Darwish, S.N.A., op. cit., p. 80.

(2) عثمان الحسن محمد نور، سياسات إحلال العمالة الوافدة ومستقبل سوق العمل على مستوى قطاعات النشاط الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، في" نبيل خوري (محرر)، الهجرة الخارجية وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية على العالم العربي، الجزء الأول: الوضع الإجمالى، منظمة العمل الدولية، جنيف، 1990، ص 55.

(3) نبيل خوري وغازي مجاهد، العمالة الآسيوية في دول مجلس التعاون الخليجي واحتمالاتها المستقبلية، في" نبيل خوري (محرر)، الهجرة الخارجية وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية على العالم العربي، الجزء الثاني: الحالات القطرية، منظمة العمل الدولية، جنيف، 1990، ص 8.

(4) سند إبراهيم سند، العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي: الآثار السياسية والاجتماعية مع التطبيق على البحرين (1975–1995م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1997، ص 118.

أضف إلى ذلك، ما واجهته العمالة العربية الوافدة بالدُول العربية الخليجية من مُنافسة من جانب العمالة الآسيوية، التي تتميز – مُقارنة بالعربية – بانخفاض الأجُور وقُبول العمل بالمهن التي لا تقبل العمالة العربية مزاولتها. كما تسبب الغزو العراقي للكويت عام 1990م في عودة ما يقرب

من 400 ألف عامل مصري من العراق والكويت، بعد الغزو العراقي للكويت في أغسطس عام 1990م، ثم عودتهم من الأردن الذي عاني كثيراً عقب عودة العمالة الأردنية والفلسطينية من الكويت وبعض الدُّول العربية الأُخري، نتيجة لموقف الأردن المساند للعراق في غزوه الكويت، حيث بدأت سُوق العمل فيه تُعاني من البطالة بشكلٍ حادٍ[1]. وترتب على ذلك كُله، أن بدأت العمالة المصرية العائدة من دُول الخليج، والشباب الذي كان ينوي الهجرة للعمل بالدُّول العربية الخليجية، في البحث عن أسواق عمل أُخرى غير عربية، فاصطدموا بالسُوق الأوروبية ذات القُيود العديدة، فاتجهوا إلى الطُرق غير الشرعية للالتحاق بهذه السُوق، يُحفزهم عامل الطُموح وحلم الثراء السريع، وقصص نجاح بعض أقرانهم الذين تمكنوا من الالتحاق به.

ونتج عن ذلك زيادة واضحة في أعداد المهاجرين بالطُرق غير الشرعية من مصر إلى الدُّول الأوروبية، حيث تُشير بيانات الذين حصلوا على صفة المهاجر الدائم من مصر، إلى تزايد أعدادهم خلال الفترة (1991–2001م)، حيث تراوحت بين (350–550 شخص سنوياً)، في حين كانت تتراوح بين (150–350 شخص سنوياً) فقط خلال الفترة (1981–1990م)[2].

وقد ترجع زيادة أعداد المهاجرين بالطُرق غير الشرعية من مصر رغم التضييق الأوروبي على الهجرة عُموماً، إلى ما أشار إليه "برونسون ماكينلي" – مُدير عام مُنظمة الهجرة العالمية – بأن حركة الهجرة العالمية بدأت عصراً جديداً بعد نهاية الحرب الباردة عام 1990/1989م، ارتبطت بشكلٍ أساسي بالدوافع الاقتصادية لا بالعوامل السياسية، حيث أصبح الفارق بين اقتصاديات الدُّول النامية والدُّول المتقدمة يُشكل الحافز الرئيس للهجرة، بالإضافة إلى التركيبة الديموغرافية شديدة الاختلاف بينهما[3]. هذا إلى جانب بعض الأُمور المشجعة، مثل الاتفاقية الدولية لحُقوق جميع العُمال وأفراد أُسرهم، التي أقرتها الأُمم المتحدة في ديسمبر من عام 1990م، حيث أكدت الفقرة الثالثة من المادة 25 على أن ضمان حُقوق العُمال المهاجرين يجب أن تُصان، ـــــ

(1) أحمد حسن إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص11.

(2) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الهجرة الدائمة للمصريين خارج مصر خلال الفترة 1981–2001، القاهرة.

(3) سوسن حسين، اهتمام عالمي متزايد بقضايا الهجرة، حوار مع– "برونسون ماكينلي: مدير عام منظمة الهجرة العالمية"، السياسة الدولية، المجلد 40، العدد 162، القاهرة، أكتوبر 2005، ص 94.

حتى وإن خالف العامل المهاجر شُروط الإقامة أو الاستخدام (الإقامة غير الشرعية)، ونصت المادة 27 على تمتع العُمال المهاجرين وأفراد أُسرهم بنفس المعاملة لرعايا الدولة في هذا الشأن، ويتطلب ذلك – بالتالى – إدخال العُمال المهاجرين وأُسرهم في الاستفادة من مزايا المعاش التقاعدي والحُقوق التأمينية الأُخرى، وبما فيهم من عُمال مُهاجرين بشكلٍ غير قانوني. كما تُؤكد المادة 30 الخاصة بالحق في

التعليم، على حق أطفال العامل المهاجر في الحُصول على التعليم بغض النظر عن مدى مشروعية إقامته هو أو أي من والديه في دولة العمل[1]. ويبدو أن ذلك قد صَعَّبَ من مُهمة الدُّول المستقبلة في مُقاومة الهجرة غير الشرعية من ناحية، وشَجَّع البعض – الذين لم يتمكنوا من الهجرة بالطرق الشرعية – إلى اللجوء إلى الهجرة بالطُرق غير الشرعية من ناحية أُخرى، مما أدى إلى تزايد أعداد المهاجرين بالطُرق غير الشرعية من مصر خلال هذه المرحلة.

ويتبين مما سبق، أن الهجرة غير الشرعية من مصر خلال هذه المرحلة اتسمت بزيادة أعداد المهاجرين خاصة إلى أوروبا، رغم تضييق الدُّول الأوروبية على الهجرة الوافدة الشرعية بصفةٍ عامةٍ وغير الشرعية بصفةٍ خاصةٍ، بسبب التفاوت بين الدُّول الغنية والفقيرة اقتصادياً وديموغرافياً، ونتيجة لتضييق الدُّول العربية الخليجية على المهاجرين من الدُّول العربية المرسلة للعمالة بعد انخفاض عائدات النفط بشكلٍ واضحٍ خلال هذه المرحلة.

د) مرحلة المُخاطرة والمجازفة (2001–2012م).

أخذت الهجرة غير الشرعية أبعاداً جديدة وخطيرة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م، حيث ربطت الدُّول الغربية بين حُدوث العمليات الإرهابية بها ووجود العرب – خاصة المسلمين منهم – وهجرة بعضهم غير الشرعية. فقد ربط صُناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وفي جميع أنحاء العالم – بصورةٍ كبيرةٍ – بين سياسات الهجرة والأمن القومي. وزادت هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وما أعقبها من تفجيرات مدريد عام 2004م ولندن عام 2005م من شبح تدفقات الهجرة الدولية كقناة للإرهاب الدولي[2]. ونتيجة لذلك، شهد تيار الهجرة العربية الدائمة إلى أوروبا اضطراباً واضحاً بسبب هذه الأحداث[3]. واتخذت الدُّول الأوروبية إجراءات استثنائية صارمة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية من دُول شمال إفريقيا.

---

(1) سامي محمود وأسامة بدير، مرجع سبق ذكره، ص ص 7–8.

(2) Adamson, F.B., "International Migration and National Security: Maximizing Benefits and Minimizing Risks", Atlantic Conference on "Migrant and Migrant Integration in the Atlantic Region", 22-24 March, Seville, Spain, 2007, p. 1.

(3) أشرف على عبده، "الهجرة العربية الدائمة إلى الولايات المتحدة الأمريكية من 1980 إلى 2004: دراسة جغرافية"، سلسلة بحوث جغرافية، العدد الثامن عشر، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة، 2007، ص 27.

وبالرغم من ذلك لم تمنع تلك الإجراءات نجاح بعض المصريين من التسلل إلى داخل تلك الدُّول عن طريق شبكات تهريب المهاجرين التي انتشرت بشكلٍ غير مسبوق، وبسبب ارتفاع درجة مجازفة المهاجرين ومُخاطرتهم خلال هذه المرحلة، حيث أصبح المهاجر هجرة غير شرعية لا يعنيه تماماً احتمال فقدان حياته غرقاً في البحر أو الاعتقال في السُجون الأوروبية، في سبيل تحقيق الأمل

والاحتمال الضعيف في الوصول للسواحل الأُوروبية.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد، أن وزارة الداخلية المصرية بدأت معرفتها بالهجرة غير الشرعية للمصريين عن طريق البحر مُنذ عام 2002، حيث كان السائد قبل ذلك، الهجرة جواً بأوراق ومُستندات مُزورة[1]. وتُعد الهجرة غير الشرعية عبر البحر أشد خطراً، حيث قد يتعرض المهاجر للغرق. وثمة أدلة عديدة تعكس ارتفاع درجة مجازفة المصريين ومُخاطرتهم خلال هذه المرحلة، منها قُبولهم السفر على متن قوارب مُتهالكة، وبأعدادٍ كبيرةٍ تفوق حُمولة هذه القوارب. كما أكد الكثير من الشباب المصري أنه ليس لديه ما يخسره حتى وإن مات غرقاً، ففي مُقابلة أُجريت عام 2008 مع أحد الشباب الذين تكررت مُحاولاتهم للهجرة غير الشرعية، ذكر: "إذا مت سأدفع عشرة آلاف جنيه للسمسار ولن أخسر شيئاً....وإذا نجوت ووصلت للشاطئ الآخر سأدفع 50 ألف جنيه وأكسب عمري المتبقي"[2]. ويدل ذلك على ارتفاع درجة مجازفة هذا المهاجر بعد يأسه من الحُصول على حُقوقه أو تحقيق أحلامه في وطنه، وهذا هو حال مُعظم الشباب المصري آنذاك.

ولم يتوقف الأمر من جانب الدُّول الغربية خلال هذه المرحلة على الربط بين العمليات الإرهابية ووجود العرب، بل حدثت بعض التطورات الأُخرى زادت من الهواجس الأمنية لدى الأوروبيين، مثل اكتشاف ما سُمي بـ "خلية هامبورج الإرهابية" التي ينتمي إليها "محمد عطا" أحد مُنفذي العملية؛ وتفجيرات مدريد في مارس عام 2004 والتي أسفرت عن مقتل 191 شخصاً وإصابة نحو 1500 آخرين، وارتباط مواطنين مصريين ومغاربة وتونسيين بها، بعضهم يُقيم في أسبانيا والبعض الآخر في إيطاليا؛ كذلك الإعلان عن القبض على بعض عناصر القاعدة، فيما سُمي بـ "خلية ميلانو" في إيطاليا. وقد أدت هذه الأحداث إلى اتخاذ العديد من الإجراءات تجاه الجاليات الأجنبية خاصة الإسلامية والعربية، ومُراجعة الموقف من قضايا اللجوء والهجرة، خاصة غير الشرعية[3].

---

(1) مُقابلة شخصية مع العميد/ عاصم الداهش – مُدير إدارة مُكافحة جرائم التزييف والتزوير/ بالإدارة العامة لمباحث الأموال العامة / بوزارة الداخلية، في يوم الخميس الموافق 2013/5/23م.

(2) كرم صابر، "الموت هو الأمل الوحيد للحياة: أنهار الدم بالمتوسط...للعبور للوطن البديل"، مركز الأرض لحقوق الإنسان، سلسلة حقوق اجتماعية واقتصادية، العدد رقم (67)، القاهرة، أبريل 2008. (على الرابط: www.Lchr-eg.org).

(3) ناصر حامد، إشكاليات الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي، السياسة الدولية، العدد 159، المجلد 40، يناير 2005م، ص 191.

أضف إلى ذلك، التوترات العرقية والدينية التي حدثت في فرنسا وبلجيكا وألمانيا وهولندا، وكذا المشكلات المتعلقة بارتداء الحجاب في المدارس الفرنسية، وحادث قتل المخرج الهولندي "فان جوخ" على يد شاب مغربي في نوفمبر عام 2004م، بسبب إخراجه لفيلمٍ يُسيء للإسلام، وما تبعه من أحداث اعتداء على بعض المساجد في هولندا[1]. وترتب على ذلك تحرك الدُّول الأوروبية وتعاونها من أجل تقنين هجرة العرب الشرعية، ومنع

هجرتهم غير الشرعية. فقامت بإجراءات استثنائية، مثل إنشاء مراكز لاعتقال المهاجرين بالطُرق غير الشرعية، الذين يتم القبض عليهم على السواحل الأوروبية، ثم يتم احتجازهم وترحيلهم. وقد سمح البرلمان الأوروبي عام 2008م، باحتجاز المهاجرين غير الموثقين لمدة أقصاها 18 شهر. ومن الأمثلة الأُخرى للإجراءات الاستثنائية، المشروع الأسباني الممول من جانب الاتحاد الأوروبي، الذي يقضي ببناء جدار حُدودي بارتفاع ستة أمتار، مُجهز برادار للمسافات البعيدة وكاميرات الصُور الحرارية، وأجهزة للرؤية في الظلام وبالأشعة تحت الحمراء. هذا بالإضافة إلى مشروع إطلاق قمر صناعي لمراقبة عمليات الهجرة السرية ببوغاز جبل طارق، بتكلفة تصل لأكثر من 3.5 مليون يورو[2].

ولم تقف جُهود دُول الاتحاد الأوروبي عند هذا الحد، بل سعت إلى التعاون مع دُول شمال إفريقيا للحد من تدفق الهجرة غير الشرعية. ومن أمثلة ذلك، الاتفاقيات التي عقدتها مع مصر، كاتفاقية الشراكة الأُوروبية–المتوسطية، وكذلك إعلان برشلونة عام 1995م والذي تضمن ثلاثة محاور (سياسية/أمنية، واقتصادية/تُجارية، واجتماعية/ثقافية/إنسانية). ثم القمة الأُورومُتوسطية التي عُقدت في برشلونة في نوفمبر عام 2005 بمُناسبة مُرور عشر سنوات على إعلان برشلونة، حيث أسفرت عن تبني برنامج عمل للسنوات الخمس التالية في الأنشطة المرتبطة بالمحاور الثلاثة، وأُضيف مُحور رابع يتعلق بقضايا الهجرة والاندماج الاجتماعي والعدالة والأمن. هذا وقد دخلت اتفاقية الشراكة بين مصر والاتحاد الأُوروبي حيز التنفيذ في يونيه من عام 2004م، حيث تُعد تلك الشراكة هي الإطار القانوني الذي يحكم العلاقة بينهما؛ لأنها تتضمن نُصوصاً صريحة بشأن التعامل مع الهجرة غير الشرعية[3]. ومن نماذج التعاون الأُخرى، مُؤتمر باريس في نوفمبر عام 2008م، الذي شاركت فيه دُول الاتحاد الأُوروبي ودُول شمال إفريقيا بما فيها مصر، وتوصلوا إلى برنامج للتعاون يخص الفترة من عام 2009م إلى عام 2011م في تنظيم الهجرة الشرعية ومُكافحة الهجرة غير الشرعية وتعزيز التنسيق والربط بين الهجرة والتنمية[4].

---

(1) المرجع السابق نفسه، ص 188.

(2) نادية ليتيم وفتحية ليتيم، مرجع سبق ذكره، ص ص 26–27.

(3) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، سياسات الهجرة المصرية إلى الاتحاد الأوربي، مجلس الوزراء، القاهرة، أغسطس 2007، ص ص 15–16.

(4) نادية ليتيم وفتحية ليتيم، مرجع سبق ذكره، ص ص 25–26.

وقد ركزت مُعظم الاتفاقيات المشتركة بين الاتحاد الأوروبي وحُكومات شمال إفريقيا على منع المهاجرين بالطُرق غير الشرعية – بالقوة – من التسلل إلى أوروبا، سواء أكان ذلك عن طريق إنشاء مُعسكرات احتجاز لهم أو ترحيلهم. وسعت أيضاً إلى تدعيم الاتفاقيات الأمنية المشتركة الثُنائية أو الجماعية بين الدُول الواقعة على ضفتى المتوسط التي تُتيح الدعم المادي واللوجيستي لحُكومات

شمال إفريقيا[1].

وإن كانت تلك الاتفاقيات والإجراءات قد نجحت – إلى حدٍ ما – في تخفيض مُعدل بقاء المصريين الذين أنهوا دراساتهم أو انتهت عُقود عملهم أو تأشيرة سياحتهم في الدُّول الأوروبية، إلا أنها لم تنجح بالقدر نفسه في الحد من تسلل الكثير من المهاجرين عبر سواحل البحر المتوسط الأوروبية. فتعكس الإحصائيات انخفاض عدد طالبى الحُصول على صفة المهاجر الدائم من مصر خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث تراوح عددهم خلال الفترة (2003–2010م) بين (175–280 شخص سنوياً)، بينما تراوح بين (350–550 شخص سنوياً) خلال الفترة (1991–2001م)[2]. وذلك يدل على قيام الدُّول الأوروبية بعدم السماح لغالبية المصريين الذين أنهوا الدراسة أو السياحة أو العمل بالبقاء على أراضيها، ولم تمنحهم الجنسية، لكي يَسهُل عليهم الحُصول على صفة المهاجر الدائم من مصر، ولكنها سمحت فقط ببقاء العُلماء والمبدعين في كافة المجالات من أصحاب الكفاءات العلمية، ومنحتهم الجنسية، مما جعلهم يتقدمون بطلبات للحُصول على هذه الصفة.

ولكن السؤال المهم والذي يطرح نفسه هو: هل استطاعت تلك الاتفاقيات والإجراءات أن تُوقِف تسلل المصريين إلى أوروبا؟... في الحقيقة، الإجابة لا لم تستطع، بدليل ارتفاع عدد المهاجرين بالطُرق غير الشرعية من مصر خلال هذه المرحلة. فقد قدرتهم وزارة الداخلية خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2007 بألفى مهاجر سنوياً في المتوسط[3]. كما أظهرت نتائج مسح بالعينة، أُجري على شباب قرية "ميت الكرما" بمحافظة الدقهلية عام 2008، أن 80% من الشباب بالعينة هاجروا بالطُرق غير الشرعية، وأن 20% هاجروا بالطُرق الشرعية بعد أن قاموا بعدة مُحاولات للهجرة بالطُرق غير الشرعية[4]. هذا بالإضافة إلى ارتفاع عدد المقبوض عليهم والمتهمين في قضايا هجرة غير شرعية من 75 شخصاً عام 2003م[5]، إلى نحو ألف شخص ـــــ

(1) المرجع السابق نفسه، ص 26.

(2) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الهجرة الدائمة للمصريين خارج مصر خلال الفترة 1991–2010م، القاهرة.

(3) نيفين جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 11.

(4) عمرو محمد إبراهيم جاد، مرجع سبق ذكره، ص 219.

(5) المرجع السابق نفسه، ص 98.

عام 2007م، كما تم الكشف عما يزيد على 50 تشكيلاً عصابياً يقوم بتهريب الشباب المصري إلى الخارج في العام نفسه[1]. ويبدو أن ضغط الاتحاد الأوروبي على مصر من أجل وقف الهجرة غير الشرعية، كان هو السبب الرئيس في ارتفاع عدد المقبوض عليهم والمتهمين في قضايا الهجرة غير الشرعية. فقد مارست دُول الاتحاد الأوروبي أقصى درجات الضغط على مُعظم حُكومات دول جنوب البحر المتوسط، خاصة ليبيا والمغرب ومصر، وكانت الأخيرة أكثرهم استجابة لهذه الضُغوط، حيث

قامت السُلطات المصرية باعتقال مئات الأشخاص دون اتهام، فقط لمجرد أنهم كانوا مُهاجرين سابقين أو أقارب لمهاجرين[2].

وبالرغم من دراية الشباب المصري بصُعوبة نجاح تجربة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا ومخاطرها، إلا أنه يُصر إصراراً شديداً على خوض هذه التجربة. ويُؤكد ذلك، المسح الذي أجرته وزارة القوى العاملة بالتعاون مع منظمة العمل الدولية في نوفمبر من عام 2005، حيث تبين أن نحو 90% من الشباب بالعينة لديه معرفة بمخاطر الهجرة غير الشرعية والآثار المترتبة عليها، وأعرب 80% من الشباب عن اعتقادهم بأن الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا ليست سهلة. كما أعرب 90% من الذين هاجروا إلى أوروبا بالطرق غير الشرعية، ثم تم ترحيلهم، عن رغبتهم في خوض التجربة مرة أُخرى[3]، وأوضح 95% تقريباً من الشباب بالعينة، أنهم قد سمعوا عن الأشخاص الذين سبق ترحيلهم إلى مصر بسبب الهجرة غير الشرعية[4]. ويدل ارتفاع مجازفة الشباب المصري ومُخاطرته بحياته على مدى السُوء الذي وصلت إليه الأحوال الداخلية خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين. فقد حدثت – في مصر – تحولات اقتصادية وسياسية واجتماعية مُصاحبة لعصر العولمة، فهبطت بعض الطبقات الاجتماعية، وصعدت بعض الطبقات الأُخرى وزادت قُدرتها المادية دون النظر إلى القيم الاجتماعية التي تعكسها. فقد هبطت الطبقة الوسطى التي تضم غالبية المصريين، وزادت فقراً، وفقدت الكثير من مُقوماتها الأساسية المستمدة من المعايير والقيم الدينية بسبب اختلال العدالة الاجتماعية، هذا إلى جانب ما شهدته من اختلالٍ في نسقها القيمي، مما دفع بالكثير من أبناء هذه الطبقة خاصة الشباب إلى الهجرة بالطُرق الشرعية – إن تيسر – وبالطُرق غير الشرعية في أغلب الأحيان.

---

(1) سامي محمود وأسامة بدير، مرجع سبق ذكره، ص 20.

(2) المرجع السابق نفسه، ص 13.

(3) وزارة القوى العاملة والهجرة، اتجاهات الشباب المصري حول الهجرة لأوروبا، وزارة القوى العاملة والهجرة والمنظمة الدولية للهجرة والتعاون الإيطالى، القاهرة، 2006، ص ص 6-7.

(4) المرجع السابق نفسه، ص 27.

كما لم تنجح المحاولات القاصرة التي قامت بها وزارة القوى العاملة والهجرة في مصر من الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية للشباب، على الرغم من تَنَبُّهها للظاهرة مُنذ تفاقمها في بدايات عام 2001م، حيث عكفت الوزارة على وضع بعض السياسات لمواجهتها، والتي تمثلت في: خلق فُرص عمل للمصريين بالداخل حتى لا تكون الهجرة اضطرارية؛ وفتح فُرص عمل جديدة للمصريين بالخارج وتقنين أوضاع العمالة غير القانونية، والتوسع في برامج التدريب والتأهيل للهجرة، والتوعية بظروف

ومخاطر الهجرة غير الشرعية، والتعاون الدولي من أجل تعزيز قُدرة مصر على إدارتها للهجرة[1]. وإن كانت هذه السياسات جيدة في حد ذاتها، إلا أنه لم يكن لها أثر واضح في الحد من الظاهرة، حيث استمر ارتفاع مُعدل البطالة، وبالتالى استمرت مُحاولات الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا.

كما تجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن سُوق العمل الأوروبي كان – ولا زال – في حاجة للعمالة، خاصة العمالة التي تَقبل بعض المهن التي لا يقبلها السُكان الأوروبيون. فبالنسبة للطلب على العمالة، فقد قدر مشروع أشرفت عليه الأُمم المتحدة عام 2000م أن الدُول الأوروبية تحتاج إلى توازن ديموغرافي نتيجة شيخوخة سُكانها، عن طريق استقدام ما يقرب من مليون مُهاجر سنوياً للحفاظ على عدد سُكانها، أو استقدام مليون ونصف مليون مُهاجر للمُحافظة على نسبة السُكان في سن العمل. أما بالنسبة للقطاعات التي يعمل بها مُعظم المهاجرين بالطُرق غير الشرعية من مصر إلى أوروبا، فهي: أعمال النظافة، والتشييد والبناء، والمطاعم، والزراعة، والخدمات المنزلية والحراسة[2]. ويفسر حاجة السُوق الأوروبية للعمالة، نجاح الكثير من المصريين في التسلل إلى أوروبا خلال هذه المرحلة على الرغم من صُعوبة دُخول سُوق العمل الأوروبية.

وقد وصلت الهجرة غير الشرعية من مصر إلى أبعادٍ خطيرة خلال هذه المرحلة، فلم يتوقف الأمر عند ارتفاع درجة مجازفة الشباب ومُخاطرتهم، بل وصل الأمر إلى تهجير الأطفال بطُرقٍ غير شرعية. وقد حدثت هذه الظاهرة عندما بدأ وسطاء تهجير الشباب المصري إلى أوروبا، في تفضيل تهجير الأشخاص الذين لم يتعد عُمرهم 18 سنة، حيث يكون بإمكانهم استغلال ثغرة في القوانين الإيطالية تقضي بعدم جواز ترحيل هؤلاء القُصر، والاحتفاظ بهم في مراكز الإيواء، وتعليمهم وتدريبهم على أي حرفة، وتعليمهم اللغة الإيطالية، بينما يكون الشباب المصري الأكبر سناً منهم عُرضة للترحيل. وبالتالى تُعد تلك الثغرة ميزة كبيرة، دفعت الوسطاء إلى رفع سعر تهجير الطفل المصري بالطُرق غير الشرعية من 25 ألف جنيه إلى 30 ألف جنيه[3]. ـــــ

(1) عمرو محمد إبراهيم جاد، مرجع سبق ذكره، ص 92.

(2) ناصر حامد، مرجع سبق ذكره، ص ص 189-191.

(3) عمرو محمد إبراهيم جاد، مرجع سبق ذكره، ص 80.

ويعكس ذلك مدى الأبعاد الخطيرة التي وصلت إليها ظاهرة الهجرة غير الشرعية من مصر إلى أوروبا، مما يستلزم ضرورة الوصول إلى حُلولٍ سريعة وعملية للحد منها، لما تُنذر به من آثار سلبية على الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمصر في المستقبل القريب.

ويتضح من التحليل السابق، أن الهجرة غير الشرعية من مصر اتسمت بارتفاع درجة مجازفة المهاجرين، ومُخاطرتهم بحياتهم، وإصرارهم على دُخول سُوق العمل الأوروبية، على الرغم مما اتخذته الدُول الأوروبية من إجراءات أمنية استثنائية لمواجهة الظاهرة. كما شهدت هذه المرحلة بداية

ظاهرة جديدة وخطيرة على المجتمع المصري، وهي ظاهرة تهريب الأطفال، الذين لا تتجاوز أعمارهم ثماني عشرة سنة.

ثانياً : حجم الهجرة غير الشرعية.

تُعد بيانات الهجرة غير الشرعية – بما في ذلك الأعداد والخصائص الاقتصادية/الاجتماعية – من البيانات النادرة، وتقل درجة الثقة بها في الغالب وتكون غير قابلة للمُقارنة بين الدُّول عبر الفترات التاريخية. ويرجع ذلك إلى تباين تعريف الدُّول للمُهاجرين هجرة غير شرعية، كما أن المهاجر نفسه يُمكن أن تتغير حالته من مُهاجر هجرة شرعية إلى غير شرعية فجأة[1]. وتُعد الهجرة غير الشرعية، ظاهرة سرية، تتم بعيداً عن أجهزة الدولة، وبالتالى يصعب حصرها. ويزيد من صُعوبة حصرها تعدد أنماطها، حيث تضم أولئك الذين يدخلون بطريقة غير قانونية إلى دولة أجنبية ولا يُسوون أوضاعهم، وأولئك الذين يدخلون بطريقة قانونية إلى دولةٍ أجنبية ويمكثون بها بعد انتهاء مُدة إقامتهم وأولئك الذين يُقيمون بطريقة قانونية في دولةٍ أجنبية ويعملون بشكلٍ غير قانوني بها.

ومع ذلك، فهناك تقديرات للهجرة غير الشرعية على مُستوي العالم أو على مُستوي الاتحاد الأوروبي أو على مُستوي مصر، اعتمدت على بعض الطُرق التي تم عرضها في مُقدمة الدراسة، وهناك بعض التقديرات التي لا تتعدى أن تكون مُجرد توقعات أو تخمينات. فعلى مُستوي العالم، قدرت مُنظمة العمل الدولية نسبة المهاجرين بالطرق غير الشرعية في العالم ما بين (10 إلى 15%) من جُملة المهاجرين هجرة دولية في أواخر العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، والبالغ عددهم في آخر تقديرات الأُمم المتحدة، نحو 180 مليون مُهاجر[2]. وتُشير كافة الإحصائيات إلى ارتفاع حجم الهجرة غير الشرعية في العالم خلال العقدين الأخيرين، فتُقدرها الأُمم المتحدة بنحو 155 مليون مُهاجر خلال الفترة (1997–2007م)[3]. وفيما يلي عرض ـــــ

(1) Koser, K., op. cit., p. 7.

(2) هشام بشير، مرجع سبق ذكره، ص 170.

(3) المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، مرجع سبق ذكره. (على الرابط: http://ar.eohr.org/?=5).

لتقديرات حجم الهجرة غير الشرعية بالاتحاد الأوروبي، ثم عرض لحجم الهجرة غير الشرعية من مصر إلى أوروبا، من خلال دراسة أعداد المرحلين والغرقى والمفقودين؛ ثم تقدير الحجم السنوي للهجرة غير الشرعية من مصر إلى أوروبا.

أ) حجم الهجرة غير الشرعية في أوروبا :

على الرغم من اختلاف تقديرات حجم الهجرة غير الشرعية بدُول الاتحاد الأوروبي، إلا أنها تُشير جميعاً – بصفةٍ عامةٍ – إلى ارتفاع حجمها ومُعدلها خلال العقدين الأخيرين. فقد قُدر حجم الهجرة الوافدة إلى الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2001–2010م) بنحو 25 مليون مُهاجر، دخل ثُلثهم تقريباً بطُرقٍ

غير شرعية[1]. وتُقدر مُنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أن نسبة المهاجرين هجرة غير شرعية بأوروبا تتراوح بين (10–15%) من إجمالي المهاجرين البالغ عددهم (56 مليون مُهاجر) في مُنتصف العقد الأول من القرن الواحد والعشرين[2]. ثم قُدر إجمالي الوافدين عام 2006 بنحو ثمانية ملايين وافد، دخل أكثر من نِصفهم بطُرقٍ شرعية لمدة مُحددة، ولكنهم تخلفوا عن العودة إلى أوطانهم الأصلية، فأصبحوا ضمن الهجرة غير الشرعية[3]. ثم قُدر حجم الهجرة غير الشرعية في نهاية عام 2007 بنحو 5.5 مليون مُهاجر[4]، ثم وصل إلى نحو 15 مليون مُهاجر في أواخر العقد الأول من القرن الواحد والعشرين طبقاً لتقريرٍ للمنظمة الدولية للهجرة[5].

وهناك تقديرات أُخرى أكثر دقة، صدرت عن المشروع الأوروبي الخاص بالهجرة غير الشرعية في دُول الاتحاد الأوروبي، والذي يُطلق عليه (CLANDESTINO)[6]. وقد اعتمدت ـــــ

(1) هشام بشير، مرجع سبق ذكره، ص 170.

(2) Global Commission on International Migration (GCIM), op. cit., p. 32.

(3) نادية ليتيم وفتحية ليتيم، مرجع سبق ذكره، ص 28.

(4) الكساندرا سنزانغ، نحو خطة تنظيم شاملة لأوضاع المهاجرين في الاتحاد الأوروبي، نشرة الهجرة القسرية، العدد 32، مركز دراسات اللاجئين، نيسان/أبريل 2009، ص 63.

(5) هشام بشير، مرجع سبق ذكره، ص 170.

(6) بدأ هذا المشروع في سبتمبر عام 2007. ويتبناه عدة شُركاء، هم: المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة (ICMPD) بفيينا، ومعهد هامبورج للاقتصاد (HWWI)، ومركز العلاقات الدولية (CIR) بوارسو، ومركز أبحاث كومباس بجامعة أكسفورد، وبرنامج التعاون الدولي بشأن الهجرة غير الشرعية ببروكسيل. ويهدف المشروع إلى:1- تقدير الهجرة غير الشرعية "الحجم والتدفقات" في دُول مُعينة بالاتحاد الأوروبي 2- تحليل البيانات عن طريق المقارنات 3- مُناقشة الموضوعات الأدبية والمنهجية التي تتعلق بتجميع البيانات ووضع التقديرات واستخدامها 4- اقتراح طُرق جديدة لتقييم التقديرات والبيانات المتعلقة بالهجرة غير الشرعية في الاتحاد الأوروبي وتصنيفها. واختار المشروع 12 دولة من الاتحاد الأوروبي لدراسة الهجرة غير الشرعية بها، وهي: اليونان وإيطاليا وفرنسا وأسبانيا وهولندا والمملكة المتحدة وألمانيا والنمسا وبولندا والمجر وسلوفاكيا وجمهورية التشيك.

هذه التقديرات على التقديرات التي تم تجميعها من تقارير اثنتى عشرة دولة تم اختيارها في إطار هذا المشروع لدراسة الهجرة غير الشرعية. وقد لُوحظ من هذه التقديرات المجمعة، ارتفاع حجم الهجرة غير الشرعية بدُول الاتحاد الأوروبي، رغم تراجعها – نوعاً ما – خلال الفترة (2002–2008م). فبالنسبة للدُول الـ 15 الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عام 2002، قَدر المشروع حجم الهجرة غير الشرعية، بنحو (3.1 مليون مُهاجر) على أدني تقدير ونحو (5.3 مليون مُهاجر) على أقصي تقدير عام 2002، ثم تراجع عددهم إلى نحو (1.8 مليون) على أدني تقدير ونحو (3.3 مليون مُهاجر) على أقصي تقدير عام 2008، أو تراجع إلى نحو (1.9 مليون) على أدني ونحو (3.8 مليون) على أقصي تقدير عام 2008 بالنسبة للدُول الـ 27 الأعضاء في الاتحاد الأوروبي[1]. وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن

هذا التراجع يُعد تراجعاً صُوريا لأنه نتج عن توسع دُول الاتحاد الأوروبي في برامج تسوية أوضاع المهاجرين بالطُرق غير الشرعية، حيث تم تسوية أوضاع ما لا يقل عن (1.8 مليون مُهاجر) خلال الفترة (2002– 2008م)[2].

أما بالنسبة لأعداد المهاجرين الذين يدخلون دُول الاتحاد الأوروبي بطريقة غير شرعية سنوياً، فقد قدرتهم مُنظمة التعاون والتنمية في مُنتصف العقد الأول من القرن الواحد والعشرين بنحو نِصف مليون مُهاجر[3]، وهو تقدير الشرطة الأوروبية (Europol) نفسه لأعدادهم في أواخر هذا العقد أيضاً[4]. أما بالنسبة لدُول جنوب أوروبا، فقد استضافت دُول (إيطاليا واليونان وأسبانيا والبرتغال) ما يقرب من (1.4 مليون مهاجر بطريقة شرعية)، وما يتراوح بين (1.3 – 1.5 مليون مهاجر بطريقة غير شرعية) عام (1989/1988م)[5]. وقُدر عدد الذين يدخلون دُول جنوب أوروبا فقط من السواحل العربية عام 2007 بما يقرب من مائة ألف مُهاجر[6].

---

(1) Kovacheva, V and Vogel, D., "the Size of Irregular Resident Population in the European Union in 2002, 2005 and 2008: Aggregated Estimates", Database on Irregular Migration, Working Paper No. 4/2009, Hamburg Institute of International Economics, Hamburg, 2009, pp. 10-11.

(2) Kraler, A and Rogoz, M., "Irregular Migration in the European Union Since the Turn of the Millennium-development, Economic Background and Discourses", CLANDESTINO: Database on Irregular Migration, Working Paper No. 10/2011, Centre for Migration policy Development, Vienna, 2011, p. 16.

(3) Global Commission on International Migration (GCIM), op. cit., p. 32.

(4) هشام بشير، مرجع سبق ذكره، ص 170.

(5) Baganha, M., Economic Restructuring and Migration in Europe, In: Fassmann, H and others, "International Migration and its Regulation: State of the Art Report Cluster A1", Vienna, February 2005, p.30.

(6) محمد سمير مصطفي، الهجرة غير الشرعية (الموت من أجل الحياة)، سلسلة أوراق سكانية، رقم (1)، معهد التخطيط القومي والمركز الديموجرافي بالقاهرة، القاهرة، 2009، ص 78.

ب) حجم الهجرة غير الشرعية في مصر :

كانت مصر – ولا تزال – أحد أهم الدُّول العربية المرسلة للمُهاجرين إلى أوروبا عامة وجنوب أوروبا خاصة، فتُقدر الإحصائيات الدولية عدد الشباب المصري الذي تَمَكَّنَ من دُخول دُول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (1997–2007م) بنحو 460 ألف شاب، منهم 90 ألف يُقيمون في إيطاليا بشكلٍ غير شرعي[1]. وهناك تقدير آخر يُقدر مُتوسط حجم العمالة المصرية التي تُقيم وتعمل في أوروبا بشكلٍ غير شرعي خلال الفترة (1996–2009م) بنحو نِصف مليون شخص، منهم 120 ألف شخص في إيطاليا[2]. وسبقت الإشارة إلى أن وزارة الداخلية المصرية، قدرت عدد المهاجرين بشكلٍ غير شرعي من

مصر سنوياً بألفي مُهاجر في المتوسط خلال الفترة (2000–2007م).

وتفتقد التقديرات المتوافرة عن حجم الهجرة غير الشرعية من مصر للكثير من المصداقية، ولا تتمتع بقدرٍ كبيرٍ من الثقة. الأمر الذي جعل الباحث يقوم بمحاولة لتقدير حجمها السنوي من خلال البيانات التي تَمَكَّن من الحُصول عليها من جهاتٍ مُختلفة. ويعتمد التقدير الجديد على طريقتين من الطُرق المباشرة لتقدير الهجرة غير الشرعية، هما: ملفات الهيئات الإدارية الحُكومية، وبرامج تسوية أوضاع المهاجرين. وقد تَمَكَّن الباحث من الحُصول على بياناتٍ من جهات حُكومية كوزارة الداخلية المصرية تخص المصريين المرحلين من أوروبا بسبب الهجرة غير الشرعية، وبيانات أُخرى تخص المفقودين والغرقى أثناء هجرتهم غير الشرعية إلى أوروبا. كما تَمَكَّن – كذلك – من الحُصول على بيانات من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تخص أولئك الذين حصلوا على صفة المهاجر الدائم من مصر، واعتبرها الباحث مُؤشراً عن أعداد الذين تمت تسوية أوضاعهم في أوروبا. وبعد تحليل هذه البيانات، تم استخدام النتائج في الوصول لتقديرٍ سنويٍ لحجم الهجرة غير الشرعية من مصر إلى أوروبا. وفيما يلي عرض لأعداد المرحلين والغرقى والمفقودين والذين تمت تسوية أوضاعهم في أوروبا وتقدير مُتوسط عدد المهاجرين السنوي.

1- أعداد المرحلين :

تتمكن – أحياناً – الأجهزة الأمنية في دُول المقصد الأوروبية أو العربية من القبض على المهاجرين المتسللين عبر حُدودها، وتقوم باحتجازهم لفترة مُعينة، حتى يتسني ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية. ويتم ترحيل المصريين من أوروبا جواً إلى مطار القاهرة، في حين يتم ترحيل ـــــ

(1) المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، مرجع سبق ذكره. (على الرابط: http://ar.eohr.org/?=5).

(2) علاء الدين عبدالخالق علوان، "العمالة الريفية المصرية المهاجرة: نماذج من ثلاث مدن أوربية"، المجلة الجغرافية العربية، الجزء الثاني، العدد الرابع والخمسون، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة، 2009، ص 351.

المصريين من ليبيا جواً إلى مطار بُرج العرب، وبراً عبر منفذ السلوم. ثم تتولي مصلحة الجوازات والهجرة والجنسية التعرف على هؤلاء المرحلين، وتتولي إدارة مكافحة جرائم التزييف والتزوير التابعة للإدارة العامة لمباحث الأموال العامة التحقيق معهم، بغرض التعرف على القائمين على تهريبهم. وتمتلك الجهتان بيانات إحصائية عن المصريين المرحلين من الخارج بسبب الهجرة غير الشرعية. وتَمَكَّنَ الباحث من الحُصول على هذه البيانات، وعند مُقارنتها، وجد بعض الاختلافات القليلة في الأرقام، ولكنه فَضَّل بيانات مصلحة الجوازات؛ لأنها أكثر تفصيلاً. ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد، أن المسئولين بالجهتين أكدا على دقة بياناتهما، حيث أكد رئيس قسم المباحث الجنائية بمصلحة الجوازات على دقة بياناته، وذكر أن المصلحة هي الجهة الوحيدة التي لديها الإمكانات التي تُؤهلها لتحديد هُوية أي شخص مُرحل[1]، وبالمثل، أكد مُدير إدارة مُكافحة جرائم التزييف والتزوير على دقة بياناته، وذكر أن إدارته تختص بالتحقيق مع

المرحلين في المطار[2].

أما بالنسبة لتطور أعداد المصريين المرحلين من أوروبا بسبب الهجرة غير الشرعية، فيُوضح الجدول (1) تطور أعدادهم خلال الفترة (2001 – أبريل 2013م)، سواء المرحلين من الدُّول الأوروبية أو من دُول العُبور إلى أوروبا (ليبيا وتُونس وسوريا ولبنان) أو من الدُّول العربية أو من الدُّول الأُخرى. ويُلاحظ من الجدول أن جُملتهم خلال الفترة كُلها، بلغت ما يقرب من 41 ألف مُرحل[3]، منهم 26 ألف تقريباً من أوروبا ومن دُول عُبور لأوروبا (63% من جُملة المرحلين)، والباقي من دُول عربية وغيرها. ويُلاحظ من الجدول نفسه والشكل (1) أن جميع المرحلين تقريباً كانوا من دُول أوروبية ومن دُول عُبور لأوروبا خلال الفترة (2001– 2006)، ثم بدأ ترحيل مصريين من دُول عربية مُنذ عام 2007، وزادت أعدادهم بشكلٍ ملحوظٍ في عام 2009 (نحو سبعة آلاف مُرحل). وتجدر الإشارة في هذا الصدد، أن الفترة التي شهدت ترحيل مصريين من دُول عربية، هي الفترة ذاتها التي شهدت انخفاضاً في أعداد المرحلين من دُول أوروبا ومن دُول عُبور لأوروبا، وقد يكون ذلك بسبب الإجراءات الأمنية الصارمة التي فرضتها دُول الاتحاد الأوروبي على الهجرة غير الشرعية آنذاك، الأمر الذي جعل بعض المصريين الذين فشلوا في الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، وأولئك الذين كانوا يرغبون في الهجرة غير الشرعية إليها، أن يُغيروا وجهتهم إلى دُول الخليج خاصة السعودية.

---

(1) مُقابلة شخصية مع العقيد/ مؤمن علاء – رئيس قسم المباحث الجنائية/ بمصلحة الجوازات والهجرة والجنسية / بوزارة الداخلية، في يوم الأربعاء الموافق 2013/4/24م.

(1) مُقابلة شخصية مع العميد/ عاصم الداهش – مُدير إدارة مُكافحة جرائم التزييف والتزوير/ بالإدارة العامة لمباحث الأموال العامة / بوزارة الداخلية، في يوم الأحد الموافق 2013/5/26م.

(3) تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن هذا الرقم يُعبر عن جُملة حالات الترحيل وليس جُملة الأشخاص المرحلين؛ لأن هناك عدد منهم قام بمحاولة الهجرة غير الشرعية أكثر من مرة، وتم القبض عليه وترحيله أكثر من مرة.

جدول (١) : التوزيع العددي والنسبي للشباب المصري المُرحل من الخارج بسبب الهجرة غير الشرعية خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٣م).

العام	التوزيع العددي						التوزيع النسبي (%)					
	من أوروبا	من دُول عُبور لأوروبا	جُملة	من دُول عربية	من دُول أخرى	الإجمالي	من أوروبا	من دُول عُبور لأوروبا	جُملة	من دُول عربية	من دُول أخرى	الإجمالي
٢٠٠١	١٥٠	٤٩٩	٦٤٩	٠	٠	٦٤٩	٢٣،١١	٧٦،٨٩	١٠٠	٠،٠٠	٠،٠٠	١٠٠
٢٠٠٢	٣١٠	٨٥٥	١١٦٥	٠	٠	١١٦٥	٢٦،٦١	٧٣،٣٩	١٠٠	٠،٠٠	٠،٠٠	١٠٠
٢٠٠٣	٣٩٩	٣٥٠	٧٤٩	٠	٠	٧٤٩	٥٣،٢٧	٤٦،٧٣	١٠٠	٠،٠٠	٠،٠٠	١٠٠
٢٠٠٤	٢٧٦٣	٣٥٠٠	٦٢٦٣	٠	٠	٦٢٦٣	٤٤،١٢	٥٥،٨٨	١٠٠	٠،٠٠	٠،٠٠	١٠٠
٢٠٠٥	٣٢٠٦	٦٠٤	٣٨١٠	١٣٠	١٥	٣٩٥٥	٨١،٠٦	١٥،٢٧	٩٦،٣٣	٣،٢٩	٠،٣٨	١٠٠
٢٠٠٦	١٧٨٣	٢٤	١٨٠٧	٠	٣٤	١٨٤١	٩٦،٨٥	١،٣٠	٩٨،١٥	٠،٠٠	١،٨٥	١٠٠
٢٠٠٧	١٦٦٠	٣٣٩	١٩٩٩	١٣٤٨	٤	٣٣٥١	٤٩،٤٥	١٠،١١	٥٩،٦٥	٤٠،٢٣	٠،١٢	١٠٠
٢٠٠٨	١٣٤٢	١١٧	١٤٥٩	١٧٦٨	٥١	٣٢٧٨	٤٠،٩٤	٣،٥٧	٤٤،٥١	٥٣،٩٤	١،٥٥	١٠٠
٢٠٠٩	٣٦٤	٦٥٣	١٠١٧	٦٨١٣	١٠	٧٨٤٠	٤،٦٤	٨،٣٣	١٢،٩٧	٨٦،٩٠	٠،١٣	١٠٠
٢٠١٠	٦٧٦	٠	٦٧٦	٣٢٨٤	٠	٣٩٦٠	١٧،٠٧	٠،٠٠	١٧،٠٧	٨٢،٩٣	٠،٠٠	١٠٠
٢٠١١	١٠٩٤	٤٦٢	١٥٥٦	٠	٠	١٥٥٦	٧٠،٣١	٢٩،٦٩	١٠٠	٠،٠٠	٠،٠٠	١٠٠
٢٠١٢	٤٨٤	٢٨١٧	٣٣٠١	١٠٨٣	٠	٤٣٨٤	١١،٠٤	٦٤،٢٦	٧٥،٣٠	٢٤،٧٠	٠،٠٠	١٠٠
*٢٠١٣	٢٠٨	١٠٨٩	١٢٩٧	٥٦٨	٠	١٨٦٥	١١،١٥	٥٨،٣٩	٦٩،٥٤	٣٠،٤٦	٠،٠٠	١٠٠
الجُملة	١٤٤٣٩	١١٣٠٩	٢٥٧٤٨	١٤٩٩٤	١١٤	٤٠٨٥٦	٣٥،٣٤	٢٧،٦٨	٦٣،٠٢	٣٦،٧٠	٠،٢٨	١٠٠

(*) أرقام عام ٢٠١٣م، تشمل الأعداد من يناير حتى ٢٤ إبريل ٢٠١٣م.

المصدر: من إعداد الباحث وحسابه، اعتماداً علي المصدرين الآتيين: ١) المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، الشباب المصري والهجرة غير الشرعية، قسم بحوث الجريمة، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٥٦.....عن: الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة (أرقام الفترة من ٢٠٠١-٢٠٠٤م).

٢) مصلحة الجوازات والهجرة والجنسية، بيان بأعداد المرحلين من الخارج في الفترة من ٢٠٠٥ إلي ٢٤ إبريل ٢٠١٣م، وزارة الداخلية، القاهرة (أرقام الفترة من ٢٠٠٥-٢٠١٣م).

ويُلاحظ من الشكل وُجود قمتين بالمنحنيات البيانية الخاصة بالمرحلين من أوروبا أو من دُول العُبور لأوروبا أو جُملتهما، فقد حدثت الأولى في عامى 2004 و 2005م، حيث وصلت أعداد المرحلين إلى أقصاها في عام 2004م (6300 مُرحل تقريباً)، وحدثت الثانية في عام 2012، وكانت أقل ارتفاعاً من الأولى. كما يتضح من الشكل نفسه والجدول، أن أعداد المرحلين سنوياً من أوروبا ومن دُول العُبور لأوروبا، كانت أقل من ألف مُرحل في أعوام 2001 و2003 و2010م، وتراوحت بين ألف إلى ألفين مُرحل سنوياً في عام 2002 وأعوام الفترة الممتدة من 2006 إلى 2011م، وبلغت أكثر من ثلاثة آلاف مُرحل في أعوام 2004 و2005 و2012م.

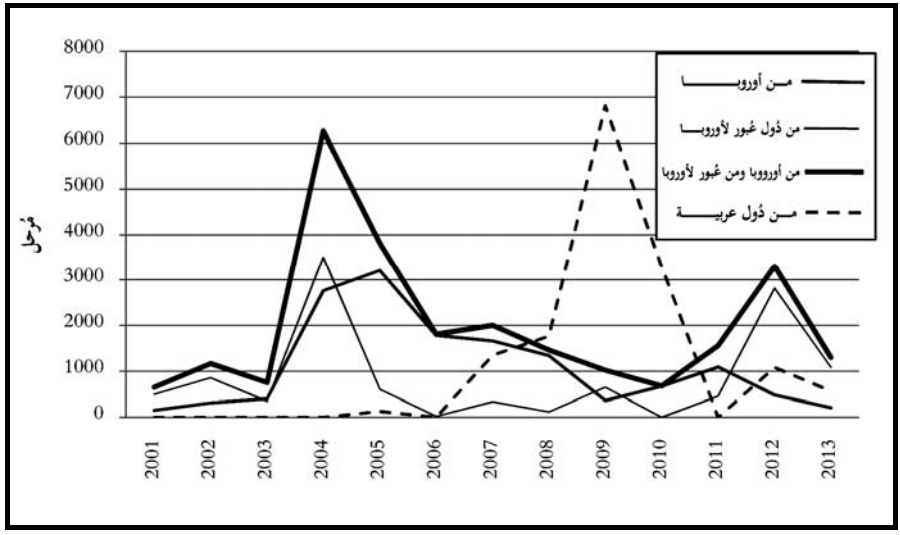

شكل (2) : تطور أعداد الشباب المصري المُرحل من الخارج بسبب الهجرة غير الشرعية خلال الفترة (2001–2013م).

2- أعداد الغرقى والمفقودين :

يحدث – في كثيرٍ من الأحيان – أن تتعرض القوارب المتهالكة التي تنقل المهاجرين هجرة غير شرعية من مصر إلى أوروبا للغرق، مما يترتب عليه غرق مُعظم من عليها من الشباب أو جميعهم. وقد يحدث – كذلك – أن يُفقد بعض المهاجرين هجرة غير شرعية أثناء رحلتهم. وقد تم تقدير أعداد المفقودين في المنطقة المحصورة ما بين صقلية وليبيا وتُونس ومالطا أثناء هجرتهم غير الشرعية خلال العقد الأخير من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الواحد والعشرين، بنحو ألفي شخص، وعدد الغرقى في البحر الأدرياتي، ما بين إيطاليا وألبانيا والجبل الأسود، بنحو 50 ألف

شخص خلال الفترة ذاتها[1]. وأعلنت مُنظمة "مُتحدون ضد العُنصرية"، أنه خلال الفترة (1993–2006م)، لقي (8800) مُهاجر غير شرعي مصرعهم، أثناء مُحاولاتهم دُخول دُول الاتحاد الأوروبي أو في مراكز الاحتجاز[2]. ويُوضح الجدول (2) تطور أعداد المصريين الغرقى والمفقودين أثناء مُحاولاتهم الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا خلال الفترة (2006–2009م)، حيث يُلاحظ أن إجمالى الغرقى خلال هذه الفترة قد بلغ حوالى ألف غريق، وإجمالى المفقودين يزيد قليلاً عن الألف مفقود. كما يتضح – كذلك – أن عدد الغرقى بلغ ذروته عام 2008م، إذ بلغ نحو 500 غريق، وأن عدد المفقودين بلغ ذروته في العام نفسه (527 مفقود).

جدول (2) : أعداد المصريين الغرقى والمفقودين بسبب الهجرة غير الشرعية خلال الفترة (2006–2009م).

العام	عدد الغرقى	عدد المفقودين
2006	302	---
2007	178	500
2008	503	527
2009	37	36
الجُملة	**1020**	**1063**

المصدر:

1- إدارة مكافحة جرائم التزييف والتزوير، حالات الغرق في عمليات هجرة غير مشروعة، الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة – وزارة الداخلية، القاهرة، 2013م.

2- كرم صابر، "الموت هو الأمل الوحيد للحياة: أنهار الدم بالمتوسط...للعبور للوطن البديل"، مركز الأرض لحقوق الإنسان، سلسلة حقوق اجتماعية واقتصادية، العدد رقم (67)، القاهرة، أبريل 2008. (على الرابط: www.Lchr-eg.org).

3- محمد سمير مصطفي، الهجرة غير الشرعية (الموت من أجل الحياة)، سلسلة أوراق سكانية، رقم (1)، معهد التخطيط القومي والمركز الديموجرافي بالقاهرة، القاهرة، 2009، ص 79.

4- مركز الأرض لحقوق الإنسان، "عالم للحواجز لا للحقوق: العمال المهاجرين ضحايا تخلف أنظمة العمل بالخليج والحواجز الأوروبية"، حقوق اقتصادية واجتماعية، العدد رقم (71)، أغسطس 2009، ص 11.

5- مركز الأرض لحقوق الإنسان، "الهجرة غير القانونية في ظل الشراكة الأوروبي: شعار الحكومة الإيطالية – مت أو عد من حيث جئت"، حقوق اقتصادية واجتماعية، العدد رقم (76)، فبراير 2010، ص 3.

---

(1) Fasani, F., "Undocumented Migration: Counting the Uncountable. Data and Trends across Europe – Country Report Italy", European Commission & Citizens and Governance in a Knowledge-Based Society, CLANDESTINO, August 2009, p. 15.

(2) أمير فرج يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 7.

كما يتضح من بيانٍ – حصل عليه الباحث من "إدارة مكافحة جرائم التزييف والتزوير – التابعة للإدارة العامة لمباحث الأموال العامة – بوزارة الداخلية المصرية" – خاص بحالات غرق المصريين أثناء هجرتهم غير الشرعية إلى أوروبا، غرق 71 مصرياً في شهور سبتمبر وأكتوبر وديسمبر من عام 2007، أمام سواحل "سيراكوزا، وكالياري" وسواحل "بحر إيجه" غرب مدينة "إزمير" التركية وشواطيء مدينة إدكو المصرية، وينتمون إلى محافظات: الدقهلية والشرقية والمنوفية والغربية والبحيرة والفيوم والمنيا وأسيوط. وتبين من البيان نفسه، تعرض 17 شخصاً للغرق في مُنتصف سبتمبر عام 2008 أمام سواحل برج العرب، وينتمون إلى محافظات الوجه البحري[1].

3- أعداد الذين حصلوا على صفة المهاجر الدائم :

يُهاجر البعض من مصر عن طريق القنوات الشرعية إلى دُول أوروبا أو أمريكا الشمالية بغرض الدراسة أو السياحة أو العمل لفترة مُحددة، ولكنهم لا يعودون بعد انتهاء الغرض وانتهاء تأشيرة الإقامة، فتتحول حالتهم من الهجرة الشرعية إلى غير الشرعية، فيسعون إلى تسوية أوضاعهم، وينجح البعض منهم في ذلك، خاصة إذا كانوا من أصحاب الكفاءات العلمية. ثم يتقدمون – لاحقاً – للسُلطات المصرية بطلباتٍ للحُصول على صفة المهاجر الدائم، لكي يتمتعوا بما يتمتع به المهاجر الدائم من حُقوق ومُميزات. ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد، أن القانون رقم 111 لسنة 1983، والقرار الوزاري رقم 14 لسنة 1984 – الخاص بإصدار اللائحة التنفيذية لهذا القانون – قد منحا المهاجر الدائم الحق في أن يكتسب جنسية دولة المهجر إلى جانب الجنسية المصرية، وأيضاً يكتسب هذا الحق لزوجته وأولاده القصر المهاجرين معه، ولزوجته الأجنبية الحق في الحُصول على الجنسية المصرية، ومنحا أبناء المهاجرين الدائمين نفس المزايا والحُقوق المقررة للوالد، ويسري ذلك على أبناء المصرية المهاجرين معها، مع احتفاظهم بجنسيتهم المصرية[2].

ومن جانبٍ آخر، تسعي الدُّول الأوروبية إلى توفيق أوضاع المهاجرين من أصحاب الكفاءات العلمية، حيث إنه كُلما ارتفع مُستوي الكفاءات وزادت معارفها، كُلما كانت دُول الاتحاد الأوروبي أكثر ميلاً لجذبها عن طريق المزيد من الحوافز. ويُؤكد ذلك ما قامت به بعض دُول ـــــ

(1) إدارة مكافحة جرائم التزييف والتزوير، حالات الغرق في عمليات هجرة غير مشروعة، الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة – وزارة الداخلية، القاهرة، 2013م.

(2) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، "الهجرة المصرية إلى أوروبا: الواقع والتحديات"، مجلس الوزراء، القاهرة، يناير 2006، ص 9.

الاتحاد الأوروبي مثل ألمانيا وهولندا من السماح ببقاء الطُلاب لبعض الوقت على أراضيها. فقد نص قانون الهجرة في ألمانيا، على السماح للطلبة الأجانب بالبقاء لمدة عام بعد التخرج، للبحث عن عملٍ، ولتقديم دورات تدريبية للمُهاجرين الجُدد للاندماج في المجتمع[1].

ويُوضح الشكل (3) تطور أعداد الذين حصلوا على صفة المهاجر الدائم من مصر خلال الفترة (1975–2011). وقد اعتمدت الدراسة في هذا الشكل على بيانات نشرة الهجرة الدائمة، التي يُصدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء سنوياً. ويُلاحظ من الشكل أن عددهم خلال الفترة (1975–1994م)، تراوح بين (200–300 شخص سنوياً) في مُعظم سنوات هذه الفترة، وأن الفترة الممتدة من عام 1995 إلى عام 2002 شهدت نمواً واضحاً في أعدادهم، إذا لم يقل عددهم عن 450 شخصاً سنوياً في أغلب سنوات هذه الفترة. وقد يرجع ارتفاع أعداهم خلال هذه الفترة إلى توسع الدُّول الأوروبية في برامج تسوية أوضاع المهاجرين هجرة غير شرعية. كما يتضح أيضاً، تراجع أعدادهم بداية من عام 2003 وحتى عام 2011، حيث تراوحت بين (175–350 شخصاً سنوياً). وقد يرجع ذلك إلى تضييق دُول الاتحاد الأوروبي على المهاجرين من الدُّول العربية، بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م، من خلال عدم تجديد عُقود العاملين منهم، أو رفض تمديد فترة إقامتهم، بالإضافة إلى المبالغة في انتقائية أصحاب الكفاءات العلمية.

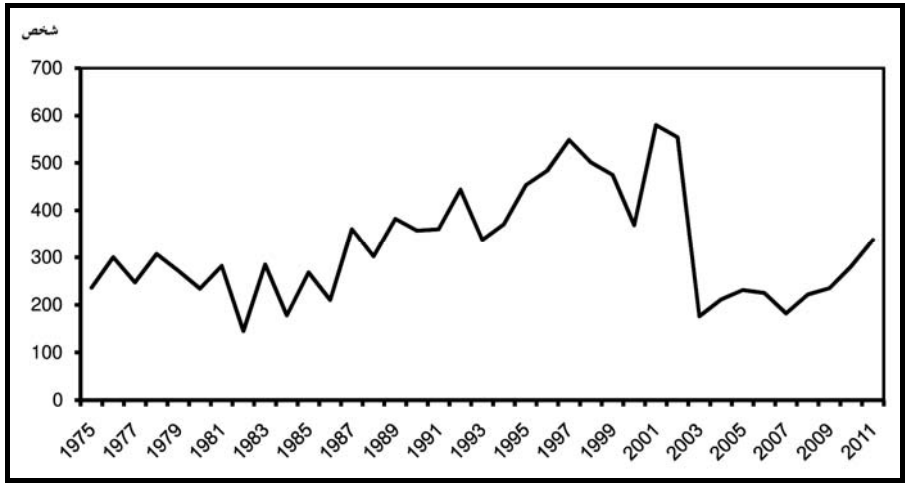

شكل (3) : تطور أعداد الذين حصلوا على صفة المُهاجر الدائم من مصر خلال الفترة (1975–2011م).

---

(1) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، سياسات الهجرة المصرية إلى الاتحاد الأوروبي، مرجع سبق ذكره، ص 26.

4- تقدير حجم الهجرة غير الشرعية السنوي :

يعتمد تقدير الدراسة الحالية لعدد المهاجرين هجرة غير شرعية سنوياً من مصر إلى أوروبا، على حساب مُتوسط الذين لم يتمكنوا من دُخول أوروبا سنوياً (عبارة عن مجموع المتوسطات السنوية

للمُرحلين والمفقودين والغرقى). ثم الاستعانة بهذا المتوسط في تقدير عدد الذين تمكنوا من دُخول أوروبا. وبعد ذلك يتم إضافة مُتوسط أولئك الذين تمت تسوية أوضاعهم واكتسبوا صفة المهاجر الدائم من مصر خلال الفترة (2001–2013م) إلى المتوسط السابق، للحُصول على المتوسط السنوي للمُهاجرين هجرة غير شرعية من مصر إلى أوروبا خلال الفترة (2001–2013م)، راجع الجدول (3). وفيما يلي عرض تفصيلي لعملية التقدير:

❖ **المُتوسط السنوي للذين لم يَتَمَكَّنوا من الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا:**

- **مُتوسط المُرحلين سنوياً:** بلغ مُتوسط المرحلين سنوياً (1597 شخصاً)، وهو عبارة عن مجموع مُتوسط المرحلين من أوروبا (1155 شخصاً)، ومُتوسط المرحلين من دُول العُبور إلى أوروبا (442 شخصاً). ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد، أنه تم تعديل عدد المرحلين من ليبيا في أعوام (2004 و2012 و2013)، حيث تم تعديل الرقم الخاص بعام 2004 ليصبح مُتوسط عامى (2003 و2005)؛ لأن الباحث لاحظ ارتفاعه ارتفاعاً ملحوظاً في عام 2004، الأمر الذي يُشير إلى احتمال ترحيل عمالة مصرية مُؤقتة من ليبيا في ذلك العام إلى جانب ترحيل مُهاجرين هجرة غير شرعية. كما تم تعديل العدد في عامى 2012 و2013 ليصبح العدد نفسه في عام 2011. ويرجع ذلك إلى ارتفاع عدد المرحلين بشكلٍ ملحوظٍ في هذين العامين، وقد أوضح "مُدير إدارة مُكافحة جرائم التزييف والتزوير بوزارة الداخلية المصرية" أن عدد المرحلين من ليبيا في عامى 2012 و2013، لا يُمثل المرحلين بسبب الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا فقط، وإنما يشمل الكثير من العمالة المصرية المؤقتة، التي تم ترحيلها بعد الثورة الليبية، بالرغم من صحة وضعها القانوني، حيث تقوم السُلطات الليبية بإلزام العاملين المصريين بالحُصول على مُستندات وتأشيرات دُخول جديدة. وأوضح أيضاً، أن العامل المصري أصبح لا يستطيع الحُصول على تأشيرة الدُخول إلا بعد دفع الرشاوى في السفارة والقنصلية الليبية[1].
- **مُتوسط الغرقى سنوياً:** بلغ 255 شخصاً.
- **مُتوسط المفقودين سنوياً:** بلغ 354 شخصاً.

---

(1) مُقابلة شخصية مع العميد/ عاصم الداهش – مُدير إدارة مُكافحة جرائم التزييف والتزوير/ بالإدارة العامة لمباحث الأموال العامة / بوزارة الداخلية، في يوم الأحد الموافق 2013/5/23م.

جدول (3) : تقدير حجم الهجرة غير الشرعية السنوي من مصر إلى أوروبا خلال الفترة (2001–2013م).

البند	المُتغيرات	العدد
المرحلون	مُتوسط المرحلين سنوياً من أوروبا خلال الفترة (2001–2013).	1155
	مُتوسط المرحلين سنوياً من دُول عُبور إلى أوروبا خلال الفترة (2001–2013).	442
الغرقى	مُتوسط الغرقى سنوياً خلال الفترة (2006–2009).	255
المفقودون	مُتوسط المفقودين سنوياً خلال الفترة (2006–2009).	354
مُتوسط الذين لم يَتَمَكَّنوا من الهجرة غير الشرعية.	مُتوسط المرحلين والغرقى والمفقودين سنوياً	2206
الفروض الثلاثة لتقدير مُتوسط الذين تَمَكَّنوا من الهجرة غير الشرعية.	الفرض المنخفض= مُتوسط الذين لم يَتَمَكَّنوا من الهجرة غير الشرعية (2206 × 1)	2206
	الفرض المتوسط= ضِعف مُتوسط الذين لم يَتَمَكَّنوا من الهجرة غير الشرعية (2206 × 2)	4412
	الفرض المرتفع= ثلاثة أمثال مُتوسط الذين لم يَتَمَكَّنوا من الهجرة غير الشرعية (2206 × 3)	6618
مُكتسبوا صفة المهاجر الدائم من مصر.	مُتوسط الذين حصلوا على صفة المهاجر الدائم من مصر خلال الفترة (2001–2012).	294
تقدير المتوسط السنوي لحجم الهجرة غير الشرعية من مصر إلى أوروبا طبقاً للفروض الثلاثة.	الفرض المنخفض= مُتوسط الذين تَمَكَّنوا من الهجرة غير الشرعية + مُتوسط الذين حصلوا على صفة المهاجر الدائم من مصر (2206+294)	2500
	الفرض المتوسط (الفرض المرجح) = مُتوسط الذين تَمَكَّنوا من الهجرة غير الشرعية + مُتوسط الذين حصلوا على صفة المهاجر الدائم من مصر (4412+294)	**4706**
	الفرض المنخفض= مُتوسط الذين تَمَكَّنوا من الهجرة غير الشرعية + مُتوسط الذين حصلوا على صفة المهاجر الدائم من مصر (6618+294)	6912

المصدر: من حساب الباحث اعتماداً على المصدرين الآتيين:

1) الفترة (2001–2004م): إيمان شريف، حجم واتجاهات ظاهرة الهجرة غير الشرعية، في: "الشباب المصري والهجرة غير الشرعية"، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث الجريمة، القاهرة، 2010، ص 56.

2) الفترة (2005–2013م): مصلحة الجوازات والهجرة والجنسية.

❖ **المتوسط السنوي للذين تَمَكَّنوا من الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا:**

يضع الباحث ثلاثة فروض لهذا التقدير: أولها، يفترض بأن هذا المتوسط هو نفسه مُتوسط

الذين لم يَتَمَكَّنوا من الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا. وثانيها، يفترض أن هذا المتوسط عبارة عن ضِعف مُتوسط الذين لم يَتَمَكَّنوا من الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا. وثالثها، يفترض أن هذا المتوسط عبارة عن ثلاثة أمثال الذين لم يَتَمَكَّنوا من الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا. وعلى ذلك، يبلغ المتوسط السنوي للذين تَمَكَّنوا من الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا طبقاً للافتراض الأول والثاني والثالث على الترتيب (2206 و4412 و6618 شخصاً).

❖ **المتوسط السنوي للمُهاجرين هجرة غير الشرعية إلى أوروبا:**

تم حسابه عن طريق إضافة المتوسط السنوي للذين تمت تسوية أوضاعهم في أوروبا وحصلوا على صفة المهاجر الدائم من مصر (294 شخصاً)، إلى مُتوسط الذين تَمَكَّنوا من الهجرة إلى أوروبا حسب كُل افتراض من الافتراضات الثلاثة السابقة. وبذلك، يُقدر المتوسط السنوي للمُهاجرين هجرة غير شرعية من مصر إلى أوروبا (2500 مُهاجر طبقاً للافتراض الأول)، و(4706 مُهاجراً طبقاً للافتراض الثاني)، و(6912 مُهاجراً طبقاً للافتراض الثالث). ويُرجح الباحث الافتراض الثاني، الذي يُشير إلى أن المتوسط السنوي للمُهاجرين هجرة غير شرعية من مصر إلى أوروبا خلال الفترة (2001–2013م)، قد بلغ (4706 مُهاجراً)، وبالتالى يُقدر إجمالى المهاجرين خلال الفترة ذاتها بـ (61178 مُهاجراً). ويرجع تفضيل الافتراض الثاني، إلى أنه الأوسط بين الافتراضات الثلاثة، وبالتالى يتفق – إلى حدٍ كبيرٍ – مع تطور الظاهرة خلال هذه الفترة، حيث كانت مُرتفعة الحجم في السنوات الأولى من هذه الفترة ومُنخفضة في نهايتها؛ نظراً لأن المجابهة الأمنية في مصر أو في أوروبا – خلال السنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين – لم تكن عند المستوي الذي أصبحت عليه في السنوات القليلة الماضية.

الفصل الثاني

التحركات الجُغرافية للمُهاجرين وخصائصهم

يُعد تحليل الأنماط المكانية للهجرة أمراً مُهماً في توضيح العلاقات داخل نظام الهجرة، أي بين منطقتي الأصل والوصول. كما يُعطي تحليل تدفقات الهجرة صورة كاملة وفهماً أعمق عن انتقائية الهجرة، ومن ثم تكوين خلفية جيدة عن الآثار المتعددة لها[1]. ويقوم المهاجرون هجرة غير شرعية من مصر إلى أوروبا بتحركات جُغرافية، تبدأ من مناطق الأصل المتمثلة في كثيرٍ من القُرى المصرية، وتنتهي بمناطق الوصول المتمثلة في دُول الجنوب الأوروبي خاصة إيطاليا واليونان، ويسلك المهاجرون مسارات جُغرافية مُحددة ويمرون بمحطات تكاد تكون ثابتة أثناء رحلتهم من مناطق الأصل إلى مناطق الوصول. ويتناول هذا الفصل، تحركات المهاجرين الجغرافية، بداية بتحديد مناطق إرسالهم، ثم تحديد الدُّول التي يقصدونها، ثم تحليل مسارات هذه الهجرة ومحطاتها. وينتهي هذا الفصل بتحليلٍ لخصائص المهاجرين الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية.

أولاً : التحركات الجُغرافية للمُهاجرين.

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى تحديد المناطق والنطاقات الجُغرافية داخل مصر المصدرة للهجرة غير الشرعية إلى أوروبا؛ وتحديد الدُّول الأوروبية الرئيسة التي يقصدها هؤلاء المهاجرون؛ ثم تحديد المسارات التي يسلكها المهاجرون خلال تحركاتهم من مناطق الأصل إلى مناطق الوصول.

أ) مناطق الإرسال :

أصبحت هناك بعض المناطق داخل مصر معروفة بالهجرة غير الشرعية لأبنائها إلى أوروبا، حيث تبدأ منها الهجرة بمساعدة الأقارب والأصدقاء المقيمين بدُول المقصد، وتتم عن طريق شبكة من المهربين والسماسرة، الذين يُحددون مسارات تسلل المهاجرين ومحطات انتظارهم وتجمعهم. وتكاد تتفق مُعظم الدراسات والتقارير التي تناولت هذه الظاهرة أن أهم مناطق الإرسال تُوجد في محافظتى الدقهلية والغربية بالوجه البحري، ومحافظتى الفيوم والمنيا بالوجه القبلي. وتشترك هذه المحافظات في انخفاض مُعدلات التنمية، مما يدفع أبناءها للهجرة، كما أن لديها تجمعات من المهاجرين في إيطاليا وفرنسا منذ ثلاثة عقود تقريباً، وقد سَهَل هؤلاء المهاجرين هجرة أقاربهم وأصدقائهم.

---

(1) White, P. E and Woods, R. I., Spatial Patterns of Migration Flows, In: White, P. E and Woods, R. I., "the Geographical Impact of Migration", Longman, New York, 1980, p. 21.
وقد أكدت البيانات الرسمية والجهات المعنية بالهجرة غير الشرعية مثل – الإدارة العامة

لمباحث الأموال العامة– أن محافظتى الدقهلية والفيوم قد شهدتا أكبر نسبة من ضحايا الهجرة غير الشرعية خلال السنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين[1]. وقد تبين من دراسة أُجريت خلال العام (2007/2006) على شباب قرية تطون بمحافظة الفيوم وبعض قُرى محافظة الدقهلية – الذين تم ترحيلهم بسبب الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا – أن ما يقرب من ثلاثة أرباعهم من محافظة الدقهلية (71.7%) والباقي من محافظة الفيوم[2]. ويُوضح الشكل (4) جُملة المرحلين والغرقى والمفقودين بسبب الهجرة غير الشرعية من مصر إلى أوروبا عام 2008، حيث يعكس تعدد محافظات إرسال المهاجرين، وتركز المهاجرين في الوجه البحري. وقد انضمت محافظات الشرقية والإسكندرية والقليوبية والمنوفية وأسيوط إلى محافظات الإرسال القديمة (الدقهلية والغربية والفيوم والمنيا). ومن خلال الشكل، يُمكن تقسيم مُحافظات الإرسال إلى ثلاث فئات حسب أعداد المهاجرين، وهي كما يلي:

- **مُحافظات الإرسال الرئيسة** : تضم ست مُحافظات هي: الدقهلية والغربية والشرقية والإسكندرية والفيوم والمنيا، حيث وصل عدد المهاجرين بها إلى 400 مُهاجر فأكثر. ويرجع ارتفاع مُعدل الهجرة غير الشرعية – في الغالب – بهذه المحافظات، إلى عوامل الدفع المختلفة (كارتفاع مُعدلات البطالة، وانخفاض نصيب الفرد من الأرض الزراعية والمساحة المحصولية في المحافظات الريفية، ونقص الخدمات، وغيرها). ويُضاف إلى مُحافظات الوجه البحري عامل القرب الجُغرافي من محطات تهريب المهاجرين وتجميعهم ومواني‌ء البحر المتوسط ومنافذ الهروب إلى ليبيا. ويُضاف إلى العوامل السابقة – في حالة مُحافظات الدقهلية والغربية والفيوم والمنيا – عامل قِدم الهجرة غير الشرعية بها، حيث أدي ذلك الأمر إلى تشجيع الآخرين على الإقدام على التجربة. ويُلاحظ أن الدقهلية تأتي في مُقدمة هذه المحافظات، حيث أرسلت أكثر من 750 مُهاجراً، شكلوا نحو (21%) من الجُملة، راجع الشكل والجدول (4).
- **مُحافظات الإرسال الثانوية** : يتراوح عدد المهاجرين في هذه المحافظات ما بين (150 إلى أقل من 400 مُهاجر)، وتضم محافظتى القليوبية والمنوفية. وقد يرجع الارتفاع النسبي في عدد المهاجرين بهاتين المُحافظتين إلى انتشار شبكات تهريب المهاجرين والسماسرة في الوجه البحري، وتجاورها مع مُحافظات الإرسال الرئيسة، مما تسبب في تشجيع بعض سُكان المُحافظتين على الإقدام على التجربة.

---

(1) إيمان شريف، مرجع سبق ذكره، ص ص 47-48.

(2) صفية عبد العزيز، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين غير الشرعيين، في: "الشباب المصري والهجرة غير الشرعية"، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث الجريمة، القاهرة، 2010، ص 96.

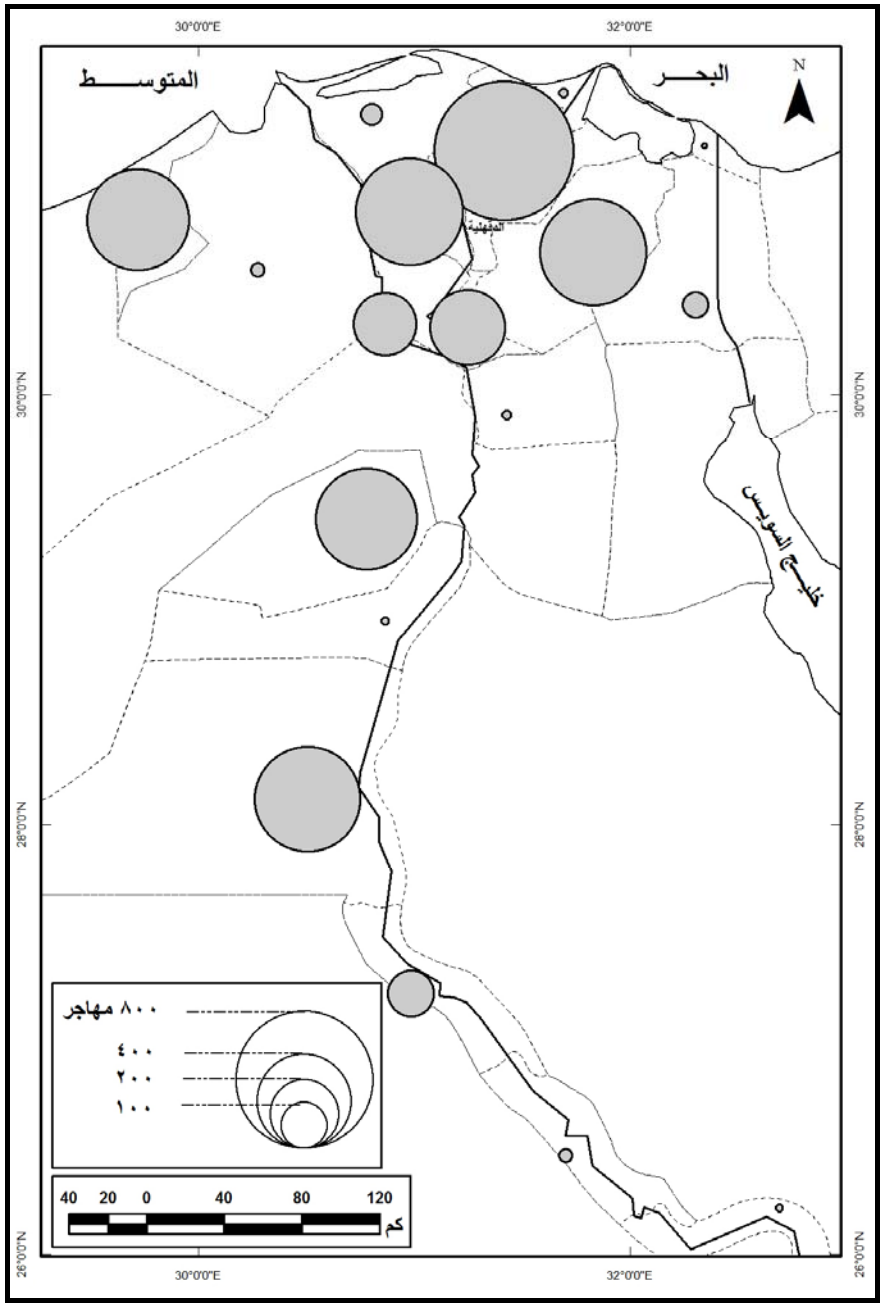

شكل (4) : توزيع المصريين المرحلين والمفقودين والغرقى بسبب الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا حسب محافظة الإرسال عام 2008م.

جدول (٤) : توزيع جُملة المُرحلين والغرقى والمفقودين بسبب الهجرة غير الشرعية من مصر إلى أوروبا حسب مُحافظة الإرسال عام ٢٠٠٨م.

المحافظة	العدد	%	المحافظة	العدد	%	المحافظة	العدد	%
القاهرة	٣	٠,٠٨	كفر الشيخ	١٧	٠,٤٧	المنيا	٤٣١	١١,٩٤
الإسكندرية	٤٠٢	١١,١٤	الغربية	٤٤٨	١٢,٤١	أسيوط	٨٣	٢,٣٠
بورسعيد	١	٠,٠٣	المنوفية	١٥٤	٤,٢٧	سوهاج	٧	٠,١٩
دمياط	٣	٠,٠٨	البحيرة	٧	٠,١٩	قنا	٢	٠,٠٦
الدقهلية	٧٥٣	٢٠,٨٦	الإسماعيلية	٢٦	٠,٧٢	غير مبين	٢٠٨	٥,٧٦
الشرقية	٤٤١	١٢,٢٢	بني سويف	٢	٠,٠٦	**الجملة**	**٣٦٠٩**	**١٠٠,٠٠**
القليوبية	٢٢١	٦,١٢	الفيوم	٤٠٠	١١,٠٨			

المصدر: من حساب الباحث اعتماداً على: كرم صابر، "الموت هو الأمل الوحيد للحياة: أنهار الدم بالمتوسط...للعبور للوطن البـديل"، مركـز الأرض لحقـوق الإنسان، سلسلة حقوق اجتماعية واقتصادية، العدد رقم (٦٧)، القاهرة، أبريل ٢٠٠٨م (على الرابط: www.Lchr-eg.org).

- **مُحافظات الإرسال الهامشية** : يقل عدد المهاجرين بها عن مائة مُهاجر، وتضم مُحافظتى دمياط وكفر الشيخ من الوجه البحري، ومُحافظات بني سويف وأسيوط وسوهاج وقنا من الوجه القبلي، ومُحافظتى الإسماعيلية وبورسعيد من القناة، ومُحافظة القاهرة. ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد، أن الهجرة غير الشرعية من جنوب الصعيد بدأت تظهر في عام 2008 بعد الانخفاض الشديد في الطلب على العمالة المصرية من جانب أسواق العمل العربية[1].

أما فيما يتعلق بمناطق الإرسال الرئيسة بهذه المحافظات، فيُمكن تحديدها في ثلاثة نطاقات جغرافية[2]، هي: النطاق البحري والنطاق النهري والنطاق الداخلي (انظر الشكل 5). وفيما يلي عرض تفصيلي لكل نطاق من حيث سماته ومُكوناته الجُغرافية:

- **النطاق البحري** : يتمثل هذا النطاق في القُرى والمدن التي تقع على ساحل البحر المتوسط مُباشرة أو بالقرب منه. وقد يكون لموقعها البحري علاقة قوية بإقبال سُكان هذه القُرى على الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، خاصة وأن نسبة كبيرة من سُكان تلك القُرى يعملون في أعمال مُرتبطة بالبحر، مثل الصيد وصناعة السفن والمراكب وأعمال المواني، أي أنهم يتعاملون بشكل يومي مع البحر. كما أنهم أقرب للموانيء التي تُستخدم كمنافذ للهجرة غير الشرعية. ويتمثل هذا النطاق في بعض قُرى ومُدن مُحافظتي دمياط وكفر الشيخ، فيضم مدينة "عزبة البرج" التابعة لمركز دمياط بمحافظة دمياط، وجميع مُكونات مركز البرلس بمحافظة كفر الشيخ ("مدينة بلطيم" ، وقُرى: "البرج، والبنائين، والحماد، والربع، والساحل البحري، والساحل القبلي، والشهابية، والشيخ مبارك، والعياش، وبر بحري")، هذا بالإضافة إلى قريتى "الجزيرة الخضراء، وبرج مغيزل" التابعتين لمركز مطوبس بمحافظة كفر الشيخ.

---

(1) مُقابلة شخصية مع العقيد/ مؤمن علاء – رئيس قسم المباحث الجنائية/ بمصلحة الجوازات والهجرة والجنسية / بوزارة الداخلية، في يوم الأربعاء الموافق 2013/4/24م.

(2) تَمَكَّنَ الباحث من تحديد النطاقات الجُغرافية لإرسال المهاجرين هجرة غير شرعية من واقع المصادر والدراسات الآتية:

- إدارة مكافحة جرائم التزييف والتزوير، القُرى المصدرة للهجرة غير الشرعية، الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة، وزارة الداخلية، القاهرة، 2013م.
- على فتحي أحمد، أثر الهجرة الخارجية (غير الشرعية) على بعض الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر الريفية، سلسلة رقم 37، المركز الديموجرافي بالقاهرة، القاهرة، 2007م، ص 537.
- عمرو محمد إبراهيم جاد، مرجع سبق ذكره، ص 225.
- كرم صابر، مرجع سبق ذكره، (على الرابط: www.Lchr-eg.org).
- مُقابلة شخصية مع العقيد/ مؤمن علاء – رئيس قسم المباحث الجنائية/ بمصلحة الجوازات والهجرة والجنسية / بوزارة الداخلية، في يوم الأربعاء الموافق 2013/4/24م.

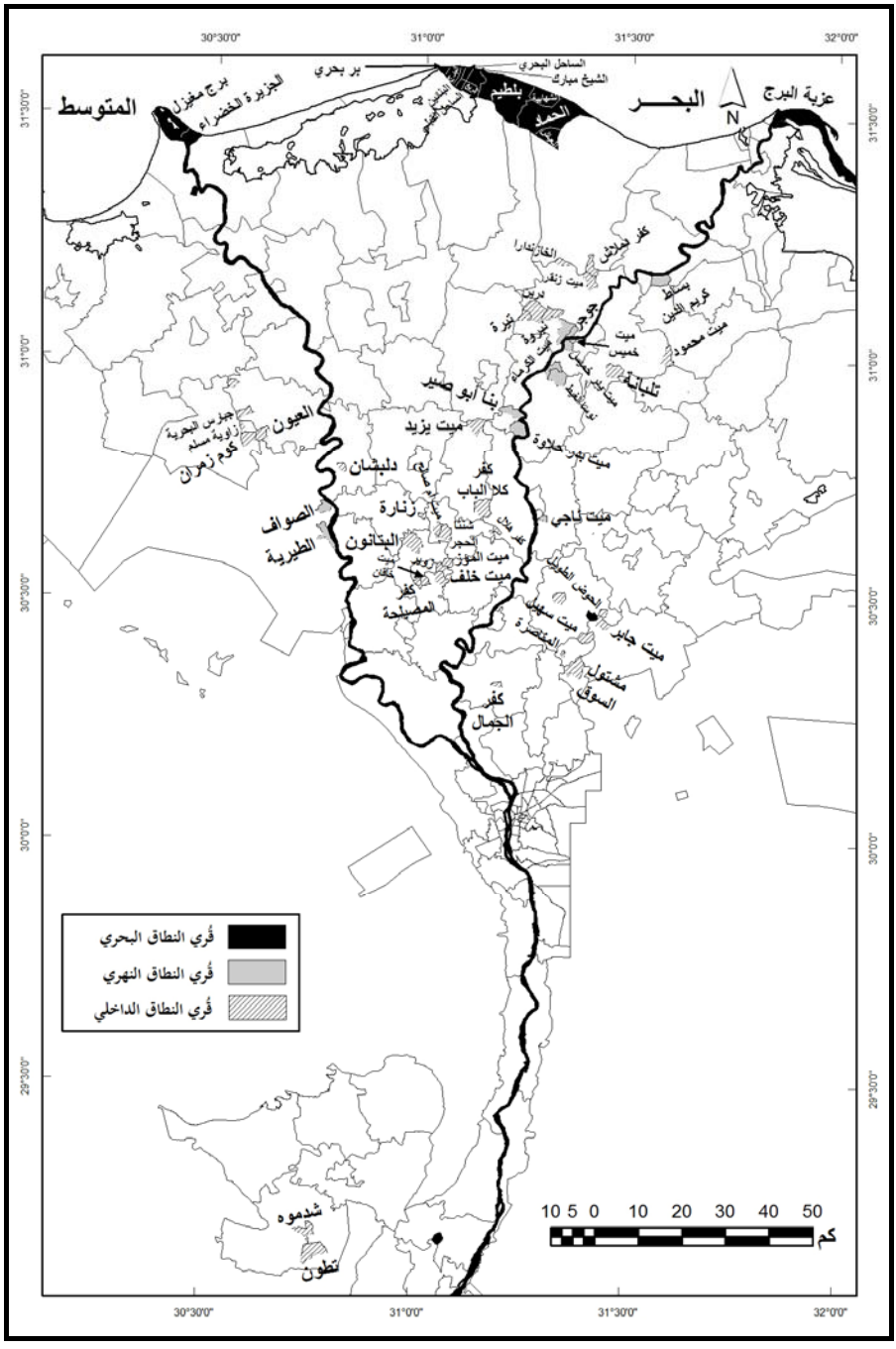

شكل (5) : مواقع القُرى المصرية المصدرة للهجرة غير شرعية إلى أوروبا ونطاقاتها.

- **النطاق النهري** : يتمثل في القُرى الواقعة على فرعى دمياط ورشيد مُباشرة أو بالقرب منهما. ويدل ذلك الموقع على علاقة سُكان تلك القُرى بنهر النيل، فقد يعملون بصيد الأسماك أو بالنقل النهري من خلال المراكب الصغيرة. ولذلك تكون لديهم الشجاعة والإقدام على الهجرة غير الشرعية بحراً بسبب خبرتهم في التعامل مع المراكب والسفن الصغيرة. ويشمل هذا النطاق بعض قُرى ومُدن محافظات الدقهلية والغربية والبحيرة وأسيوط. وفيما يلي عرض تفصيلي لمكونات هذا النطاق:
  - **مُحافظة الدقهلية** : تشمل قرية "بساط كريم الدين" التابعة لمركز شربين؛ وقريتى "ميت الكرماء وجوجر" التابعتين لمركز طلخا، ويُفضل سُكان قرية "ميت الكرماء" الهجرة إلى إيطاليا؛ وقريتى "ميت خميس وميت بدر خميس" التابعتين لمركز المنصورة، ويُفضل سُكانها الهجرة إلى إيطاليا؛ وقريتى "نوسا البحر ونوسا الغيط" التابعتين لمركز أجا، ويُفضل سُكانها الهجرة إلى فرنسا.
  - **مُحافظة الغربية** : تشمل قريتى "ميت بدر حلاوة وبنا أبوصير" بمركز سمنود. وتُعد قرية "ميت بدر حلاوة" التابعة لمركز سمنود بمحافظة الغربية من أقدم قُرى هذا النطاق إرسالاً للمُهاجرين هجرة غير شرعية إلى أوروبا، حيث يرجع تاريخ الظاهرة بها إلى سبعينيات القرن العشرين. وكانت في البداية هجرة شرعية، قام بها بعض أبناء القرية (6– 8 أفراد) الذين كان لديهم حق الإقامة في فرنسا، ونجحت تجربتهم وكونوا ثروة كبيرة وتملكوا العقارات والسيارات وتزوجوا من فرنسيات. وكان لنجاح تجربتهم الأثر الأكبر في جذب الكثير من أقاربهم وأصدقائهم ومعارفهم من أهل القرية، حيث سافر مُعظمهم بطرقٍ غير شرعية، وقام المهاجرون الأوائل بمساعدتهم في الإقامة والعمل. وقد انتشرت – حالياً – ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى فرنسا بين أبناء القرية، لدرجة أنك قد تجد ما بين فردين إلى ثلاثة أفراد في كل أسرة من أسر القرية مُهاجرين إلى فرنسا. ويُميز هؤلاء المهاجرين السخاء على أهل القرية، وزيادة تبرعاتهم لأعمال الخير بالقرية، ومُساعدة الفقراء والأيتام[1].
  - **مُحافظة البحيرة** : تضم قريتى "الصواف والطيرية" التابعتين لمركز كوم حمادة.
  - **مُحافظة أسيوط** : تتمثل في "مدينة أبنوب" التابعة لمركز أبنوب.

---

(1) على فتحي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 553.

- **النطاق الداخلي** : يشمل مجموعة من القُرى والمدن الداخلية البعيدة – نسبياً – عن نهر النيل وفرعيه والبحر المتوسط. ويُدلل ذلك الموقع الداخلي على عدم اشتغال مُعظم سُكان تلك القُرى والمدن في الأعمال المرتبطة بالبحر أو بالنهر. وبالتالى قد يرجع ارتفاع مُعدل الهجرة غير الشرعية بها إلى قِدم الظاهرة، الذي أدي إلى تكوين جيل من المهاجرين في بعض الدُّول الأوروبية، هذا بالإضافة إلى احتمالية وُجود بعض السماسرة والقائمين على تهريب المهاجرين بهذه القُرى، هذا إلى جانب عوامل الطرد الأخري. ويشمل هذا النطاق بعض قُرى ومُدن مُحافظات الدقهلية والشرقية والقليوبية والمنوفية والغربية والبحيرة والفيوم. وفيما يلي عرض تفصيلي لمكونات هذا النطاق:
  - **مُحافظة الدقهلية** : تضم مدينة "نبروه" وقُرى "الخازندارا ودرين وتيرة وميت زنقر" التابعين لمركز طلخا، ويُفضل سُكان قريتي "الخازندارا وميت زنقر" الهجرة إلى اليونان، بينما يُفضل سُكان قريتى "درين وتيرة" ومدينة "نبروه" الهجرة إلى هولندا. وتضم قرية "كفر دملاش" التابعة لمركز بلقاس، ويُفضل أهلها الهجرة إلى اليونان؛ وقريتى "تلبانة وميت محمود" التابعتين لمركز المنصورة؛ وقرية "ميت ناجي" لمركز ميت غمر. وقد كان لتطبيق القانون رقم 96 لسنة 1996 الخاص بالعلاقة بين المالك والمستأجر الأثر الأكبر في الهجرة غير الشرعية من قرية "ميت ناجي"، حيث تسبب في ارتفاع إيجارات الأراضي الزراعية ومُستلزمات الزراعة في مُقابل انخفاض العائد من الزراعة[1].
  - **مُحافظة الشرقية** : تشمل قريتى "الحوض الطويل وميت سهيل" التابعتين لمركز منيا القمح، ويُفضل أهل القريتين الهجرة إلى إيطاليا؛ ومدينة "مشتول السوق" وقرية "المناصرة" التابعتين لمركز مشتول السوق؛ وقرية "ميت جابر" التابعة لمركز بلبيس، ويُفضل أهلها الهجرة إلى إيطاليا.
  - **مُحافظة القليوبية** : تضم قرية "كفر الجمال" التابعة لمركز طوخ.
  - **مُحافظة المنوفية** : تضم قُرى "البتانون وميت الموز وميت خلف" بمركز شبين الكوم؛ وشياختى "كفر المصيلحة وميت خاقان" بقسم شبين الكوم، وقد اشتهر أهل "ميت خاقان" بالهجرة إلى إيطاليا؛ وقُرى "شنتا الحجر وكفر هلال وميت أم صالح" بمركز بركة السبع؛ وقرية "زنارة" بمركز تلا، ويُفضل أهلها الهجرة إلى إيطاليا.
  - **مُحافظة الغربية** : تشمل قريتى "كفر كلا الباب وميت يزيد" التابعتين لمركز السنطة؛ وقرية "دلبشان" التابعة لمركز كفر الزيات.

---

(1) عمرو محمد إبراهيم جاد، مرجع سبق ذكره، ص 58.

- **مُحافظة البحيرة :** تضم قريتى "العيون وجبارس البحرية" التابعتين لمركز إيتاي البارود؛ وقريتي "زاوية مسلم وكوم زمران" التابعتين لمركز الدلنجات.
- **مُحافظة الفيوم :** تضم قريتي "تطون وشدموه" التابعتين لمركز إطسا. وتُعد قرية "تطون" من أقدم قُرى هذا النطاق إرسالاً للمُهاجرين إلى أوروبا، حيث تشتهر بهجرة أبنائها إلى إيطاليا، فيُقدر عددهم بإيطاليا بنحو ستة آلاف مُهاجر. وقد أصبح أهل القرية يُطلقون على محلاتهم التُجارية، أسماء إيطالية، مما يدل على انتشار ظاهرة الهجرة إلى إيطاليا وشدة تأثرهم بها.

ب) دُول المقصد :

تُعد دُول جنوب أوروبا هي المقصد الرئيس لأغلب المهاجرين هجرة غير شرعية من مصر مُنذ بداية القرن الحادي والعشرين. ويُوضح المسئولون عن الهجرة غير الشرعية بوزارة الداخلية المصرية، أن جزيرة كريت التابعة لليونان، كانت المقصد لأول رحلة بحرية تحمل مُهاجرين هجرة غير شرعية من مصر عام 2002، وقد رحب أهل الجزيرة بهم في البداية، ثم تم ترحيلهم بعد أن تعرف القنصل المصري هناك على أمرهم. ومنذ ذلك الحين، أدركت السُلطات المصرية أن هناك هجرة غير شرعية تتم عبر البحر المتوسط[1]. ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الشأن، أنه يصعب على الباحثين الحصول على بيانات إحصائية دقيقة عن أعداد المصريين الموجودين في الدُول الأوروبية بطريقة غير شرعية، وللتغلب على هذه المشكلة، قام الباحث بتجميع أعداد المصريين المرحلين والغرقى والمفقودين بسبب الهجرة غير الشرعية إلى الدُول الأوروبية، والاستعانة بها في تحديد أهم دُول المقصد هؤلاء المهاجرين خلال الفترة الحديثة.

ويُوضح الشكل (6) دُول مقصد وعُبور المصريين الذين تم ترحيلهم من الخارج بسبب الهجرة غير الشرعية خلال الفترة (2001–2013م)، ويُمكن الاستعانة بهذا الشكل في تحديد تيارات الهجرة غير الشرعية من مصر واتجاهاتها. فيُلاحظ أن أهم هذه التيارات تتمثل في التيارات التي اتجهت إلى إيطاليا واليونان ومالطا والمملكة العربية السعودية وليبيا. أما أقلها أهمية فتتمثل في تلك التيارات التي اتجهت إلى فرنسا وهولندا وأوكرانيا وسوريا والأردن ولبنان والكويت والإمارات واليمن. وتجدر الإشارة إلى أن بعض هذه الدُول، تُعد دُول عُبور أكثر منها دُول مقصد، مثل ليبيا وتونس التي يعبرها نسبة كبيرة من المصريين بقصد الوصول إلى إيطاليا ـــــ

(1) مُقابلة شخصية مع العقيد/ مؤمن علاء – رئيس قسم المباحث الجنائية/ بمصلحة الجوازات والهجرة والجنسية / بوزارة الداخلية، في يوم الأربعاء الموافق 2013/4/24م.

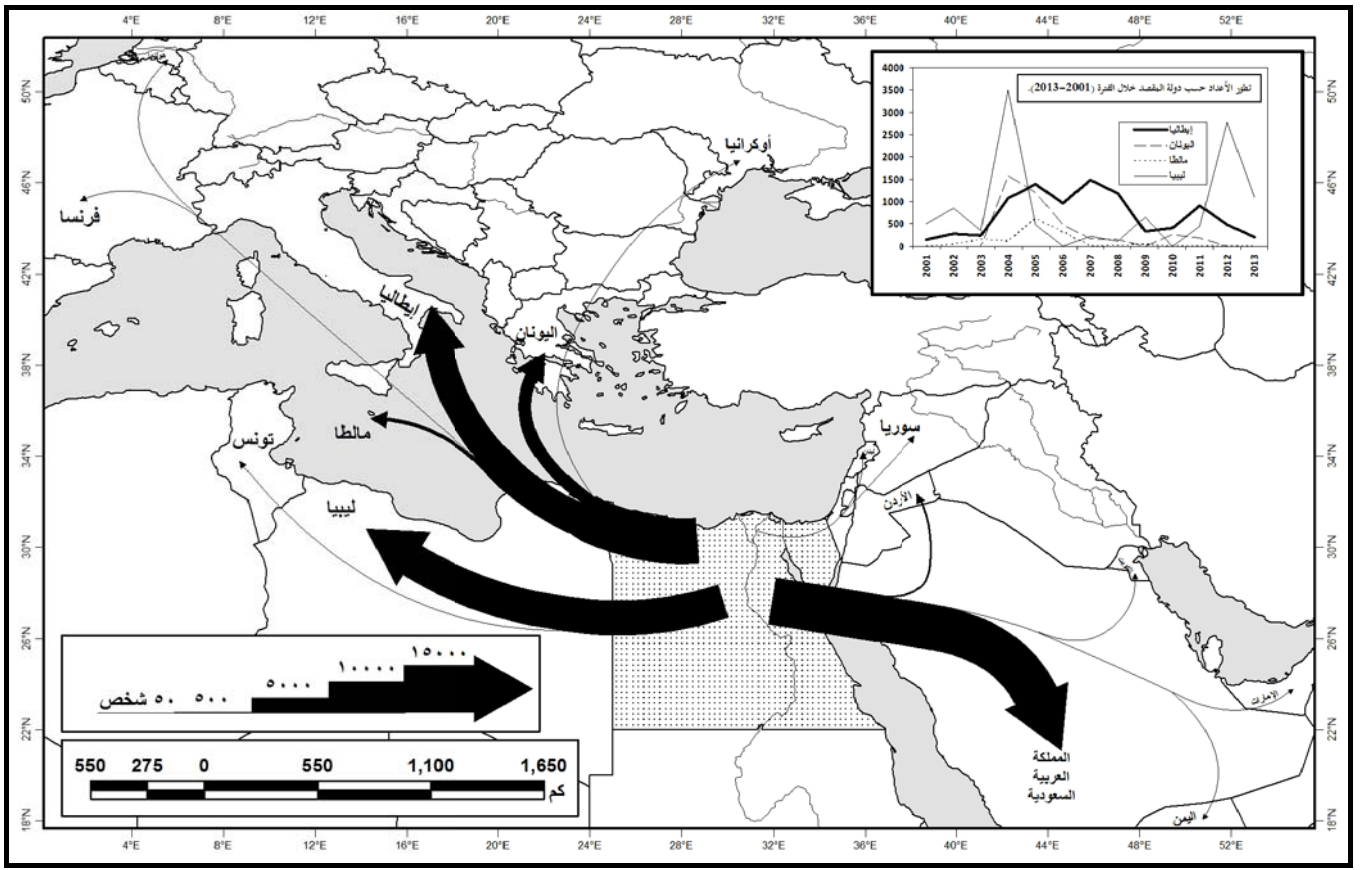

شكل (6) : دُول مقصد المصريين الذين تم ترحيلهم من الخارج بسبب الهجرة غير الشرعية خلال الفترة (2001–2013م).

أو فرنسا أو اليونان، ومثل سوريا ولبنان التي يعبرها المصريون بقصد الوصول إلى تركيا أو اليونان. ويُلاحظ من الشكل ذاته والجدول (5) أن أضخم تيارات الهجرة غير الشرعية من مصر خلال الفترة (2001–2013م)، هو التيار الذي قصد المملكة العربية السعودية، الذي بلغ حجمه نحو 14 ألف مُهاجر (35% تقُريباً من الجُملة). ويلي هذا التيار في الأهمية تيار الهجرة إلى ليبيا، الذي بلغ حجمه ما يقرب من 11 ألف مُهاجر، وشَكَّلَ أكثر قليلاً من رُبع المهاجرين المصريين الذين تم ترحيلهم خلال هذه الفترة. ومن المرجح أن أغلب هؤلاء المهاجرين كانوا ينوون الهجرة إلى أوروبا عبر ليبيا، حيث إن ليبيا تُمثل – عند أغلب المصريين الراغبين في الهجرة غير الشرعية – محطة مُهمة من محطات الوصول إلى أوروبا، وبالتالى فإنه يُمكن اعتبار نسبة غير قليلة من هذا التيار عبارة عن هجرة مُحتملة إلى أوروبا (خاصة إيطاليا). كما يجب التأكيد مرة أخري في هذا الصدد، إلى أن ارتفاع العدد في ليبيا في العامين الأخيرين، لا يُعبر فقط عن الهجرة غير الشرعية، وإنما يُعبر أيضاً عن عمالة مصرية شرعية تم ترحيلها من قبل السُلطات الليبية بعد الثورة هناك.

وتاريخياً، ظلت ليبيا – على مدي سنوات طويلة – مقصداً مُفضلاً للوافدين من الدُّول الإفريقية، وظلت – كذلك – مكاناً لعُبور اللاجئين والوافدين بالطُرق غير الشرعية، الذين يرغبون في الهجرة إلى أوروبا عامة وإيطاليا خاصة. وقد بدأت موجات الهجرة الضخمة إلى ليبيا – بصفةٍ عامةٍ – مُنذ سبعينيات القرن العشرين، ووصل عددهم بحلول عام 1992 إلى نحو 2 مليون مُهاجر، نِصفهم من المصريين والباقي من تُونس ودُول عربية وآسيوية أُخري[1].

وتُعد إيطاليا – كذلك– واحدة من أهم دُول مقصد المصريين الذين يرغبون في الهجرة غير الشرعية، حيث بلغ حجم التيار الذي اتجه إليها وتم ترحيله خلال الفترة (2001–2013م) أكثر قليلاً من تسعة آلاف مُهاجر (22% تقُريباً من الجُملة)، وقد هاجرت نسبة كبيرة من هذا التيار خلال الفترة (2004–2008م)، ويرجع ذلك إلى أن هذه الفترة – غالباً – تُمثل فترة ازدهار الهجرة غير الشرعية إلى إيطاليا، حيث تضخمت خلال هذه الفترة بشكلٍ واضحٍ تيارات الهجرة إلى إيطاليا من إفريقيا عامة ومن ليبيا خاصة، وضمت مُهاجرين من دُول شمال إفريقيا بما فيها مصر ومُهاجرين من الدُّول الإفريقية جنوب الصحراء الكُبرى ومن القرن الإفريقي[2]. وتُشير التقديرات الإيطالية أن إجمالى المهاجرين المصريين في إيطاليا بلغ 75 ألف مُهاجر في أول يوليو ـــــ

(1) El Mubarak, Y., "International Migration in MENA Region: An Existing Phenomenon Exacerbated by the Arab Uprising", International Seminar on: "International Migration in the Middle East and North Africa after the Arab Uprising: A Long Term Perspective", IUSSP and Economic & Social Research Council and the American University in Cairo, 22-23 April 2013, p. 16.

(2) Fasani, F., op. cit., p. 15.

جدول (٥) : تطور أعداد المصريين المُرحلين من الخارج بسبب الهجرة غير الشرعية حسب دولة الترحيل خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٣م).

العام	مُرحلون من دُول أوروبية ودُول عُبور إلي أوروبا										مُرحلون من دُول عربية					دُول أخرى	الإجمالي
	مُرحلون من دُول أوروبية						مُرحلون من دُول عُبور إلي أوروبا										
	إيطاليا	اليونان	مالطا	فرنسا	أوكرانيا	هولندا	ليبيا	تونس	سوريا	لبنان	السعودية	الكويت	الإمارات	اليمن	الأردن		
٢٠٠١	١٥٠	٠	٠	٠	٠	٠	٤٩٩	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٦٤٩
٢٠٠٢	٢٧٠	٠	٤٠	٠	٠	٠	٨٥٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١١٦٥
٢٠٠٣	٢٥٠	٠	١٤٩	٠	٠	٠	٣٥٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٧٤٩
٢٠٠٤	١٠٨٣	١٥٧٠	١١٠	٠	٠	٠	٣٥٠٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٦٢٦٣
٢٠٠٥	١٣٩٢	١١٩٧	٦١٤	٣	٠	٠	٤٧٦	٠	٣٠	٩٨	١٣٠	٠	٠	٠	٠	١٥	٣٩٥٥
٢٠٠٦	٩٦١	٤٨٣	٣١٤	٠	٢٥	٠	٠	٠	٠	٢٤	٠	٠	٠	٠	٠	٣٤	١٨٤١
٢٠٠٧	١٤٨٨	١٦٤	٠	٠	٠	٨	٢٢٠	٠	٨٠	٣٩	١٣٠٠	٠	٤٨	٠	٠	٤	٣٣٥١
٢٠٠٨	١١٩٢	١٤٠	١٠	٠	٠	٠	١١٧	٠	٠	٠	١٧٦٨	٠	٠	٠	٠	٥١	٣٢٧٨
٢٠٠٩	٣٢٩	٠	٣٥	٠	٠	٠	٦٥٣	٠	٠	٠	٦٧٧٨	٠	٠	٣٥	٠	١٠	٧٨٤٠
٢٠١٠	٤١٥	٢٦١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣٢٦٥	١٩	٠	٠	٠	٠	٣٩٦٠
٢٠١١	٩١٢	١٨٢	٠	٠	٠	٠	٤٤٠	٢٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٥٥٦
٢٠١٢	٤٨٤	٠	٠	٠	٠	٠	٢٧٧٨	٣٩	٠	٠	٦٧٠	٠	٠	٠	٤١٣	٠	٤٣٨٤
٢٠١٣	٢٠٨	٠	٠	٠	٠	٠	١٠٨٩	٠	٠	٠	٢٨٨	١٩	٠	١٨	٢٤٣	٠	١٨٦٥
الجُملة	**٩١٣٤**	**٣٩٩٧**	**١٢٧٢**	**٣**	**٢٥**	**٨**	**١٠٩٧٧**	**٦١**	**١١٠**	**١٦١**	**١٤١٩٩**	**٣٨**	**٤٨**	**٥٣**	**٦٥٦**	**١١٤**	**٤٠٨٥٦**
الجُملة%	**٢٢،٣٦**	**٩،٧٨**	**٣،١١**	**٠،٠**	**٠،٠٦**	**٠،٠٢**	**٢٦،٨٧**	**٠،١٥**	**٠،٢٧**	**٠،٣٩**	**٣٤،٧٦**	**٠،٠٩**	**٠،١٢**	**٠،١٣**	**١،٦١**	**٠،٢٨**	**١٠٠**

(*) أرقام عام ٢٠١٣م، تشمل الأعداد من يناير حتى ٢٤ إبريل ٢٠١٣م.

المصـــدر: من إعداد الباحث وحسابه، اعتماداً علي المصدرين الآتيين: ١) المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، الشباب المصري والهجرة غير الشرعية، قسم بحـوث الجريمـــة، القـــاهرة، ٢٠١٠، ص ٥٦.....عن: الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة. (أرقام الفترة من ٢٠٠١-٢٠٠٤م). ٢) مصلحة الجوازات والهجرة والجنسية (أرقام الفترة من ٢٠٠٥-٢٠١٣م).

من عام 2005، وشَكَّلَ المهاجرون بالطُرق غير الشرعية 12.5% منهم (9.4 ألف مُهاجر تقُريباً)[1]. ويُعد ما قامت به السُلطات الإيطالية من تسويةٍ لأوضاع آلاف المصريين المقيمين بها بشكلٍ غير شرعي عام 2006، من الأُمور التي شجعت المصريين على الهجرة إلى إيطاليا خلال هذه الفترة[2]. فقد سجلت إحصائيات الأمن الإيطالية خلال الرُبع الأول من عام 2007، استقبال سواحل إقليم "كالابريا" – الذي يقع في أقصي الجنوب – أكثر من (1500) مُهاجر بطرق غير شرعية، مُعظمهم من المصريين[3]. كما تم تقدير إجمالى المهاجرين إلى إيطاليا بالطُرق غير الشرعية بنحو 541 ألف و650 ألف و349 ألف مُهاجر في أعوام 2005 و2006 و2007 على التوالى، وشكلوا 16% و18% و9% من إجمالى الأجانب المقيمين في إيطاليا في السنوات نفسها على الترتيب[4].

ويتبين من الشكل والجدول أيضاً، انخفاض أعداد المهاجرين المصريين الذين تم ترحيلهم من إيطاليا بداية من عام 2009 وحتى عام 2013، مما يُشير إلى تراجع أعداد المهاجرين الذين تَمَكَّنوا من دُخول الأراضي الإيطالية بالطُرق غير الشرعية. ويرجع ذلك إلى ما اتخذته الحكومة الإيطالية من إجراءاتٍ في السنوات الأخيرة للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ومنها ما أصدره مجلس الشيوخ الإيطالية من نصٍ تشريعي يقضي بالحبس من ستة شهور إلى أربع سنوات لمن يدخل البلاد بالطُرق غير الشرعية، ومنح المحكمة القضائية سُلطة زيادة العقوبة إذا تكرر دُخول البلاد، ومنها موافقة المجلس نفسه على تسهيل الإجراءات المقررة بشأن إبعاد المهاجرين بالطُرق غير الشرعية، وتحديد مُدة احتجازهم من شهرين إلى ثمانية عشر شهراً، وحبس الأشخاص الذين يُؤجرون شُققاً للمُهاجرين بالطُرق غير الشرعية مدة تتراوح بين ستة شهور إلى ثلاث سنوات[5].

كما تُعد اليونان أحد أهم دُول مقصد المصريين الذين يرغبون في الهجرة غير الشرعية، حيث بلغ عدد المهاجرين المصريين الذين تم ترحيلهم نحو أربعة آلاف مُهاجر (10% من الجُملة). أما بالنسبة لتطور هذا التيار، فيُلاحظ أنه تصاعد بشكلٍ كبيرٍ في عامى 2004 و2005، حيث هاجر في هذين العامين فقط أكثر من ثُلثى جُملة المهاجرين خلال الفترة كلها، ثم بدأ هذا ـــــ

(1) Ibid, Table 30, pp. 104-105.

(2) محمود بسطامي، "الأبعاد القانونية لظاهرة الهجرة غير الشرعية""، في: "الشباب المصري والهجرة غير الشرعية"، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث الجريمة، القاهرة، 2010، ص 91.

(3) المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، مرجع سبق ذكره، (على الرابط: http://ar.eohr.org/?=5).

(4) Fasani, F., op. cit, p. 32.

(5) عمرو محمد إبراهيم جاد، مرجع سبق ذكره، ص 106.

التيار في التراجع بداية من عام 2006م وحتى نهاية الفترة، ومن المرجح أن يكون تدهور الأوضاع الاقتصادية باليونان وراء ذلك التراجع، ويُؤكد المسئولون عن الهجرة غير الشرعية في مصر توقف الهجرة غير الشرعية إلى اليونان مُنذ عام 2012م بسبب زيادة تدهور الأحوال الاقتصادية هناك[1].

ويُمكن أن يُضاف إلى ذلك، الإجراءات الأمنية الصارمة التي تبنتها الدُّول الأوروبية ومنها اليونان تجاه الهجرة غير الشرعية في السنوات القليلة الماضية.

وهناك تيار آخر يتجه إلى مالطا، ولكنه أقل ضخامة من التيارين المتجهين إلى إيطاليا أو اليونان، إذ بلغ حجمه نحو (1.3 ألف مُهاجر). وقد يُفسر انخفاض حجم هذا التيار بالإجراءات الصارمة التي تتخذها مالطا تجاه الهجرة غير الشرعية، لدرجة أنها ترفض إنقاذ المهاجرين في البحر، ولا تسمح للسفن التي تحمل المهاجرين الذين تم إنقاذهم من الدُخول إلى مرافئها[2]؛ كما قد يُفسر بأن مالطا تُعد – في الغالب – محطة من محطات وُصول هؤلاء المهاجرين إلى إيطاليا من خلال الوصول إلى صقلية أولاً والاستقرار بها، أو الانتقال لاحقاً – إن تَمَكَّنوا – إلى أي إقليم من أقاليم إيطاليا الأُخرى.

وتضم دُول المقصد كذلك، فرنسا وأوكرانيا وهولندا، وإذا كانت أعداد المهاجرين المصريين الذين تم ترحيلهم من هذه الدُّول قليلة إلا أن مُعظم الدراسات تُؤكد على أهمية فرنسا كدولة مقصد لبعض المهاجرين. فقد تبين من دراسة أُجريت عام 2005 على نحو 500 شاب مصري خاضوا تجربة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، أن فرنسا كانت مقصداً لنحو 16% من الجُملة[3]؛ وأوضحت دراسة أُخرى أُجريت عام 2006م على عينة مكونة من 300 مهاجر هجرة غير شرعية من بعض قُرى محافظات المنوفية والدقهلية والشرقية، أن 8% من المهاجرين بالعينة قصدوا فرنسا، وأرجعوا اختيارهم فرنسا إلى أنها تمنح الجنسية للشخص الذي لديه إقامة لمدة عشر سنوات فأكثر، أو للشخص المتزوج من فرنسية، وأرجعوه أيضاً إلى ما يتميز به المصريون هناك من حُسن السُلوك والحرص على العمل[4].

ويُوضح الشكل (7) دُول المقصد للمصريين المرحلين والغرقى والمفقودين بسبب الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عام 2008م، وإذا كانت البيانات لا تشمل أعداد المصريين الذين تَمَكَّنوا من دُخول الدُّول الأوروبية، إلا أنها تعكس إلى حدٍ كبيرٍ نسبياً تيارات الهجرة غير الشرعية من ـــــ

(1) مُقابلة شخصية مع العميد/ عاصم الداهش – مُدير إدارة مُكافحة جرائم التزييف والتزوير/ بالإدارة العامة لمباحث الأموال العامة / بوزارة الداخلية، في يوم الأحد الموافق 2013/5/23م.

(2) نادية ليتيم وفتحية ليتيم، مرجع سبق ذكره، ص 27.

(3) وزارة القوى العاملة والهجرة، مرجع سبق ذكره، ص 7.

(4) على فتحي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 542-555.

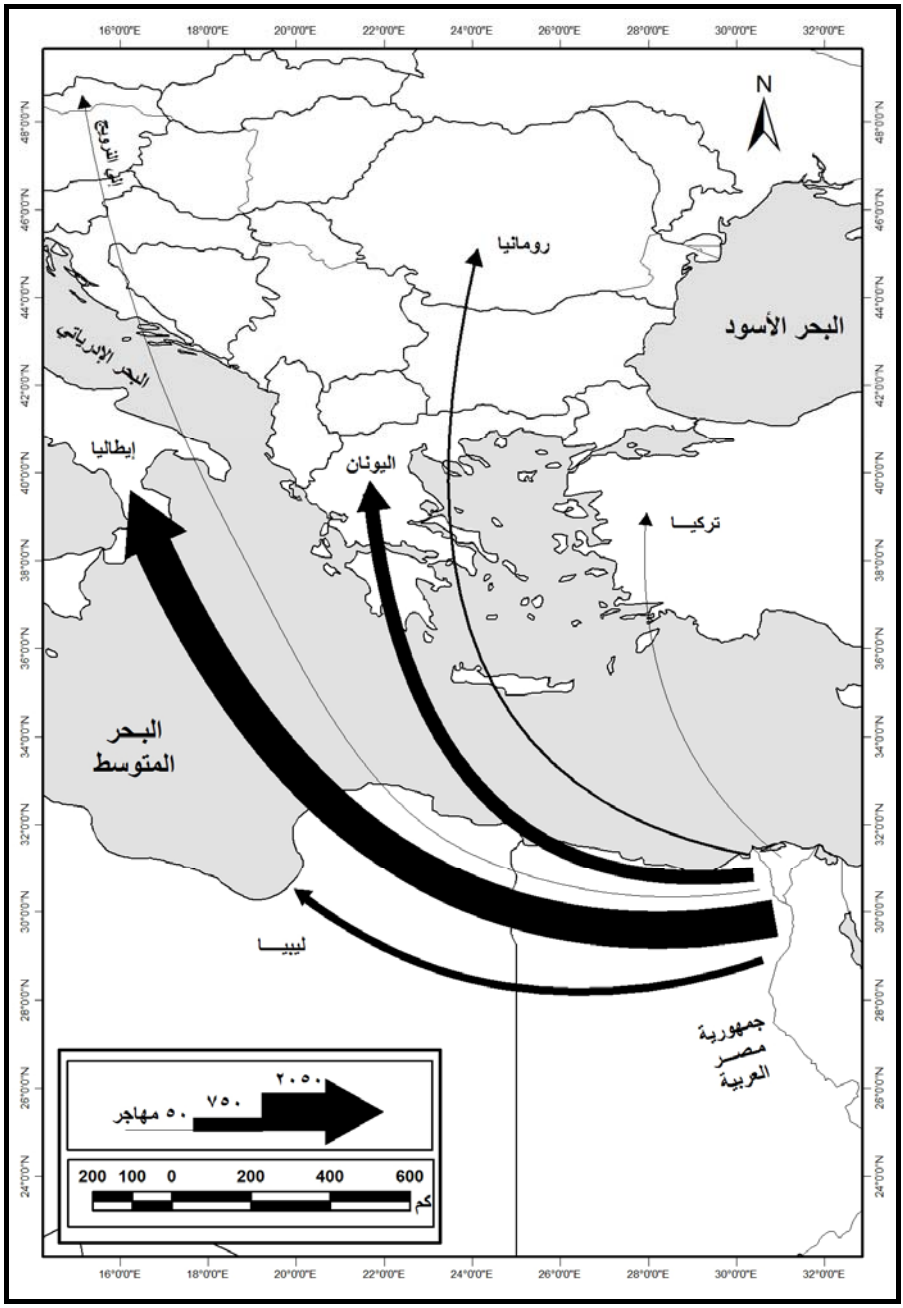

شكل (7) : دول مقصد المصريين المرحلين والمفقودين والغرقى بسبب الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عام 2008م.

مصر إلى أوروبا وحجمها. فيُلاحظ من الشكل والجدول (6) أن أضخم تيار الهجرة غير الشرعية من مصر إلى أوروبا خلال هذا العام هو التيار الذي اتجه إلى إيطاليا، إذ بلغ حجمه نحو ألفى مُهاجر، شكلوا أكثر من نِصف جُملة المهاجرين إلى أوروبا. ويأتي تيار الهجرة إلى اليونان كثاني أضخم هذه التيارات، حيث بلغ حجمه نحو 800 مُهاجر بنسبة 22% من الجُملة. ثم يليه تيار الهجرة إلى ليبيا، ولكن من المرجح أن نسبة غير قليلة من المهاجرين بهذا التيار، تنوي ترك ليبيا والاتجاه شمالاً عبر البحر المتوسط إلى أي دولة من دُول الجنوب الأوروبي. كما تُوجد بعض التيارات الأخري قليلة الحجم، التي اتجهت إلى رومانيا وتركيا والنرويج.

جدول (6) : دُول المقصد للمرحلين والغرقى والمفقودين بسبب الهجرة غير الشرعية من مصر إلى أوروبا عام 2008م.

الدولة	العدد	%	الدولة	العدد	%
إيطاليا	2002	55.47	تركيا	22	0.61
اليونان	799	22.14	ليبيا	445	12.33
رومانيا	155	4.29	أخري	161	4.46
النرويج	25	0.69	**الجملة**	**3609**	**100**

المصدر: من حساب الباحث اعتماداً على: كرم صابر، "الموت هو الأمل الوحيد للحياة: أنهار الدم بالمتوسط...للعبور للوطن البديل"، مركز الأرض لحقوق الإنسان، سلسلة حقوق اجتماعية واقتصادية، العدد رقم (67)، القاهرة، أبريل 2008م (على الرابط: www.Lchr-eg.org).

ويتضح مما سبق أن إيطاليا تُعد دولة المقصد الرئيسة عند نسبة كبيرة من راغبى الهجرة غير الشرعية في مصر، وقد زاد عدد المصريين المقيمين بها بشكلٍ شرعي أو غير شرعي مُنذ بداية القرن الواحد والعشرين، حيث تضاعف عددهم من حوالى 34 ألف عام 2003م إلى 75 ألف مُهاجر تقُريباً عام 2008م[1]. وتُؤكد الكثير من الدراسات أن إيطاليا هي المقصد الأول والرئيس عند مُعظم الشباب المصري الذي يرغب في الهجرة إلى أوروبا. فقد تبين من الدراسة التي أُجريت بأسلوب العينة عام 2005، أن إيطاليا كانت أكثر الدُّول الأوروبية مقصداً للشباب المصري، حيث بلغت نسبة من هاجر إليها 61% من جُملة العينة[2]. وأوضحت دراسة أُخري ـــــ

(1) International Organization for Migration (IOM) and Cooperazione Italiana, "Egyptian Entrepreneurs in Italy through the Global Crisis, Fears, Hopes and Strategies", July 2010, p. 11.

(2) وزارة القوى العاملة والهجرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 6-7.

أُجريت عام (2007/2006م) على عينة من الشباب المصري – نحو 500 شاب تم ترحيلهم من

الخارج بسبب الهجرة غير الشرعية – أن إيطاليا كانت المقصد لنحو ثُلثى هؤلاء الشباب[1]. وتبين من دراسة ثالثة أُجريت بالعينة عام 2006م على المهاجرين هجرة غير شرعية من قُرى محافظات المنوفية والشرقية والدقهلية، أن إيطاليا كانت مقصداً لنحو ثلاثة أرباع المهاجرين بالعينة، وفسر هؤلاء المهاجرون تفضيلهم لإيطاليا، بأنها لا تقوم بترحيل العمالة الأجنبية في الغالب، فضلاً عن تأمين السكن لمن لا سكن له حتى وصل الأمر لقيام المهاجرين بتأجير الشُقق في إيطاليا وتحصيل إيجارها كعمل استثماري، فضلاً عن استيعاب إيطاليا للعمالة الفنية[2]. وأضاف مُهاجرون آخرون من قريتى "ميت الكرماء" و"بدين" التابعتين لمحافظة الدقهلية سبباً آخر لتفضيلهم الهجرة إلى إيطاليا، هو وجود عدد كبير من أبناء قُريتهم هناك، الأمر الذي يُشعرهم بالحماية وإمكانية المساعدة إذا تعرضوا لأي مُشكلة بعد الهجرة[3]. ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أن بعض قُرى الدلتا المصرية قامت بتحويل تيارات هجرتها الدولية من الدُّول العربية الخليجية إلى إيطاليا؛ لأن شباب هذه القُرى أصبحوا يعتقدون أن الهجرة إلى دُول الخليج العربي لم تعد مُربحة كما كان الحال في الماضي، ويَذكر بعضهم أن العمل في إيطاليا لمدة عام واحد أفضل من العمل في دُول الخليج لمدة عشر سنوات[4].

وجُغرافياً، يتركز مُعظم المصريين في شمال إيطاليا، خاصة في إقليم "لومبارديا"، فيُقيم به نحو 70 ألف مصري بشكلٍ شرعي وغير شرعي[5]. ويرجع تركز المصريين بذلك الإقليم إلى انتشار العمل في مجال السياحة والفنادق والمطاعم[6]، وهي أعمال تُناسب الكثير من المصريين وذات عائد كبير نسبياً مُقارنة بالعمل في المجالات الأُخرى. ويُوضح الشكل (8) توزيع الطلبات المقدمة من المصريين للهجرة إلى إيطاليا حسب الإقليم عام 2008، ويُلاحظ منه ارتفاع رغبة المتقدمين في الهجرة إلى الأقاليم التي تقع على ساحل البحر التيراني وبحر ليغوريا؛ وذلك لأن هذه الأقاليم تضم أهم المدن الإيطالية، مثل روما ونابلي وجنوة وميلانو وباليرمو. ويصل عدد الطلبات

---

(1) إكرام إلياس، "هجرة الشباب: الأسباب والوسائل"، في: "الشباب المصري والهجرة غير الشرعية"، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث الجريمة، القاهرة، 2010، ص 130.

(2) على فتحي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 542-554.

(3) عمرو محمد إبراهيم جاد، مرجع سبق ذكره، ص ص 224-225.

(4) وزارة القوى العاملة والهجرة، مرجع سبق ذكره، ص 46.

(5) International Organization for Migration (IOM) and Cooperazione Italiana, op. cit., p. 11.

(6) على فتحي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 554.

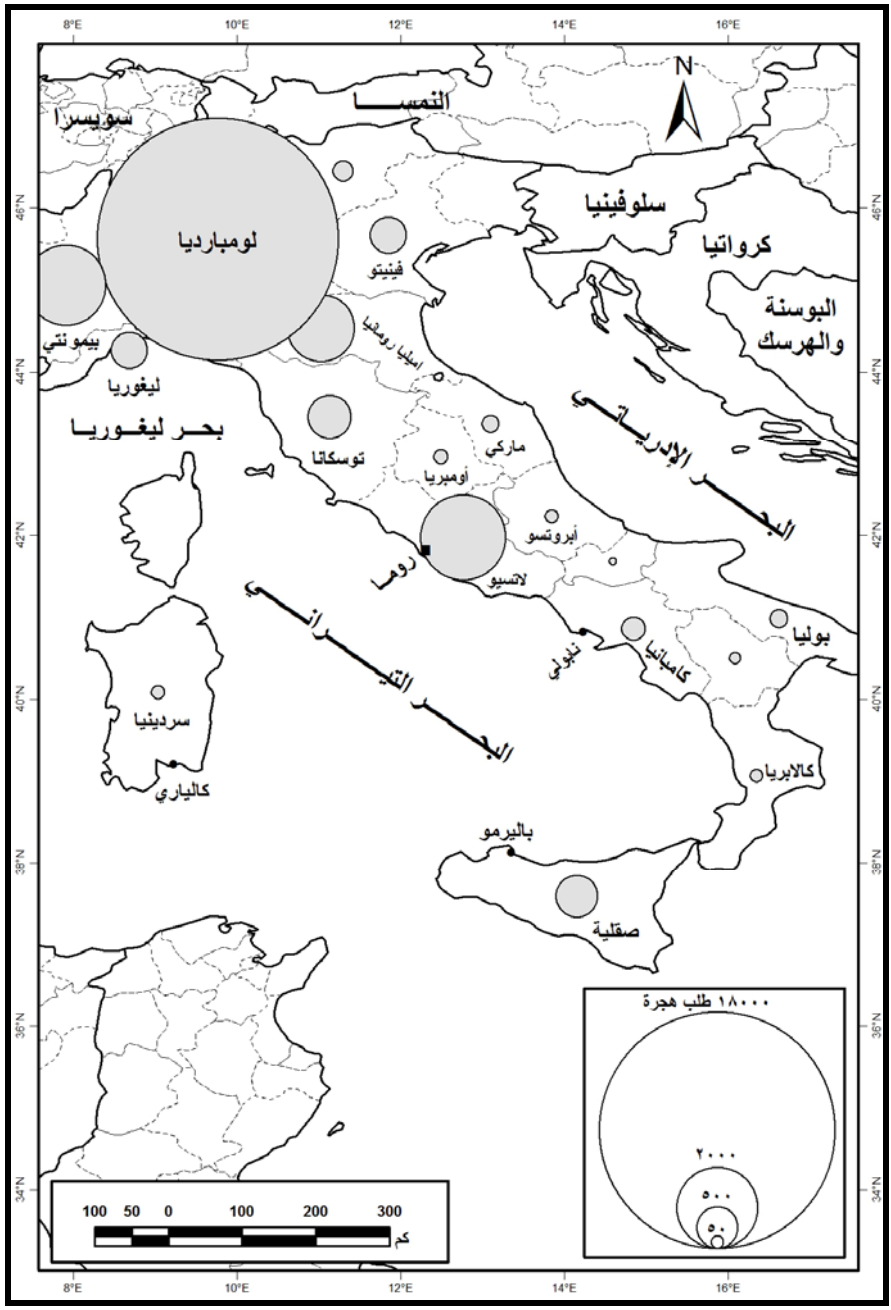

شكل (8) : عدد الطلبات المقدمة من المصريين للهجرة إلى إيطاليا حسب الإقليم عام 2008م (طبقاً لقرار 2007 بشأن تدفقات العمالة المهاجرة).

المقدمة للهجرة أقصاه في إقليم "لومبارديا"، إذ بلغت ما يقرب من 18 ألف طلب، تُمثل أكثر من ثُلثي جُملة الطلبات المقدمة. كما يتضح – كذلك – ارتفاع رغبة المصريين في الهجرة إلى بعض الأقاليم الأُخرى، وهي: إقليم "بيمونتي" الذي يقع في الشمال الغربي؛ وإقليم "إميليا رومانيا" الذي يقع في الشمال الشرقي؛ وإقليمي "لاتسيو" و"توسكانا" اللذين يقعان في وسط إيطاليا؛ وإقليم "صقلية" الذي يقع في أقصي الجنوب.

ج) مسارات الهجرة :

تُعد رحلة الهجرة غير الشرعية من منطقة الأصل إلى دولة الوصول من الرحلات الشاقة والطويلة والمليئة بالمخاطر، حيث يلجأ المهاجر إلى التسلل براً أو بحراً أو جواً، بمساعدة سماسرة تهريب المهاجرين سواء داخل مصر أو خارجها. وهناك ثلاثة مسارات رئيسة للهجرة غير الشرعية من مصر، هي: المسار الغربي "المسار الليبي"، والمسار الشمالى "مسار البحر المتوسط"، والمسار الشرقي– الشمالى "المسار العربي–التركي"، إلى جانب العديد من المسارات الفرعية التي تتفرع من المسارات الثلاثة الرئيسة (شكل 9).

1- المسار الغربي "المسار الليبي":

يُمكن تسميته – كذلك – بالمسار الليبي؛ لأن المهاجرين يتسللون من مصر إلى الأراضي الليبية بغرض الوصول إلى السواحل الجنوبية لأوروبا عامة وإيطاليا خاصة من خلال المدن الليبية الساحلية. ويُعد هذا المسار أحد أهم مسارات الهجرة غير الشرعية من مصر إلى أوروبا خاصة في السنوات العشر الأخيرة. وتُمثل ليبيا – في هذا المسار – المكان الرئيس لاتجاه مُعظم المهاجرين من مصر إلى إيطاليا وجزيرة مالطا[1]. ويبدأ هذا المسار من الأراضي المصرية، حيث يتجه المهاجرون من مصر غرباً صوب الحُدود المصرية–الليبية، ثم يعبرون الحُدود ويدخلون الأراضي الليبية، وبداخل ليبيا تُوجد أكثر من مدينة ساحلية تُمثل نُقطة انطلاق للمُهاجرين مثل "بني غازي" و"طرابلس" و"مصراته" و"زوارة"، وتُعد الأخيرتان مركزين كبيرين لتجمع المهاجرين هجرة غير شرعية إلى أوروبا سواء من مصر أو من غيرها من الدُّول. وينتقل أغلب المهاجرين من داخل الأراضي المصرية حتى الوصول إلى المدن الليبية الساحلية بوسائل النقل البرية. ثم ينطلق المهاجرون من المدن الساحلية الليبية شمالاً صوب إيطاليا أو اليونان مُباشرة، أو صوب جزيرة "لامبيدوسا" ثم إيطاليا، أو صوب مالطا ثم إيطاليا. وينتقل المهاجرون من المدن الليبية إلى جنوب أوروبا بوسائل النقل البحرية، التي تكون في الغالب عبارة عن مراكب قديمة مُتهالكة (شكل 9).

---

(1) نيفين جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 11.

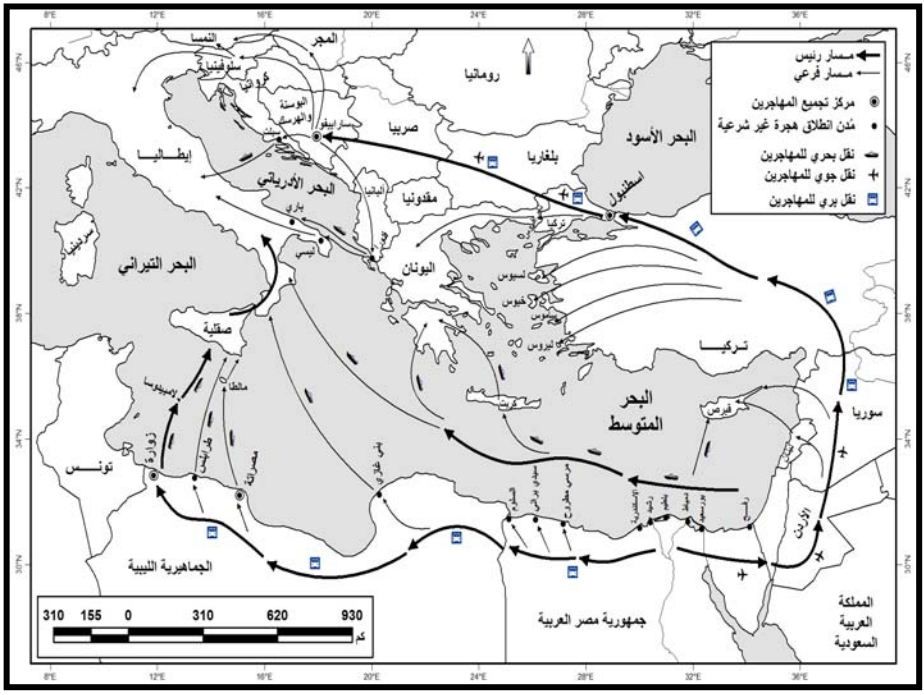

المصدر:

(1) Talani, L.S., op. cit, pp. 85-88.

(2) Maroukis, T., "Undocumented Migration: Counting the Uncountable Data and Trends across Europe, Country Report Greece", European Commission & citizens and Knowledge-Based Society, CLANDESTINO, July 2009,

(3) عمرو محمد إبراهيم جاد، مرجع سبق ذكره، ص 223.

(4) مُقابلة شخصية مع العقيد/ مؤمن علاء – رئيس قسم المباحث الجنائية/ بمصلحة الجوازات والهجرة والجنسية / بوزارة الداخلية، في يوم الأربعاء الموافق 2013/4/24م.

(5) عاصم الداهش، "الهجرة غير الشرعية: أسبابها وآثارها السلبية وطرق مواجهتها"، مرجع سبق ذكره، ص2.

شكل (9) : مسارات الهجرة غير الشرعية من مصر إلى أوروبا.

ويُعد هذا المسار مُهماً وأساسياً عند المهاجرين من بعض القُرى المصرية، ففي قُرية "ميت أم

صالح" التابعة لمركز بركة السبع بمحافظة المنوفية، يتخذ (70%) من المهاجرين منها، ليبيا دولة عُبور إلى مدينة تورينو الإيطالية. وتبدأ رحلتهم براً من القُرية إلى القاهرة، ثم من القاهرة براً إلى مدينة سرت، ثم يتجهون بحراً من ميناء سرت إلى مدينة تورينو. كما يتخذ نحو ثلاثة أرباع المهاجرين هجرة غير شرعية من قُرية "تطون" التابعة لمركز إطسا بمحافظة الفيوم، ليبيا دولة عُبور إلى مدينة ميلانو الإيطالية[1].

وقد كان المهاجرون من مصر إلى ليبيا يتسللون إما عن طريق الدُروب الصحراوية الموجودة بالصحراء الغربية، التي تعرفها القبائل البدوية المتنقلة هناك، وتقوم هذه القبائل بتسهيل عُبور المهاجرين إلى الأراضي الليبية؛ وإما من خلال الطريق الذي يربط السلوم ببني غازي، حيث ينتظر المهاجر على الحُدود، ثم يعبر ليلاً إلى الجانب الليبي[2]. ويلجأ بعض الشباب المصري إلى سماسرة الهجرة ووسطائها ومكاتب السفر غير القانونية، التي تحصل من كُل شاب على نحو 30 ألف جنيه مُقابل تهريبه، وتنتشر جماعات تهريب المهاجرين على الحُدود المصرية–الليبية، كما تُوجد بعض عصابات التهريب في مُحافظات الصعيد[3]. وقد كان السفر إلى ليبيا لا يتطلب تأشيرة دُخول، واستمر هذا الوضع حتى مارس من عام 2007م، ثم اتخذت الحُكومة الليبية – بعد ذلك التاريخ – إجراءات لدُخول المصريين بعقودٍ مُؤقتة[4]. فقد أصبح لا يُسمح للمصريين بعبور الحُدود الليبية إلا بتأشيرة وعقد عمل رسمي مُوثق من وزارة القوي العاملة والخارجية المصرية، وكان ذلك بضغطٍ من إيطاليا والاتحاد الأوروبي على ليبيا[5]. ومع ذلك، لم يكن دُخول الأراضي الليبية بالأمر العسير في كثيرٍ من الأوقات؛ لأنه يُمكن العُبور بالبطاقات الشخصية دون الحاجة لتأشيرات أو جوازات سفر في بعض الأحيان.

وقد كان المصريون – في أواخر العقد الأول من القرن الواحد والعشرين – يدخلون ليبيا بسهولة وبدون الحاجة إلى جواز سفر عن طريق الحافلات الرخيصة (150 جنيهاً للفرد تقُريباً)، التي تعمل على نقل الرُكاب بشكلٍ دائمٍ بين الإسكندرية وطرابلس. وتقوم جماعات الجريمة المنظمة – بمجرد وصول الحافلة إلى ليبيا – بتهريب المصريين إلى جزيرة "لامبيدوسا" التابعة ـــــ

(1) علاء الدين عبدالخالق علوان، مرجع سبق ذكره، ص ص 358-359.

(2) Nada, A. H., Impact of Temporary International Migration on Rural Egypt, Cairo Papers in Social Sciences, Vol. 14, No. 3, Social Research Center, the American University in Cairo, 1991, p. 26.

(3) سامي محمود وأسامة بدير، مرجع سبق ذكره، ص 18.

(4) نيفين جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 11.

(5) علاء الدين عبدالخالق علوان، مرجع سبق ذكره، ص ص 358-359.

لصقلية. ويحصل المهرب – في المتوسط – على حوالى ألفين دولار أمريكي من كل مُهاجر مُقابل تهريبه ووعده بفرصة عمل. وتنتهي – غالباً – رحلة الهجرة غير الشرعية عبر البحر المتوسط إلى

إيطاليا بالاعتقال والترحيل من قبل السُلطات الإيطالية. وقد لا يتمكن – أحياناً – بعض المصريين من الوصول إلى مقصدهم ويغرقون في البحر. فعلى سبيل المثال، تعرض قارب كان على متنه 150 مصرياً، للغرق بالقرب من جزيرة "لامبيدوسا" في يونيه من عام 2008، وماتوا جميعاً إلا شخصاً واحداً[1].

وقد كشفت دراسة ميدانية أُجريت عام 2008م – استخدمت أسلوب المقابلة مع بعض الشباب الذين خاضوا تجربة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا من أبناء قُريتي "ميت الكرماء" و"بدين" بمحافظة الدقهلية – أن نحو ثُلثي عينة الشباب اتخذوا طُرقاً مُحددة للهجرة، تمثلت في انتقالهم من مصر إلى الحُدود الليبية، ثم عُبورها إلى مدينة "طرابلس"، ومنها يستقلون حافلات إلى مدينة "زوارة"، التي تشتهر بتجمع المهاجرين بالطُرق غير الشرعية، ويتم تجميع الشباب بهذه المدينة في منطقة يُطلق عليها "الحوش"، الذي يتسع لأكثر من ألف شخص من دُول مُختلفة. ثم يقوم المهربون بجلب المراكب المتهالكة، من تونس في الغالب، وتصل تكلفة الواحدة منها إلى نحو مائتين دولار. ويستقل عدد من الشباب تلك المراكب بحمولة تفوق عشرة أضعاف طاقتها. وإذا وصل الشاب إلى دولة المقصد، فعليه أن يتهرب من الجهات الأمنية، والتوجه إلى الشخص الذي سيُوفر له المسكن والعمل[2]. ومما تجدر الإشارة إليه، أن هذه الأحواش لا تُوجد في "زوارة" فقط، بل تُوجد في "مصراتة" وبعض المدن الليبية الساحلية الأُخري. وقد لُوحظ أنه بعد تجميع المهاجرين في "الحوش"، يقوم – أحياناً – المهربون الليبيون بتبليغ السُلطات الليبية عنهم، فتقوم بالقبض على بعضهم وتترك البعض الأخر يُكمل رحلته، حتى يكون ذلك دليلاً على نجاح المهربين في تمكين الشباب من الهجرة غير الشرعية[3]. ويُوضح ذلك، أن ثمة تنسيقاً وتعاوناً يتم بين المهربين الليبيين والجهات الأمنية هناك.

وتُعد مدينة "زوارة" والمناطق الساحلية القريبة منها، مركزاً مُهماً لتجميع المهاجرين الراغبين في الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، ليس فقط من مصر بل من كثيرٍ من الدُول الإفريقية، ويرجع ذلك إلى قُربها من إيطاليا، فلا تبعد عن جزيرة "لامبيدوسا" سوي 150 ميلاً ـــــ

(1) Talani, L. S., "From Egypt to Europe: Globalization and Migration across the Mediterranean", Tauris Academic Studies, London, 2010, p. 85.

(2) عمرو محمد إبراهيم جاد، مرجع سبق ذكره، ص 223.

(3) مُقابلة شخصية مع العقيد/ مؤمن علاء – رئيس قسم المباحث الجنائية/ بمصلحة الجوازات والهجرة والجنسية / بوزارة الداخلية، في يوم الأربعاء الموافق 2013/4/24م.

بحرياً. وبالتالى، لا تستغرق الرحلة من "زوارة" إلى "لامبيدوسا" – إذا كان الطقس جيداً– إلا يوماً واحداً. وتقوم عصابات التهريب بتوفير قوارب لنقل المهاجرين من "زوارة" إلى إيطاليا، مُقابل مبلغ من المال يتراوح بين 900 إلى ألف يورو. وقد يقع الكثير من هؤلاء المهاجرين بعد الرحلة الشاقة في قبضة حرس الحُدود الإيطالي، بعد رصدهم من خلال الرادارات وأجهزة الرصد الليلية المتطورة[1].

وتقوم شبكات تسفير العمالة عبر البحر بتهريب المهاجرين من ميناء "سرت" أو من ميناء "زوارة" إلى "باليرمو" أو "سيراكوزا" بجزيرة صقلية أو "كالابيرا" في شبه الجزيرة الإيطالية، وكان هذا الطريق آمناً حتى تولي البابا "بندكيت السادس عشر – بابا الفاتيكان" الحُكم عام 2005م، حيث تم تشديد الإجراءات الأمنية على الحُدود الإيطالية، وتطبيق سياسة إبعاد المهاجرين إلى الدُّول المجاورة خاصة إلى ليبيا، وفي ذلك الوقت وصل جشع وكلاء السفر في سرت وزوارة إلى الاستهانة بأرواح المهاجرين بوضعهم في مراكب خشبية مُتهالكة أو زوارق مطاطية مع حمولة زائدة، مما أدي إلى حُدوث حالات وفيات كثيرة في السنوات الأخيرة، ويُوجد ما يعرف باسم الكراكات، وهي آمنة ومُرتفعة الثمن، فلا تقل عن ستين ألف جنيه، ولكنها لا تصل إلى السواحل الإيطالية، فتترك المهاجر على بُعد عدة كيلومترات من السواحل الإيطالية. وإذا تمكن المهاجر من الوصول إلى السواحل الإيطالية، وقام بتسليم نفسه للصليب الأحمر أو شرطة السواحل، فيتم احتجازه ورعايته، وتتم إجراءات ترحيلة بعمل ما يعرف باسم ورقة "Via" أو مُستند الترحيل (ورقة مُغادرة البلاد) لمدة أسبوعين، تسمح هذه الورقة للمُهاجر بالتجول في المدينة (قبل عام 2005) ومنها يستطيع الاتصال بأحد أقاربه والإقامة والعمل في إيطاليا، أما بعد عام 2005 ومع تشديد الإجراءات وعدم السماح للمُعتقلين بالتجول داخل المدينة، فيتم دفع رشوة لموظفي الصليب الأحمر أو شُرطة السواحل[2].

وقد زادت تدفقات المهاجرين من هذا المسار خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، وزادت تدفقاتهم إلى جنوب أوروبا في ربيع عام 2006، الأمر الذي جعل المجلس الأوروبي يُطالب مرة أُخري – في اجتماعه في 16 يونيو من العام نفسه – بتعزيز الجُهود في مجال التعاون البحري العملي لمكافحة الهجرة غير الشرعية الوافدة. وتم تحديد الهدف بتطوير قُدرات ـــــ

(1) سمير بودينار، "تحديات الهجرة غير الشرعية في إفريقيا: دراسة لسياسات دول العبور في الشمال الإفريقي"، ورقة مقدمة لمؤتمر: "التكامل الإقليمي في إفريقيا: إسقاط الحاجز بين شمال القارة وجنوبها"، 5-7 نوفمبر 2010، المعهد الإفريقي لجنوب إفريقيا وشركاء التنمية، القاهرة، 2010، ص 24.

(2) علاء الدين عبدالخالق علوان، مرجع سبق ذكره، ص ص 356-357.

المراقبة على الحُدود البحرية من أجل وضع حد لوصول قوارب اللاجئين إلى جُزر كناري ومالطة ولامبيدوسا. ودعا رؤساء الدُّول إلى تشكيل فرق الحُدود للتدخل السريع، كحلٍ على المدي القصير، بحيث تبدأ عملها في صيف العام نفسه[1].

2- المسار الشمالى "مسار البحر المتوسط" :

يُمكن تسميته مسار البحر المتوسط؛ لأن المهاجرين ينطلقون مُباشرة من الأراضي المصرية،

وتحديداً من المدن والقُرى التي تقع على ساحل البحر المتوسط، حيث يستقلون قوارب لعُبور البحر والوصول إلى السواحل الجنوبية لأوروبا عامة واليونان وإيطاليا خاصة. وقد زادت أهمية هذا المسار في السنوات الأخيرة، إما لارتفاع تكلفة الرحلة عن طريق المسار الغربي، أو لتضييق السُلطات الليبية على المهاجرين بالطُرق غير الشرعية في السنوات الأخيرة، أو لقلة عدد محطات الانتظار بالمسار الشمالى. ولكن – مع ذلك – تجدر الإشارة إلى أن هذا المسار يُعد أكثر خُطورة من المسار الليبي، نظراً لطُول المسافة بين السواحل المصرية والسواحل الجنوبية لليونان وإيطاليا مُقارنة بالمسافة بين السواحل الليبية والسواحل الأوروبية الجنوبية. ويبدأ هذا المسار بانتقال المهاجرين الراغبين في الهجرة غير الشرعية إلى المدن والموانئ المصرية التي تقع على ساحل البحر المتوسط، خاصة الإسكندرية وبورسعيد ودمياط ورشيد وبلطيم ومرسي مطروح والسلوم وسيدي براني ورفح. ويقوم سماسرة الهجرة غير الشرعية بتوفير مراكب – غالباً ما تكون قديمة ومُتهالكة – لنقل هؤلاء المهاجرين مُباشرة عبر مياه البحر المتوسط إلى اليونان أو إيطاليا أو جزيرة كريت أو قبرص (شكل 9).

وتركزت الهجرة غير الشرعية من مصر – خلال النصف الأول من عام 2010 – في بعض المدن والموانئ المصرية والليبية، حيث جاءت مدينة السلوم في المقدمة، إذ تكررت مُحاولات الهجرة غير الشرعية منها بعددٍ من المرات أكثر من باقي المدن، ثم تلاها ميناء رفح، ثم سيدي براني والإسكندرية ودمياط على الترتيب[2]. وقد اتجهت عصابات تهريب المهاجرين من مصر خلال السنوات الأخيرة – عقب تشديد الإجراءات الأمنية على منفذ السلوم البري – إلى تهريب الشباب إلى بعض الدُول الأوروبية، انطلاقا من بعض الشواطئ المصرية على البحر المتوسط، عن طريق قوارب صيد أو مراكب صغيرة[3].

---

(1) Van Dijck, D., "Is the EU Policy on Illegal Immigration Securitized? – Yes of Course! A Study into the Dynamics of Institutionalized Securitization", the 3rd Pan-European Conference on EU Politics, Istanbul, 21-23 September 2006, p. 25.

(2) مركز الأرض لحقوق الإنسان، المهاجرون في مصر، حقوق اقتصادية واجتماعية، العدد رقم (83)، القاهرة، يوليو 2010، ص 12.

(3) عاصم الداهش، "الهجرة غير الشرعية: أسبابها وآثارها السلبية وطرق مواجهتها"، إدارة مكافحة جرائم التزييف والتزوير، الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة – وزارة الداخلية، القاهرة، 2009، ص2.

أما فيما يتعلق بمراحل تهريب الشباب المصري عبر المدن والموانيء التي تقع على البحر المتوسط، فقبل أن تتنبه قوات حرس الحُدود لقضية الهجرة غير الشرعية، كان المهاجرون يختبئون بمراكب الصيد (15–20 مهاجراً بالمركب الواحدة)، ثم تُبحر مركب الصيد حتى تتقابل في عرض البحر مع مركب أُخري كبيرة، وتكون في الغالب قديمة ومُتهالكة. ومن الثابت أن ثمة اتفاقاً سابقاً بين تُجار الهجرة غير الشرعية وأصحاب هذه المراكب المتهالكة. وكانت تتم طريقة التهريب هذه في عزبة البرج والبرلس وبعض موانيء الصيد الأخري على البحر المتوسط[1]. أما في السنوات الأخيرة، فيتم

تهريب الشباب المصري على عدة مراحل، تبدأ بتجميع السماسرة لهم بمدينة من المدن الساحلية بواسطة عدد من الوسطاء المنتشرين في محافظات الوجه البحري وبعض محافظات الوجه القبلي، مُقابل مبلغ مالى يتراوح بين 15 إلى 25 ألف جنيه للفرد، ولكي يضمن السماسرة والوسطاء عدم إبلاغ الجهات الأمنية عنهم، يقومون بأخذ إيصالات أمانة على بياض من الشباب المهاجر أو من ذويهم. ثم يتفق المهربون مع صاحب مركب صيد على استخدامها في نقل المهاجرين، بحيث تخرج المركب من أحد مواني الصيد الرسمية وبتصريح من هيئة الثروة السمكية يسمح لها بالصيد لمدة تتراوح بين 7–15 يوماً، ويكون على متنها طاقم مُجهز بأجهزة اتصال عبر الأقمار الصناعية (هواتف الثريا وأجهزة تحديد المواقع الجغرافية "GPS"). وتنتظر المركب داخل البحر في منطقة بعيدة عن الميناء، ثم يتم تهريب الشباب إلى هذه المركب – ليلاً– من المنافذ الشاطئية غير الشرعية عن طريق قوارب صغيرة. ثم تتحرك المركب صوب سواحل أقرب الجزر اليونانية أو الإيطالية. ولكن غالباً ما يتعرض المهاجرون للغرق أو يتم القبض عليهم[2]. ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد، أنه سبق تورط أطقم بعض السُفن الأجنبية في تهريب الكثير من المهاجرين المصريين وغير المصريين، بعد أن تم نقلهم من السواحل المصرية إلى هذه السُفن في عرض البحر، ويتم الإعداد لذلك بمعرفة عناصر مصرية وأجنبية تُمارس نشاطها في مصر ودُول المقصد[3].

ولا يحمل المهاجر جواز سفره أثناء الهجرة بل يتركه في مصر، حتى لا تتمكن الجهات الأمنية هناك من تحديد هويته، إذا تم القبض عليه. وقد يدعي المهاجر أنه فلسطيني حتى لا يتم ترحيله، ويظل مُقيماً لفترة في دولة المقصد، حتى يتمكن خلال هذه الفترة من تقنين وضعه، إما ـــــ

(1) مُقابلة شخصية مع العقيد/ مؤمن علاء – رئيس قسم المباحث الجنائية/ بمصلحة الجوازات والهجرة والجنسية / بوزارة الداخلية، في يوم الأربعاء الموافق 2013/4/24م.

(2) عاصم الداهش، "الهجرة غير الشرعية: أسبابها وآثارها السلبية وطرق مواجهتها"، مرجع سبق ذكره، ص2.

(3) مجلس الشوري، الهجرة غير الشرعية، التقُّرير النهائي، لجنة تنمية القوي البشرية والإدارة المحلية ومكتب لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومي، دور الانعقاد العادي التاسع والعشرون، القاهرة، 2009، ص 5.

عن طريق أصدقائه وأقاربه هناك، أو عن طريق صُدور مرسوم من دولة المقصد يُقنن أوضاع المهاجرين هجرة غير شرعية، وقد يشمل المرسوم المهاجر. ويدعي المهاجر المصري أنه فلسطيني حتى يحصل على صفة لاجيء، وبالتالى يُسمح له بالبقاء، أما إذا لم يحصل على صفة لاجيء، وتقرر ترحيله، فسيكون ذلك عبر الأراضي المصرية، وبالتالى ينجح في العودة إلى وطنه، وقد يُعاود التجربة مرة أُخري. أما إذا تمكنت الجهات الأمنية من معرفة كذب ادعائه، فسيتم إيداعه في السجن[1].

كما قد يكون الاتجاه شمالاً باستخدام الطائرة، حيث يقوم بعض المهاجرين بالسفر جواً إلى أوروبا، ويدفعون مبلغاً كبيراً من المال مُقابل هذه الرحلة. لذلك لا يُقْبِل على الهجرة بواسطة الطائرة

سوي الأثرياء، لأن تكلفة هذه الرحلة تتراوح بين 6700 إلى 9500 يورو[2]. كما تبين أنه يتم – في بعض الأحيان – السفر عن طريق الجو بعد الحُصول على فيزا سياحية "فيزا تشنجن"، ويتكلف المهاجر عن طريق الجو 50 ألف جنيه في المتوسط، ويُمكن أن يصل المبلغ إلى 70 ألف جنيه[3].

3- المسار الشرقي/الشمالى "المسار العربي/التركي" :

يتسم هذا المسار بطوله؛ وكثرة الدُّول التي يعبرها المهاجر حتى يصل إلى مقصده؛ وتعدد البدائل أمام المهاجر، فقد يُتاح له الاستقرار في تُركيا أو البوسنة والهرسك أو ألبانيا أو المجر أو النمسا أو سلوفينيا أو كراوتيا، أو يُهاجر إلى قُبرص أو اليونان، وقد يَتَمَكَّن من الوصول إلى إيطاليا. ويتجه المهاجرون المصريون – الذين يسلكون هذا المسار – ناحية الشرق، ويعبرون الأراضي المصرية جواً أو براً، حتى يصلوا الأردن ثم يتجهون شمالاً إلى سوريا، ومنها قد يُهاجرون مُباشرة إلى قُبرص، أو ينتقلون إلى لبنان ثم قُبرص. وتتجه أغلبية المهاجرين المصريين في سوريا – براً – إلى تُركيا خاصة "اسطنبول"، التي تُعد مركزاً لتجمع المهاجرين هجرة غير شرعية من كثيرٍ من الدُّول. ثم يتجه بعض المهاجرين من تُركيا مُباشرة إلى الجُزر اليونانية ببحر إيجه، ويتجه مُعظمهم سواء براً أو جواً إلى "سارايفو"، التي تُعد هي الأخرى مركزاً مُهماً لتجمع المهاجرين هجرة غير شرعية من العديد من الدُّول. ثم يصل المهاجرون إلى إيطاليا من "سارايفو" عبر البحر الأدرياتي أو عبر سلوفينيا (شكل 9).

---

(1) مُقابلة شخصية مع العقيد/ مؤمن علاء – رئيس قسم المباحث الجنائية/ بمصلحة الجوازات والهجرة والجنسية / بوزارة الداخلية، في يوم الأربعاء الموافق 2013/4/24م.

(2) Talani, L.S., op. cit., p. 85.

(3) وزارة القوى العاملة والهجرة، مرجع سبق ذكره، ص 34.

ويقوم وسطاء الهجرة غير الشرعية في مصر بتهريب الشباب إلى سوريا مُباشرة، أو إليها عبر لبنان والسودان، ثم تتولي عناصر أُخري تهريبهم إلى تُركيا ومنها إلى اليونان[1]. كما تبين من دراسة ميدانية أُجريت عام 2008 – استخدمت أسلوب المقابلة مع بعض الشباب الذين خاضوا تجربة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا من أبناء قُريتي "ميت الكرماء" و"بدين" بمحافظة الدقهلية – أن نحو ثُلث عينة الشباب سافر بالطائرة إلى سوريا. وهناك ينتقل الشاب براً إلى تُركيا، ثم يعبرها إلى إحدي جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، ثم ينتقل بعدها إلى احدي الدُّول الأوروبية. ويستخدم المهاجر خلال انتقاله بين هذه الدُّول مُستندات ووثائق صحيحة، ثم يتخلص منها بمجرد وصوله إلى الدولة الأوروبية التي يقصدها، ويتجه نحو صديقه أو قُريبه الذي ينتظره، لتبدأ رحلة البحث عن فرصة عمل غير قانونية[2]. ولُوحظ –

كذلك – تهريب الشباب المصري إلى اليونان من خلال خط سير جديد، يتمثل في الوصول إلى السودان عبر ميناء أسوان النهري، ثم الوصول إلى سوريا وتُركيا، ثم التسلل إلى اليونان براً أو بحراً، من خلال التنسيق مع بعض العناصر في سوريا وتُركيا[3].

وينتقل المهاجرون من سوريا إلى تُركيا، ويقصد أغلبهم مدينة "اسطنبول"، حيث يُوجد بها حي "Laleli" الذي يُعد مكاناً لشراء جوازات السفر والتأشيرات المزورة. وتتراوح تكلفة جواز السفر الإيراني المزور – على سبيل المثال – ما بين 250 إلى 350 دولاراً، وهو أقل تكلفة من جواز السفر الدنمركي (9000 دولار) أو الأمريكي (14000 دولار). ويحتشد المهاجرون في "اسطنبول"، ثم يستخدمون جوازاتهم الإيرانية المزورة على الأرجح في الانتقال للبوسنة والهرسك بدون تأشيرة، ثم يعبرون منها بسهولة إلى أوروبا بالطرق غير الشرعية. ويتبع هذا المسار – عادة – المهاجرون من شمال العراق وشمال إفريقيا ووسط آسيا. ويتجه الكثير من الأشخاص – الذين يرغبون في دُخول أوروبا الغربية – إلى تُركيا جواً أو بحراً أو براً، حتى يجدوا من يُهربهم إلى الدُّول التي تمنعهم الحُصول على تأشيرات الدُخول. وتُعد "اسطنبول" مركزاً لانتظار المهاجرين قبل تهريبهم سريعاً إلى أوروبا من خلال الوسائل غير الشرعية. وقد يتم تهريبهم إلى "سارايفو"، أو إلى ألبانيا بحراً ودُخول أوروبا من خلال الوصول إلى الساحل الإيطالى، خاصة عن طريق الوصول إلى "ليسي" "Lecce" و"باري" "Bari"، ونادراً ما يتم دُخول أوروبا عن طريق الساحل الفرنسي. وقد يتبقي بعض المهاجرين في تُركيا، ولا يَتَمَكَّنُون ـــ

(1) عاصم الداهش، الهجرة غير الشرعية وسبل التعاون الدولي لمكافحتها، إدارة مكافحة جرائم التزييف والتزوير، الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة – وزارة الداخلية، القاهرة، 2010، ص5.

(2) عمرو محمد إبراهيم جاد، مرجع سبق ذكره، ص 223.

(3) محمود بسطامي، مرجع سبق ذكره، ص 87.

من العودة لأوطانهم، ويعيشون بها حياة من البؤس والذُل[1]. وتكشف تقارير الأُمم المتحدة أن (10%) من المهاجرين هجرة غير شرعية يدخلون أوروبا من بوابة البلقان وخاصة من البوسنة[2].

وقد ينتقل المهاجرون عبر مسارات فرعية من تُركيا إلى اليونان. وظهرت هذه المسارات مُنذ مطلع القرن الواحد والعشرين، وأثارت المزيد من الاهتمام. ويتبع المهاجرون – عبر هذه المسارات – إما المضايق الخانقية التي تفصل تُركيا عن الجزر اليونانية العديدة ببحر إيجه مثل جُزر "ليسوس" و"خيوس" "Chios" و"ساموس" "Samos" و"ليروس" "Leros"، أو يدخلون اليونان على متن قوارب صغيرة يعبرون بها نهر "إفروس" "Evros" الذي يفصل بين الدولتين[3].

وتُعد "سارايفو" المحطة الأخيرة للمُهاجرين من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ووسط آسيا قبل الرحيل إلى أوروبا. وتأتي مجموعات المهاجرين كبيرة الحجم إلى البوسنة والهرسك من إيران وتركيا والصين،

بينما تأتي المجموعات الأقل حجماً من سريلانكا وبنجلاديش وأفغانستان ومصر ومقدونيا. وطبقاً لبيانات السُلطات البوسنية والمنظمات الدولية، يُهاجر إلى البوسنة أكثر من خمسة آلاف شخص في الشهر قاصدين الهجرة إلى أوروبا الغربية. ويأتي مُعظم هؤلاء المهاجرون من "اسطنبول" بالشاحنة أو بالطائرة. وتعمل خُطوط الطيران التُركية بشكلٍ مُنتظمٍ – من "اسطنبول" إلى البوسنة – على نقل الأشخاص صغيري السن، الذين يَدَّعُون أنهم سائحون؛ حيث إن البوسنة لا تطلب تأشيرات من السائحين. وقد هاجر إلى البوسنة عام 2000 عن طريق الخطين الجويين الرئيسين 50 ألف مُهاجر، منهم 28 ألف بدون وثائق، ومن المفترض أنهم في أوروبا حالياً. وإذا تمكن المهاجر من الوصول إلى "سارايفو"، يجد أمامه ثلاثة مسارات برية – عبر كرواتيا وسلوفينيا والمجر – للتسلل إلى إيطاليا والنمسا. ويُوجد في البوسنة 400 مكان للخُروج، أربعة فقط منهم تحت السيطرة. ويُضاف إلى المسارات السابقة مسارات أُخري بديلة عبر ألبانيا أو كرواتيا، عن طريق عُبور البحر الأدرياتي في قوارب صغيرة من "فلورا" "Vlore" بألبانيا و"سبلت" "Split" بكرواتيا للوصول إلى إيطاليا[4]. ومما يُؤكد على أهمية هذه المنطقة كمركز للهجرة غير الشرعية، أن السُلطات الكرواتية ألقت القبض على نحو رُبع مليون مُهاجر ـــ

(1) Talani, L.S., op. cit., p. 86.

(2) سعيد اللاوندي، الهجرة غير الشرعية، الموسوعة السياسية للشباب، رقم (8)، نهضة مصر، القاهرة، 2007، ص 8.

(3) Maroukis, T., "Undocumented Migration: Counting the Uncountable Data and Trends across Europe, Country Report Greece", European Commission & citizens and Knowledge-Based Society, CLANDESTINO, July 2009, pp. 20-21.

(4) Talani, L. S., op. cit., p. 88.

بالطُرق غير الشرعية خلال السنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين، وتمكنت السُلطات السلوفينية من احتجاز نحو (350 ألف) آخرين خلال الفترة ذاتها، وكانت أعداد كبيرة منهم من المنطقة العربية[1].

وهناك ثلاثة منافذ لدُخول إيطاليا. أولها، الحُدود الإيطالية – السلوفينية التي يتم عُبورها بشكلٍ أساسي من قبل مواطنى أوروبا الشرقية وآسيا الوسطي والشرق الأوسط وشبه القارة الهندية وشرق آسيا. وثانيها، الحُدود الإيطالية – الفرنسية التي يعبرها المهاجرون القادمون من إفريقيا عبر مضيق جبل طارق، ثم يدخلون أسبانيا ثم فرنسا. وثالثها، سواحل الأقاليم الجنوبية لإيطاليا، حيث ينجح المهاجرون في الوصول إلى هذه السواحل من خلال رحلات قصيرة نسبياً يستخدمون فيها القوارب. ويصل المهاجرون إلى السواحل الجنوبية لإيطاليا من سواحل يوغسلافيا السابقة وألبانيا ومن شمال إفريقيا[2].

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد، أن هناك عدة أساليب يلجأ إليها المهاجرون للخُروج من مصر ودُخول أوروبا، منها ما هو قديم وما هو حديث. وتتمثل هذه الأساليب فيما يلي:

- "**التزوير**": لجأ بعض الشباب إلى أسلوب تزوير جوازات السفر وتأشيرات الدُخول إلى الدُّول الأوروبية ومُستندات الإقامة بها. وقد قل استخدام الراغبين في الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا لهذا الأسلوب خاصة بعد زيادة قُدرة الأجهزة الأمنية على كشف هذا التزوير. ويخرج المهاجرون الذين يلجأون إلى هذا الأسلوب عبر المنافذ الرسمية.
- "**السفر إلى دُول أوروبا الشرقية**": كان بعض الشباب المصري يلجأ إلى أسلوب السفر إلى دولة من دُول أوروبا الشرقية لسُهولة الحُصول على تأشيراتها، ثم يتسللون منها إلى دولة من دُول أوروبا الغربية عبر الحُدود، أو عن طريق الحُصول على تأشيرة السفر إلى دولة من دُول أمريكا الجنوبية، التي يسهل الحُصول عليها، ولكن لا يتوافر لها خُطوط طيران مُباشرة، مما يلزم المرور بدولة من دُول أوروبا الغربية، فيقوم المهاجر أثناء "الترانزيت" في احدي دُول أوروبا الغربية بالتخلف عن مُواصلة رحلته إلى أمريكا الجنوبية[3]. وقد انخفض استخدام المصريين لمثل هذا الأسلوب في السنوات الأخيرة. ويخرج المهاجرون الذين يلجأون إلى هذا الأسلوب عبر المنافذ الرسمية.

---

(1) سعيد اللاوندي، مرجع سبق ذكره، ص 8.

(2) Fasani, F., op. cit., p. 15.

(3) محمود بسطامي، مرجع سبق ذكره، ص 87.

- "**الزواج المُؤقت أو الشكلي**": لجأ بعض الشباب المصري إلى هذا الأسلوب بهدف الحُصول على الإقامة حسب قوانين الهجرة المتبعة في بعض الدُّول. وظهر هذا الأسلوب وزادت وتيرته عقب توسعات الاتحاد الأوروبي عام 2004 وأثناء مُفاوضات دُول أوروبا الشرقية مع الاتحاد للانضمام إليه، حيث ابتدعت عصابات التهريب هذا الأسلوب لتمكين الشباب المصري من الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا الغربية، حيث تقوم بإقناع الشاب المصري بأن زواجه من احدي مُواطنات أوروبا الشرقية سوف يجعله يحظى بوضعٍ قانوني مُميز حال انضمام هذه الدُّول إلى الاتحاد الأوروبي. وإذا لم يتم ذلك، فيمكن للشاب أن يتسلل إلى احدي دُول أوروبا الغربية. وقد لاحظت الجهات الأمنية في مصر كثرة قُدوم سيدات من دُول أوروبا الشرقية بهدف الزواج من المصريين الراغبين في الهجرة إلى

أوروبا عن طريق وسطاء تابعين لمافيا الهجرة الدولية، مُقابل مبلغ من المال يتراوح بين 15 إلى 45 ألف جنيه مصري[1]. ويلجأ عدد من المهاجرين المصريين إلى الزواج كأقصر طريق للحُصول على الجنسية أو الإقامة المفتوحة بالدولة الأوروبية (الدائمة)، وبعد الزواج يحصل المهاجر مُباشرة على مُساعدات اجتماعية (إعانة بطالة)، وتوافق بعض الأوروبيات على هذا الزواج في بعض الحالات، كأن تكون مُسلمة تبحث عن زوجٍ مُسلمٍ، أو أنها تُعاني من مشاكل صحية (كالسمنة أو الإعاقة) أو كبر السن أو لديها أولاد، أو أنها ستتربح من الزواج، حيث تحصل على مبلغ مالى عند الزواج، ومبلغ شهري لمدة سنتين، ومبلغ مالى كبير بعد حُصول المهاجر على الإقامة المفتوحة. وقد تنبهت الحُكومة الألمانية والحُكومة الإيطالية إلى عملية الاتجار في منح الجنسية عن طريق الزواج، فاشترطت أن يكون الزواج مُتكامل الأركان، لذلك خصصت الحُكومتان دوريات مُراقبة تزور الزوجين في أي وقت للتأكد من صحة عملية الزواج، ولكن يستطيع المهاجر التغلب على ذلك الأمر بترك مُتعلقاته الشخصية في المنزل كدليلٍ على وجوده، ويسكن قُريباً من المنزل ليسهل عليه القُدوم في حالة مُرور دورية من هذه الدوريات[2]. وقد انخفض مُعدل لُجوء الشباب لهذا الأسلوب خلال السنوات الأخيرة، ويخرج المصريون الذين يلجأون لهذا الأسلوب عبر المنافذ الرسمية.

---

(1) طارق عبد الحميد الشهاوي، مرجع سبق ذكره، ص 41.

(2) علاء الدين عبدالخالق علوان، مرجع سبق ذكره، ص 368.

- "**السفر إلى ليبيا**": يلجأ بعض الشباب المصري للسفر إلى ليبيا عبر منفذ السلوم البري، ثم يهربون من السواحل الليبية إلى أوروبا (خاصة إيطاليا) عن طريق قوارب مُتهالكة. وقد زاد اللجوء لهذا الأسلوب مُنذ بداية القرن الواحد والعشرين، خاصة بعد زيادة قُدرة الأجهزة الأمنية على كشف التزوير في جوازات السفر والتأشيرات، ويخرج المصريون الذين يلجأون لهذا الأسلوب عبر المنافذ الرسمية.
- "**الهُروب عبر المُدن المصرية الساحلية**": يقوم الكثير من الشباب المصري في السنوات الأخيرة بالهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر المدن والموانيء التي تقع على ساحل البحر المتوسط، ويستخدمون قوارب الصيد أو مراكب صغيرة. ويخرج المصريون الذين يلجأون لهذا الأسلوب عبر المنافذ غير الرسمية.

ثانياً : خصائص المُهاجرين.

لا يُقْبِل على الهجرة غير الشرعية من مصر إلا الأفراد الذين يتمتعون ببعض الخصائص الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية، التي تجعلهم مُختلفين عن أولئك الذين يُقبلون على الهجرة الشرعية أو عن باقي سُكان الدولة؛ لأن هذه الهجرة تتطلب خصائص مُعينة من حيث النوع والعُمر والمهنة أحياناً، حتى يستطيع تحمل مشاق رحلة الهجرة وصُعوباتها. ويتناول هذا المبحث بعض خصائص المهاجرين هجرة غير شرعية من مصر مثل: التركيب النوعي والعُمري والحالة الزواجية والتعليمية والمهنية والعملية.

أ) التركيب النوعي :

تُعد الهجرة بطبيعتها – كما هو معروف – ظاهرة نوعية انتخابية (Selective)، ومُنذ القِدم كان الذُكور أكثر قُدرة على الهجرة من الإناث، ولكن بتقدم وسائل المواصلات أصبحت الهجرة تشمل كلا النوعين[1]. وإذا توافق ذلك – إلى حدٍ ما – مع الهجرة الشرعية من مصر، فإنه لا يتوافق مع الهجرة غير الشرعية، وذلك لطبيعتها الخاصة جداً، حيث تتطلب درجة كبيرة من المجازفة والمخاطرة والتحمل، وهي صفات تتوافر في الذُكور أكثر من الإناث. وقد تبين من دراسة أُجريت بأُسلوب الحصر الشامل عام (2007/2006م)، على الشباب الذين تم ترحيلهم من الخارج بعد فشل الهجرة غير الشرعية (406 شاب)، وينتمون إلى بعض قُرى محافظة الدقهلية ـــ

(1) فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية السكان، الطبعة الثالثة، درا المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1986، ص 416.

وقُرية تطون بمحافظة الفيوم، أن جميعهم تقُريباً كانوا من الذُكور (99.8% من الجُملة)[1]، وأكدت دراسة أُخري أن مُشكلة الهجرة غير الشرعية من مصر تنحصر بين الذُكور، فلم يسبق تورط إناث فيها من الناحية الأمنية[2]. كما كانت هناك سيادة للذُكور بين المهاجرين هجرة غير شرعية من دُول شمال إفريقيا إلى إيطاليا عام 2008م[3]. وكان غالبية المهاجرين هجرة شرعية أو غير شرعية من مصر إلى إيطاليا من الذُكور الشباب[4]. وكانت نسبة كبيرة ممن يُطلق عليهم مُهاجرون هجرة شرعية، من المهاجرين هجرة غير شرعية حتى وقتٍ قُريبٍ، قبل أن يتم تسوية أوضاعهم، فعلى سبيل المثال، قامت إيطاليا عام 2002م بإضفاء الشرعية على 15470 مُهاجراً مصرياً بالطُرق غير الشرعية، شَكَّلَ الذُكور 99% منهم[5].

ب) التركيب العُمري :

يحظى التركيب العُمري للمُهاجرين بأهمية خاصة في تفسير احتمالية حُدوث الهجرة، حيث إنه

من المألوف أن احتمالية الهجرة تكون أعظم في الفئات العُمرية الوسطى للسُكان[6]. وعلى ذلك، فمن المتوقع أن تكون أعظم في الفئات العُمرية نفسها للذُكور في حالة الهجرة غير الشرعية، خاصة فئات الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين العشرين إلى الأربعين سنة، حتى يكون لديهم القُدرة الجُسمانية على تحمل مخاطر رحلة الهجرة غير الشرعية وصُعوباتها.

فقد تبين – من رصد الجهات الأمنية المصرية – أن أكثر الفئات العُمرية تورطاً في عملية الهجرة غير الشرعية من مصر خلال السنوات الأخيرة، هي فئات الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين (18–40 سنة)[7]. وأوضحت دراسة أُجريت عام 2006 على عينة مُكونة من 300 مُهاجر هجرة غير شرعية من بعض قُرى محافظات المنوفية والدقهلية والشرقية، أن 82% منهم تقل ـــ

(1) صفية عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 97.

(2) عاصم الداهش، الهجرة غير الشرعية وسبل التعاون الدولي لمكافحتها، مرجع سبق ذكره، ص7.

(3) Kovacheva, V., "Security Challenges and the Composition of Irregular Resident Population in Europe: Overestimating the Young Men", Working Paper No. 8/2010, Hamburg Institute of International Economics, Hamburg, 2010, p. 15.

(4) اندريا ستوكورو، تعزيز التنمية المحلية المصرية من خلال شبكات المهاجرين في إيطاليا، ورقة بحثية حول: مشروع نظام معلومات الهجرة المتكامل، مركز بحوث ودراسات السياسة الدولية، مايو 2004، ص 9.

(5) Fasani, F., op. cit., Table (24), p. 101.

(6) White, P.E and Woods, R.I., "the Foundations of Migration Study", In: White, P and Woods, R (Editors), "the Geographical Impact of Migration", Longman, New York, 1980, p. 14.

(7) عاصم الداهش، الهجرة غير الشرعية وسبل التعاون الدولي لمكافحتها، مرجع سبق ذكره، ص 7.

أعمارهم عن أربعين عاماً[1]. كما تبين من الدراسة التي أجراها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية خلال العام (2007/2006م)، أن مُتوسط عُمر المهاجرين بلغ نحو 25 عاماً، وأن نحو 81% منهم كانت تقل أعمارهم عن 35 عاماً، مُقابل 19% بلغت أعمارهم 35 عاماً فأكثر. وأوضحت – كذلك– أن أكثر من نِصف المهاجرين (60%) تراوحت أعمارهم بين (20– أقل من 35 عاماً)، وأن نحو 22% من المهاجرين كانت أعمارهم أقل من عشرين عاماً[2]. ويرجع ارتفاع نسبة المهاجرين الذين تقل أعمارهم عن عشرين عاماً، إلى ما أقبلت عليه عصابات تهريب المهاجرين مُؤخراً من تهريب أُولئك الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة ولا زال بعضهم يدرس بالمرحلة الثانوية، حيث استغلوا ما تسمح به القوانين في بعض الدُول الأوروبية من عدم جواز ترحيل المهاجرين الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة، وما تُقدمه تلك الدُول لهم، حيث تسمح لهم بالتعليم في مراكز التأهيل الحرفي. وبعد فترة، وعندما يبلغ المهاجر السن القانونية يكون قد تَمَكَّنَ من تقنين أوضاعه[3].

وقد بلغ مُتوسط عُمر المصريين المهاجرين هجرة غير شرعية إلى إيطاليا – الذين تم إضفاء

الشرعية على هجرتهم عام 2002 – 30 عاماً للذُكور و34 عاماً للإناث تقُريباً[4]. كما لُوحظ أن مُعظم المهاجرين هجرة غير شرعية إلى إيطاليا وأسبانيا تتراوح أعمارهم بين (18–40 سنة)، كما ترتفع نسبة المهاجرين هجرة غير شرعية الذين تتراوح أعمارهم بين (15–60 سنة) بمُختلف دُول الاتحاد الأوروبي، إذ تتراوح بين 93%–97% من الجُملة[5].

ج) الخصائص الاجتماعية والاقتصادية :

تُعد دراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمُهاجرين مُهمة إلى حدٍ كبيرٍ، لما لها من دلالات على درجة انتقائية الهجرة، وعوامل دفع المهاجرين، والآثار الناتجة عن هذه الظاهرة سواء على بلد الإرسال أو الاستقبال. ويتناول هذا الجزء دراسة الحالة الزواجية والتعليمية والحالة العملية والمهنية للمُهاجرين هجرة غير شرعية من مصر.

—

(1) على فتحي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 541.

(2) صفية عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص ص 97–98.

(3) مُقابلة شخصية مع العقيد/ مؤمن علاء – رئيس قسم المباحث الجنائية/ بمصلحة الجوازات والهجرة والجنسية / بوزارة الداخلية، في يوم الأربعاء الموافق 2013/4/24م.

(4) Fasani, F., op. cit., Table (24), p. 101.

(5) Kovacheva, V., op. cit., pp. 16-17.

- **الحالة الزواجية** : تبين من دراسة التركيب العُمري للمُهاجرين هجرة غير شرعية من مصر إلى أوروبا، أن مُعظمهم من الشباب صغار السن، لذلك فمن المرجح ارتفاع نسبة غير المتزوجين. ويُؤكد ذلك نتائج الدراسة التي أُجريت عام 2006، حيث أوضحت أن 54% كانوا من غير المتزوجين، وأن 46% كانوا من المتزوجين[1]. كما أتضح من الدراسة التي أجراها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية خلال العام (2007/2006)، ارتفاع نسبة غير المتزوجين بين المهاجرين هجرة غير شرعية من مصر، إذ شَكَّلوا أكثر من ثُلثي المهاجرين، في حين شَكَّلَ المتزوجون ما يقرب من الثُلث[2].
- **الحالة التعليمية** : تبين من رصد الجهات الأمنية المصرية أن غالبية المهاجرين هجرة غير شرعية من مصر في السنوات الأخيرة كانوا من أصحاب المؤهلات المتوسطة، إلى جانب بعض المهاجرين من حملة المؤهلات العليا[3]. ويؤكد ذلك بعض الدراسات التي تناولت خصائص المهاجرين، فعلى سبيل المثال، تبين من الدراسة التي أُجريت عام 2006، أن حملة المؤهلات المتوسطة شَكَّلُوا أكثر من نِصف المهاجرين (أقل قليلاً من 60% من جُملة العينة)،

وأن حملة المؤهلات الجامعية وما فوقها والذين يقرأون ويكتبون وحملة المؤهلات الأقل من المتوسط والأُميين، شَكَّلُوا نحو 20% و11% و7% و3% على الترتيب[4]. ويتضح من ذلك أن أصحاب المؤهلات المتوسطة والجامعية وما فوقها يُمثلون أكثر من ثلاثة أرباع جُملة المهاجرين بالعينة، مما يعكس ارتفاع المستوي التعليمي – إلى حدٍ كبيرٍ – للمُهاجرين هجرة غير شرعية من مصر. ويرجع ذلك – في الغالب – إلى ارتفاع مُعدلات البطالة في مصر بصفةٍ عامةٍ خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، وارتفاع مُعدلات البطالة بين المتعلمين بصفةٍ خاصةٍ، هذا إلى جانب رغبتهم في تحقيق الثراء السريع والمعيشة في بلد مُتحضر ومُتقدم.

كما يتضح من الشكل (10) – الذي يعتمد على بيانات الدراسة التي أجراها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية – ارتفاع نسبة المهاجرين الحاصلين على المؤهلات المتوسطة وما فوقها، حيث شكلوا أكثر من نِصف جُملة المهاجرين (نحو 59%)، بينما شَكَّل الحاصلون على المؤهلات الأقل من المتوسطة والأُميون والذين يقرأون ويكتبون وأصحاب المؤهلات الجامعية وما فوقها نحو 15% و11% و8% و6% على الترتيب. ويعكس ذلك

---

(1) على فتحي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 541.

(2) صفية عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 99.

(3) عاصم الداهش، الهجرة غير الشرعية وسبل التعاون الدولي لمكافحتها، مرجع سبق ذكره، ص 7.

(4) على فتحي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 541-542.

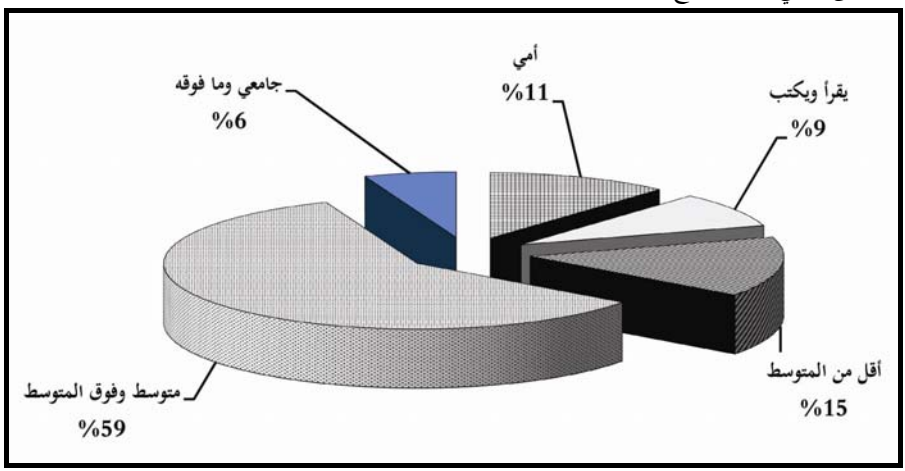

شكل (10) : الحالة التعليمية للمهاجرين هجرة غير شرعية من مصر عام 2006م. (عينة)

أن المهاجرين هجرة غير شرعية من مصر أفضل تعليماً من المهاجرين هجرة شرعية إلى الدُّول العربية، حيث وصلت نسبة الأميين في حالة الهجرة الشرعية إلى ما يقرب من 40% من جُملة المهاجرين عام 1994م[1]. كما أنهم أفضل تعليماً – كذلك – من المهاجرين هجرة داخلية، حيث لُوحظ انخفاض المستوي التعليمي للمُهاجرين هجرة داخلية في مصر بصفةٍ عامة خلال الفترة الممتدة من سبعينيات القرن العشرين إلى مُنتصف تسعينيات القرن نفسه، إذ شَكَّل غير الحاصلين على مُؤهلات تعليمية أكثر من نِصف المهاجرين[2].

- **الحالة العملية والمهنية** : يُعد ارتفاع مُعدل البطالة أحد أهم دوافع هؤلاء الشباب للهجرة غير الشرعية من مصر. فقد أوضحت الدراسة التي أُجريت عام 2006، ارتفاع نسبة البطالة بين المهاجرين، إذ شَكَّل المهاجرون الذين كانوا بدون عمل قبل الهجرة 38% من جُملة العينة، وارتفاع نسبة الذين كانوا يعملون كحرفيين (مثل الأُسترجية ونجارين المسلح أو غيرهم)، إذا شَكَّلوا أكثر قليلاً من ثُلث العينة، بينما شَكَّلَ الموظفون والطُلاب 24% و4% من جُملة العينة على الترتيب[3]. كما تبين من العينة التي أجراها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ارتفاع البطالة بين المهاجرين، حيث بلغت نسبة من كانوا بدون

---

(1) محمد أحمد على، مرجع سبق ذكره، ص 230.

(2) محمد أحمد على حسانين، "الهجرة الداخلية في مصر: دراسة في الجغرافيا البشرية"، سلسلة أطروحات الدكتوراه (88)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص ص 185-186.

(3) على فتحي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 543.

عمل وقت إجراء الدراسة 16% من العينة، وتبين – كذلك – تدني المستوي الاجتماعي والاقتصادي للمُهاجرين، حيث ترتفع نسبة الحرفيين بينهم (47% تقُريباً من جُملة العينة)، ومن يعملون في المهن التي لا تحتاج إلى مهارة والباعة الجائلين (23% تقُريباً من جُملة العينة)[1]. فثمة قطاعات يتجنب السُكان الأوروبيون مُمارستها ويزداد الطلب بشدة على المهاجرين للالتحاق بها، هي: أعمال النظافة والأعمال الصعبة والخطرة، وأعمال الخدمة المنزلية ذات العائد المنخفض في القطاع غير الرسمي للاقتصاد، والأعمال في القطاعات التي تتسم بالموسمية شديدة التذبذب كالزراعة وإصلاح الطُرق وإنشائها، وخدمات الفنادق والمطاعم والخدمات الأُخري المتعلقة بالسياحة. وإذا لم يتم الاستعانة بالمهاجرين فقد تُواجه هذه القطاعات نقصاً شديداً في العمالة أو قد تزيد تكاليف العمالة بشكلٍ كبيرٍ[2]. ويُقْبِل المهاجرون المصريون بعد هجرتهم غير الشرعية إلى أوروبا على العمل في المهن والحرف الهامشية التي

يترفع الأُوروبيون – في الغالب – عن العمل بها، مثل الأعمال الخاصة بالأمن والحراسة ومسح الأحذية والبناء والتشييد والنظافة والعمل في المطاعم وتجارة الخُضر والفاكهة وغيرها.

أضف إلى ذلك أن دُول الاتحاد الأوروبي تقوم بانتقاء بعض المهاجرين من ذوي الكفاءات العلمية والمهنية، عن طريق منحهم حق الإقامة والعمل بعد انتهاء عُقود عملهم، وذلك لأن الاقتصاد الأوروبي يحتاج الكثير من العُمال المهرة، كالمتخصصين في تكنولوجيا المعلومات ومديرى الأعمال والأطباء والممرضين. وقُدر أن الاتحاد الأوروبي يحتاج لجذب نحو عشرين مليون مُهاجر من أصحاب المهارة خلال العشرين سنة القادمة، لتعويض نقص العمالة الماهرة في قطاعات الهندسة وتكنولوجيا المعلومات[3].

- **النشاط الاقتصادي** : لُوحظ أن غالبية المهاجرين بالطُرق غير الشرعية من مصر يُزاولون مهناً وحرفاً هامشية، لا يُفضلها السُكان الأصليون. فعندما يصل المهاجر إلى دولة المقصد، يقوم المهاجر القديم باصطحاب قُريبه أو صديقه إلى العمل معه في أعمال التشييد والبناء أو في أحد المطاعم المصرية أو العربية أو في أسواق الخضار والفاكهة أو أعمال النظافة. ويعمل المهاجر بأجر مُنخفض وبدون تأمينات اجتماعية أو صحية لحين تعديل وضعه القانوني.

---

(1) صفية عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص ص 103-104.

(2) El Tanamly, R. M., "the Euro-Mediterranean Migration: Matching Demand with Supply in the Labour Market", Unpublished Master Thesis, Euro-Mediterranean Studies, Faculty of Economics & Political Science, Cairo University, Cairo, 2008, p. 74.

(3) Ibid, pp. 110-111.

وقد وُجد أن (69%) من العمالة المصرية – التي هاجرت بشكلٍ غير شرعي إلى مُدن تورينو وميلانو وبرلين عام 2008م – يعملون في نشاط التشييد والبناء، خاصة أعمال النقاشة؛ ويعمل نحو (19%) منهم في نشاط التجارة والمطاعم، وترتفع النسبة في ميلانو إلى (27%) وفي مدينة تورينو إلى (25%)؛ ويعمل في نشاط الخدمات حوالى (11%) من جُملة المهاجرين إلى المدن الثلاث[1]. وفي إيطاليا – على سبيل المثال – يُعد قطاع الإنشاءات من القطاعات التي تتطلب توافر العمالة المصرية، خاصة في أعمال الحجارة والنجارة[2].

(1) علاء الدين عبدالخالق علوان، مرجع سبق ذكره، ص 365.

(2) اندريا ستوكورو، مرجع سبق ذكره، ص 15.

الفصل الثالث

العوامل المؤثرة في الهجرة غير الشرعية

اهتم العُلماء مُنذ نهاية القرن التاسع عشر بتفسير ظاهرة الهجرة، ومُحاولة فهم ديناميكياتها، وكيفية اتخاذ الفرد لقرار الهجرة (Migration Decision)[1]. ويُعد ما توصل إليه "**إيفرت لي**" (Everett Lee) من نتائج عند عرضه لنظريته عن الهجرة عام 1966، من أفضل المحاولات لتفسير الظاهرة. فقد حدد أربعة عوامل تُؤثر تأثيراً كبيراً في قرار الفرد بالهجرة، هي: العوامل المرتبطة بمنطقة الأصل، وتتمثل في العوامل الدافعة (Push Factors)؛ والعوامل المرتبطة بمنطقة الوصول، وتتمثل في العوامل الجاذبة (Pull Factors)؛ والعوائق الوسيطة (Intervening

Obstacles) بين المنطقتين؛ ثم العوامل الشخصية (Personal Factors)[2]. وإذا كانت العوامل التي تُؤثر في الهجرة غير الشرعية من مصر إلى أوروبا مُتعددة ومُتنوعة ومُتشابكة، إلا أنه يُمكن تلخيصها في العوامل الأربعة التي صاغها "لي" في نظريته، مع العلم بتفاوت درجة تأثير كُل مجموعة من العوامل عن الأخرى، فتأتي عوامل الدفع بمناطق الأصل في مُقدمة العوامل الأخرى.

وإن كانت عوامل الطرد السُكاني لها السيادة في حالات الهجرة غير الشرعية، إلا أن تأثير عوامل الجذب السُكاني يظهر بوضوحٍ في حالة الهجرة الشرعية (الاختيارية)[3]. وعلى ذلك، سيقوم هذا الفصل بتحليل العوامل المؤثرة في الهجرة غير الشرعية من مصر إلى أوروبا، مُركزاً على عوامل الطرد السُكاني في مصر التي كان لها التأثير الأكبر في قرار البعض بالهجرة غير الشرعية، وتتمثل بالدرجة الأولى في العوامل الاقتصادية، ثم يأتي بعدها الجوانب السياسية، ومُركزاً – كذلك – على عوامل الطرد السُكاني بمناطق وقُرى المهاجرين.

—

(1) لمزيد من التفصيل في هذا الصدد، راجع: محمد أحمد على حسانين، "الهجرة الداخلية في مصر: دراسة في الجغرافيا البشرية"، مرجع سبق ذكره، ص ص 249-256.

(2) Lee, E. S., A Theory of Migration, Demography, vol. 3, no. 1, 1966, pp. 49-50.

(3) إيمان شريف، مرجع سبق ذكره، ص 20.

أولاً : العوامل الاقتصادية.

يشمل تحليل الإطار الاقتصادي في دولة المنشأ العوامل المرتبطة بسُوق العمل ومُعدل البطالة ونُظم الرفاهة (برامج الإحالة إلى المعاش، ونظام التأمين الاجتماعي، والتأمين الصحي، ..وغيرها)، حيث تُؤثر هذه العوامل على احتمالية الهجرة غير الشرعية – سواء بالسلب أو بالإيجاب – حسب الأداء الاقتصادي للدولة وقُدرتها على خلق فُرص عمل للشباب وحديثي التخرج. أما تحليل الإطار الاقتصادي في دولة الوصول، فيشمل العوامل ذاتها بالإضافة إلى هيكل الاقتصاد الرسمي في مُقابل هيكل الاقتصاد غير الرسمي، إذ أكد الكثيرون أن المهاجرين بالطُرق غير الشرعية يتم استيعابهم في الاقتصاد غير الرسمي لدولة الوصول[1]. وتلعب العوامل الاقتصادية دوراً كبيراً ومُؤثراً في حركة الهجرة غير الشرعية، حيث يتأثر هذا النمط من الهجرة بالاقتصاد العالمي والظروف الاقتصادية في بلد المنشأ وبلد الوصول. فقد أكدت الدراسة التي أجراها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية خلال العام (2007/2006)، على أهمية العوامل الاقتصادية في الهجرة غير الشرعية من مصر، حيث كانت تدور إجابات مُعظم المبحوثين حول الأسباب الاقتصادية (إيجاد فرصة عمل، وعمل مشروع، والظروف المعيشية السيئة، والغلاء وارتفاع الأسعار، والحصول على شقة أو بيت، وتكوين رصيد مالى وتحسين الأحوال الاقتصادية)[2]. وبالمثل، تبين من الدراسة التي أُجريت عام 2006

على عينة من المهاجرين من بعض قُرى محافظات المنوفية والدقهلية والشرقية، أن جميع الدوافع والأسباب تقُريباً – التي تجعل المبحوث يُقْبِل على الهجرة غير الشرعية – كانت دوافع وأسباب اقتصادية[3].

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد، أنه حدث في العقدين الأخيرين تطورات كبيرة في الاقتصاد العالمي، أثرت على حركة الهجرة الدولية الشرعية وغير الشرعية؛ وتطورات أُخري في الاقتصاد المصري أثرت على حركة الهجرة الخارجية الشرعية وغير الشرعية، هذا بالإضافة إلى المستوي الاقتصادي للمواطن المصري وظُروفه المعيشية السيئة التي أدت إلى إقباله على الهجرة غير الشرعية. وفيما يلي عرض للعوامل الاقتصادية المرتبطة بهذه التطورات والتغيرات، ومدي ارتباطها بدفع الشباب المصري إلى الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا.

—

(1) Zohry, A., A Proposed Framework for the Study of Illegal Migration, Egyptian Society for Migration Studies, Working Papers Series No. 2011-01, Cairo, September 2011, p. 6.

(2) إكرام إلياس، مرجع سبق ذكره، ص 128.

(3) على فتحي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 544.

أ) تطور الاقتصاد العالمي :

مما لاشك فيه أن المستجدات العالمية – مثل الرأسمالية (Capitalism) والعولمة (Globalization) بأنماطها المختلفة، وحالة الاقتصاد العالمي سواء تراجعه أو كساده – تُؤثر على حركة الهجرة الدولية عامة والهجرة غير الشرعية خاصة. فقد أصبح يُقصد بـ "نظام الاقتصاد الدولي" (International Economic System) الاقتصاد العالمي، بل والنظام السياسي الدولي أيضاً، ويضم المؤسسات والعلاقات الخاصة بالرأسمالية العالمية (مثل التدفقات العالمية لكلٍ من رأس المال "الاستثمارات"، والبضائع، والمعلومات، والتقنيات، والعمالة). ويُعد هذا النظام نظاماً سياسياً؛ لأن الأسواق العالمية وتدفقات الموارد ورأس المال والعمالة والمنتجات تتشكل عادة بواسطة الدُول المهيمنة سياسياً[1].

هذا بالإضافة إلى أن نُظم التكتلات الاقتصادية الدولية، أو ما يُطلق عليه "الاقتصاد العالمي الرأسمالى" (Capitalist World Economy)، وهي النُظم التي تتحكم في اقتصاد العالم في الوقت الراهن. ويُعرف الاقتصاد العالمي الرأسمالى بأنه نظام اقتصادي مُتعدد الدُول، وقد ظهر في أوروبا الغربية في بدايات القرن السادس عشر واستمر في النمو والتطور لأربعة قُرون تالية. وكُلما توسع هذا النظام، يُؤدي إلى خلق مركزٍ من الدُول الغنية، يُهيمن اقتصادياً على الدُول الأخرى الهامشية[2].

وعلى ذلك، أصبحت تتحكم الرأسمالية العالمية في تدفقات العمالة الدولية واتجاهاتها، الأمر الذي أدي إلى انخفاض فُرص العمل أمام العمالة غير الماهرة – وأحياناً الماهرة – التي ترغب في الهجرة بالطُرق الشرعية من الدُّول الفقيرة إلى دُول العالم المتقدم، فاتجهت إلى الهجرة بالطُرق غير الشرعية.

وتُعد العولمة من المستجدات العالمية التي أثرت على حركة الهجرة الدولية. فإذا كان مُصطلح العولمة يرتبط بتحول العلاقات المكانية التي تشمل تغييراً في العلاقة بين المكان والاقتصاد والمجتمع، إلا أنه لا يزال من المصطلحات المخْتَلَف عليها[3]. فمن ضمن التعريفات الكثيرة للعولمة، التعريف الذي يذكر: "أنها عبارة عن وسيلة جيدة ومُفيدة لتفسير انتقال رأس المال والبشر والبضائع والأفكار بين أقاليم العالم المتباعدة، وتفسير انتقالها داخل هذه الأقاليم ونُظمها الثقافية والسياسية والبيئية"[4]. وبالتالى، تُؤثر العولمة على انتقال الموارد البشرية والاقتصادية، لذلك واجهت حركات احتجاجية ضخمة، كانت بدايتها في "سياتل" عام 1999، وليس هناك أدني ـــ

(1) Stutz, F.P and Warf, B., op. cit., p. 10.
(2) Ibid, p. 10.

(3) ورويك مواري، مرجع سبق ذكره، ص 21.

(4) Stutz, F.P and Warf, B., op. cit., p. 12.

شك في أن هذه الحركات الاحتجاجية قد حققت هدفاً أساسياً في إثارة اهتمام الجُمهور العالمي بقضية العولمة وتأثيراتها الارتدادية[1]. ويُوضح ذلك، أن العولمة قد تشمل حُرية انتقال العمالة بين دُول العالم، لذلك أصبح التحدي أمام الدُّول المتقدمة – ومنها الدُّول الأوروبية – تقديم الحُلول المناسبة لعملية انتقال البشر بين كافة الدُّول وبحُرية[2]. ولكن ما حدث، أن الدُّول المتقدمة عامة والدُّول الأُوروبية خاصة، زادت من قُيودها على الهجرة الوافدة من الدُّول الفقيرة، الأمر الذي ترتب عليه لُجوء المهاجرين إلى الطُرق غير الشرعية لدُخول تلك الدُّول.

وتتأثر حركة الهجرة الدولية سواء كانت شرعية أو غير الشرعية بحالة الاقتصاد العالمي صُعوداً وهُبوطاً. فقد توقع بعض الباحثين أن تظهر آثار العلاقة القوية بين الأزمة المالية العالمية وقضية الهجرة الدولية الشرعية وغير الشرعية، وأن تدفع الملايين من الشباب إلى قوائم العاطلين، ليزداد عددهم خاصة في دُول العالم النامي[3]. وبالتالى، لا يجدون مفراً من ذلك، سوي الهجرة غير الشرعية إلى دُول العالم المتقدم، بغرض الحُصول على فرصة عمل بأي وسيلة، حتى لو كلفهم ذلك حياتهم. وقد حدث ذلك بالفعل، حيث تسببت الأزمة المالية العالمية والرُكود الاقتصادي أواخر العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، في نمو حركة الهجرة الدولية غير الشرعية وتطورها.

فقد أثرت الأزمة المالية العالمية عام 2008 على اقتصاديات العالم النامي، نظراً لارتباطها باقتصاديات العالم المتقدم. ويكفي أن يُذكر في هذا الشأن، أن عدد البُنوك التي انهارت بالولايات المتحدة الأمريكية عام 2008 بلغ 19 بنكاً، وتأثر الاقتصاد الأمريكي تأثراً كبيراً، حيث ارتفع مُعدل

البطالة وبلغ (6.1%) في سبتمبر من عام 2008، واستغنى أصحاب العمل عن أكثر من (605) ألف وظيفة مُنذ الشهر الأول لعام 2008. وقُدرت خسائر المؤسسات المالية بالعالم بما يزيد عن أربعة تريليون دولار من قيم أسواق المال العالمية في أيامٍ معدودةٍ[4]. وتوقعت المفوضية الأوروبية تراجعاً في الناتج المحلي الإجمالى بمنطقة إليورو مقداره نحو (4%) خلال عام 2009م[5]. وانعكست الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد المصري، فأدت إلى تباطؤ نموه، ـــ

(1) ورويك مواري، مرجع سبق ذكره، ص 17.

(2) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، "الهجرة المصرية إلى أوروبا: الواقع والتحديات"، مرجع سبق ذكره، ص 31.

(1) سامي محمود وأسامة بدير، مرجع سبق ذكره، ص 8.

(4) على فلاح المناصيري ووصفي عبد الكريم الكساسبة، "الأزمة المالية العالمية: حقيقتها.. أسبابها.. تداعياتها.. سبل علاجها"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، 2009، ص ص 11-12.

(5) نزهان محمد سهو، "الأزمة المالية العالمية الراهنة: المفهوم..الأسباب..التداعيات"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثالث والثمانون، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2010، ص 264.

ليتراجع مُعدل نمو الناتج المحلي الإجمالى إلى (6%)، وتوقعت الحُكومة المصرية أن يصل صافي خسائر الاقتصاد المصري خلال العام المالى 2009م – بسبب الأزمة المالية العالمية – لأكثر من أربعة مليارات دولار[1]. وقد تسببت الأزمة المالية العالمية وتطور الاقتصاد العالمي ومستجداته العالمية الجديدة – الرأسمالية والعولمة بأنماطها المختلفة: "عولمة الاقتصاد، وعولمة الخدمات، وعولمة التكنولوجيا، وعولمة الثقافة والاستهلاك، وعولمة السياحة" – في زيادة حِدة عوامل الطرد السُكاني بالدُول النامية والفقيرة، ومنها مصر. فقد زادت هذه المستجدات من فقر الدُول الفقيرة وغني الدُول الغنية، الأمر الذي ترتب عليه عجز الدُول الفقيرة عن خلق فُرص عمل تستوعب شبابها، مما أدي إلى ارتفاع مُعدلات البطالة بها ووصولها إلى مُستويات لم تشهدها من قبل، فلم يجد هؤلاء الشباب من سبيلٍ أمامهم سوي الهجرة غير الشرعية.

ب) تراجع الاقتصاد المصري :

ثمة خصائص سلبية ارتبطت بتراجع الاقتصاد المصري في العُقود الأخيرة، وأثرت على أحوال المواطنين المعيشية، واضطرتهم إلى التفكير في الهجرة بالطُرق غير الشرعية إلى أوروبا. وتشمل هذه الخصائص: اعتماد الاقتصاد المصري على الاستيراد؛ وتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر؛ وثبات نمو الناتج المحلي الإجمالى؛ وارتفاع مُعدلات الفقر في مصر. وفيما يلي عرض تفصيلي لهذه الخصائص.

1- الاعتماد على الاستيراد :

أصبح الاقتصاد المصري يعتمد بشكلٍ كبيرٍ على الاستيراد، حيث أدت سياسات تحرير الأسواق إلى اعتماده على بعض السلع المستوردة لرُخص أسعارها في الأسعار العالمية مثل القُطن، الأمر الذي تسبب في تدهور أوضاع بعض الزراعات الاستراتيجية التي كان يتم من خلالها تشغيل عشرات الآلاف من العُمال الزراعيين[2]. وبالتالى قل الطلب على هذه المنتجات الزراعية المحلية، فانخفضت أسعارها، وأصبحت تكلفة إنتاجها تزيد عن ثمنها، الأمر الذي أدي إلى عُزوف الكثير من الفلاحين عن زراعة هذه المنتجات، واستبدالها بمحاصيل لا تحتاج عمالة زراعية كثيفة. وأدي ذلك كُله إلى ارتفاع مُعدل البطالة في الريف، مما دفع مُعظم الشباب المتعطل إلى اللُجوء إلى الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا.

---

(1) على فلاح المناصيري ووصفي عبد الكريم الكساسبة، مرجع سبق ذكره، ص 24.

(2) سامي محمود وأسامة بدير، مرجع سبق ذكره، ص 17.

ولا يتوقف الأمر عند استيراد المنتجات الزراعية فحسب، بل يصل إلى استيراد بعض المنتجات الصناعية التي تُنتج محلياً. فعلى سبيل المثال، يَذكر أحد المسئولين بـ "شركة النصر لصناعة المطروقات" – التي تقع في التبين – أن الشركة كانت تُنتج أحد أجزاء السيارة التي تُصنعها "شركة النصر للسيارات". ولكن توقف طلب شركة السيارات لهذا الجُزء بعد فترة، بسبب استيراده من الخارج، الأمر الذي ترتب عليه توقف خط الإنتاج الخاص بإنتاج هذا الجُزء بمصنع المطروقات. وأصبحت شركة المطروقات تخسر سنوياً، خاصة بعد توقف شركة النصر للسيارات عن العمل، حيث كانت تحصل على مُعظم إنتاج شركة المطروقات، وترتب على ذلك الاستغناء عن بعض العمالة[1]. وبالطبع، يُمكن أن يكون قد حدث الأمر نفسه في الكثير من المصانع المصرية في العُقود الأخيرة، مما دعاها إلى الاستغناء عن بعض العمالة. لذلك، من المرجح أن يكون قد لجأت هذه العمالة إلى الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا بحثاً عن عملٍ آخر.

2- تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر :

انخفض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر[2] (FDI) "Foreign Direct Investment" في مصر خلال العُقود الأخيرة، إذ شهد انخفاضاً واضحاً مُنذ ثمانينيات القرن العشرين، واستمر خلال التسعينيات، ثم وصل إلى مُستويات مُنخفضة للغاية في بدايات القرن الواحد والعشرين. فقد كان مُستوي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر – في السنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين –

أقل حتى من مُستوي تحويلات المصريين العاملين بالخارج، حيث بلغت قيمة التحويلات عام 2003 ما يقرب من ثلاثة مليارات دولار، في حين بلغت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر نحو 237 مليون دولار فقط. وبصفةٍ عامةٍ، بلغ مُتوسط نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر بالنسبة لإجمالى العالم للفترة (1978–1991م) (1.03%)، بينما بلغ (0.27%) فقط للفترة

---

(1) مُقابلة مع المهندس/ أحمد الرفاعي – رئيس قطاع المصانع / بشركة النصر لصناعة المطروقات، خلال الزيارة الميدانية لطلبة الفرقة الثالثة (قسم الجُغرافيا – كلية الآداب – جامعة القاهرة)، العام الجامعي 2013/2012م، ضمن مُقرر "مناهج البحث والدراسة الميدانية"، بإشراف د/ محمد أحمد على حسانين، في يوم الخميس الموافق 2013/4/11م.

(2) يُقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر: الاستثمار بواسطة الأجانب في المصانع التي يتم تشغيلها من قِبَل مُلاك أجانب لشركة عابرة للقوميات. فعلى سبيل المثال، تكون مثل هذه الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية أكثر ميلاً للاستثمار في أوروبا وكندا وأمريكا اللاتينية، بينما تكون في أوروبا الغربية أكثر ميلاً للاستثمار في أسواق أوروبا الشرقية وروسيا وإفريقيا وأمريكا الشمالية، وتكون الشركات اليابانية أكثر ميلاً للاستثمار في آسيا وأمريكا الشمالية.....**راجع**:.Stutz, F.P and Warf, B., op. cit., p. 14

(1992–2006م)[1]. ويُعد هذا هو حال القارة الإفريقية كُلها خلال العقدين الأخيرين، ففي عام 2002 – على سبيل المثال – شَكَّلَت التدفقات الخارجية العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا (0.6%) فقط من جُملة العالم[2]. وقد أدي تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وانخفاض كميته في العُقود الأخيرة إلى قلة المشروعات التنموية التي كانت تستوعب عدداً كبيراً من الشباب، مما زاد من مُعدل البطالة، ولُجوء بعض هؤلاء الشباب إلى الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا.

وتتمثل المصادر الرئيسة للنقد الأجنبي في مصر – طبقاً لبيانات وزارة التجارة الخارجية عن العام (2003/2002م) – في: الصادرات، وإيرادات السياحة والسفر، وإيرادات البترول، وتحويلات المصريين العاملين بالخارج، وإيرادات قناة السويس. وقد شَكَّل الاستثمار الأجنبي المباشر 3% فقط من إجمالى النقد الأجنبي في العام نفسه. ولم يُساعد الثبات النسبي للاقتصاد الكُلي في مصر خلال تسعينيات القرن العشرين، ولا برنامج الخصخصة الكبير، ولا التزام الدولة بالإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي، في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وإغراء رجال الأعمال الأجانب للاستثمار في مصر[3].

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد، أن انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر لا يقتصر على مصر وحدها، بل حدث في كُل الدُول النامية تقُريباً، ومن المتوقع أن يستمر الانخفاض في المستقبل. وذلك، لأن هناك اتجاهات واضحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدُول النامية، منها: أن

نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تُخصصه الدُّول الكبرى للدُول الهامشية "النامية" آخذة في الانخفاض، بسبب زيادة استثمار الدُّول الكبرى فيما بينها؛ ومنها أن الاستثمار الأجنبي المباشر أصبح أكثر انتقائية جُغرافياً، فالدُّول التي تستطيع أن تجذب أكبر قدر من الاستثمار الأجنبي المباشر من الدُّول الكبرى هي الدُّول التي اختارت استراتيجية النمو الاقتصادي القائم على التصدير[4]. ويُوضح ذلك كُله، أن الدُّول التي سيستمر اعتماد اقتصادها على الاستيراد كمصر لن يتجه إليها الاستثمار الأجنبي المباشر في المستقبل، وبالتالى ستزداد معاناتها الاقتصادية، وستقل بها فُرص العمل، وبالطبع سيهرب الكثير من شبابها إلى الخارج – بحثاً عن فُرص عمل – في صورة هجرة شرعية أو غير شرعية.

—

(1) Talani, L. S., op. cit., pp. 123-125.

(2) ورويك مواري، مرجع سبق ذكره، ص 128.

(3) Talani, L. S., op. cit., pp. 119-127.

(4) Stutz, F.P and Warf, B., op. cit., p. 14.

3- ثبات نمو الناتج المحلي الإجمالى :

يتسم نمو الناتج المحلي الإجمالى في مصر بالثبات نوعاً ما خلال العُقود الأخيرة، على الرغم من الارتفاع الواضح في عدد سُكان الجمهورية. ففي تسعينيات القرن العشرين، بلغت الزيادة السنوية في الناتج المحلي الإجمالى الحقيقي نحو (5%)، واستمرت بهذه النسبة خلال النصف الثاني من عقد التسعينيات، ثم انخفضت قليلاً خلال النصف الأول من العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، حيث بلغت (4.5%)[1]. ويُمثل ثبات نمو الناتج المحلي الإجمالى في مصر بالرغم من الزيادة الكبيرة في حجم سُكان الدولة، مُشكلة كبيرة تُؤثر بالسلب على مُستوي معيشة المواطنين ومُعدلات الفقر بالدولة، ودرجة توفير الدولة للخدمات التعليمية والصحية خاصة في الريف. وقد دفعت تلك الأُمور الكثير من الشباب المصري – خاصة بالريف – إلى اللُجوء إلى الهجرة إلى أوروبا بالطُرق غير الشرعية.

4- ارتفاع مُعدلات الفقر :

يتجه صافي التدفق في نمط الهجرة غير الشرعية – بشكلٍ كاملٍ تقُريباً – من الأقطار ذات المستويات الاجتماعية/الاقتصادية الدُنيا إلى الأقطار ذات المستويات الاجتماعية/الاقتصادية الأعلى، خاصة من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة. ولكن هناك عوامل أُخري ترتبط بالبلدان الأكثر فقراً، حيث يُعد الدافع الأكثر شيوعاً وراء المهاجرين هجرة غير شرعية هو السعي للحصول على الفُرص الاقتصادية وجودة الحياة الأفضل بدولة الوصول. ويُمكن أن تُؤدي الزيادة في مُعدلات

الفقر – خاصة المرتبطة بالأزمات المباشرة – إلى زيادة في احتمالية حُدوث الهجرة غير الشرعية[2]. ويُؤكد تقُرير لمنظمة العمل الدولية أن المهاجرين بالطُرق غير الشرعية لا يبحثون ببساطة عن عملٍ أفضلَ، بل ما يدفعهم إلى الهجرة، هو الفقر وانعدام الأمن، بما في ذلك الأمن الغذائي والإجحاف الصارخ بحقوقهم[3]. ففي مصر، أدت سياسة الحكومة إلى تزايد ثراء الشرائح الاجتماعية القريبة من السُلْطَة، فتُؤكد الإحصائيات الرسمية أن 20% فقط من السُكان يحصلون تقريباً على نِصف الدخل القومي[4]، مما تسبب في زيادة عدد الفُقراء في مصر في السنوات الأخيرة، خاصة في المناطق الريفية، الأمر الذي جعلهم يجازفون بحياتهم ويُقْبِلُون على ـــ

(1) Talani, L.S., op. cit, p. 116.

(2) The Reasoned Society, "the Causes of Illegal Immigration- Part II", July 16, 2010, Worldwide Web Document at: http://thoughtdigest.wordpress.com/2010/07/16/the-causes-of-illegal-immigration-part-ii/

(3) مركز الأرض لحقوق الإنسان، "عالم للحواجز لا للحقوق: العمال المهاجرين ضحايا تخلف أنظمة العمل بالخليج والحواجز الأوروبية"، حقوق اقتصادية واجتماعية، العدد رقم (71)، أغسطس 2009، ص 5.

(4) كرم صابر، مرجع سبق ذكره. (على الرابط: www.Lchr-eg.org).

الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا. ففي حين شَكَّلَ السُكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولارين أكثر قليلاً من نِصف سُكان مصر عام 1995م[1]، ونحو خُمس سُكانها عام 2005، تكاد تكون نسبتهم مُنعدمة في جميع الدُول الأوروبية[2]. ولا ترتفع نسبة الفُقراء في مصر فحسب، بل ترتفع في العالم العربي كُله، فقد أشارت دراسة صادرة عن المجلس العربي للطفولة والتنمية عام 2006م، أن 80% من سُكان العالم العربي يعيشون في فقرٍ مُدقعٍ، وأن أكثر من مليون نسمة يعيشون بدخلٍ سنويٍ يقل عن (1.5 ألف دولار)[3].

ج) تراجع المستوي الاقتصادي للمواطنين :

لقد تسبب تراجع الاقتصاد المصري والعالمي في تراجع المستوي الاقتصادي للمواطنين وانخفاضه، وأدي ذلك إلى زيادة رغبة الكثير من المواطنين في الهجرة إلى الخارج سواء بالطُرق الشرعية أو بالطُرق غير الشرعية. وتشمل المؤشرات التي تدل على تراجع المستوي الاقتصادي للمواطنين في مصر: انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالى، وانخفاض الدخل والرغبة في تحسينه، وتراجع نصيب الفرد من الأرض الزراعية وانخفاض حجم الحيازة الزراعية، بالإضافة إلى رغبة بعض المواطنين في الحُصول على فُرصة عمل بالخارج. وفيما يلي عرض تفصلي لهذه المؤشرات وعلاقتها بالهجرة غير الشرعية.

1- انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي :

يُعاني الكثير من المصريين – خاصة أبناء الريف – من انخفاض نصيبهم من الناتج المحلي

الإجمالى السنوي، مما يُؤثر سلباً على مُستواهم الاقتصادي وظُروفهم المعيشية، الأمر الذي يدفعهم إلى الهجرة إلى الخارج بالطُرق غير الشرعية، إذا لم يَتَمَكَّنوا من الهجرة بالطُرق الشرعية. ففي مُحافظة الدقهلية – المعروفة بكثرة القُرى التي تدفع أبناءها للهجرة غير الشرعية إلى أوروبا– ينخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالى السنوي في مُعظم القُرى عن مُتوسط المحافظة (3006.5 دولار)، وينخفض بشكلٍ كبيرٍ عن مُتوسط حضر المحافظة (4189.5 دولار)[4].

—

(1) World Bank, "World Development Report 2002: Building Institutions for Markets", Washington, 2002, p. 234.

(2) World Bank, "World Development Report 2012: Gender Equality and Development", Washington, 2012, p. 394.

(3) هشام بشير، مرجع سبق ذكره، ص 170.

(4) وزارة التخطيط والتنمية المحلية، "تقارير التنمية البشرية للمحافظات المصرية: تقُرير محافظة الدقهلية"، مشروع التنمية المحلية بالمشاركة، وزارة التخطيط والتنمية المحلية بالتعاون مع برنامج الأُمم المتحدة الإنمائي، 2005، ص 215.

ويُوضح الشكل (11) مُتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالى السنوي في مُحافظة الدقهلية عام 2003 على مُستوي القرية والشياخة. ويُلاحظ من هذا الشكل أن القُرى المعروفة بهجرة أبنائها إلى الخارج بالطُرق غير الشرعية إلى أوروبا، تقع ضمن أقل فئتين من حيث هذا المتوسط، فيقل المتوسط عن (2500 دولار سنوياً) في قرية بساط كريم الدين "مركز شربين" وقريتي جوجر والخازندارا "مركز طلخا" وقرية كفر دملاش "مركز بلقاس" وقرية تلبانة "مركز المنصورة"، ويتراوح المتوسط بين (2500 – أقل من 3000 دولار) في قريتي ميت خميس وميت بدر خميس "مركز المنصورة" وقريتي نوسا البحر ونوسا الغيط "مركز أجا" وقُرى درين وتيرة وميت الكرماء وميت زنقر "مركز طلخا" وقريتي ميت محمود وميت ناجي "مركز ميت غمر". ويصل المتوسط لأقل مُستوي له في قرية تلبانة، حيث يبلغ حوالى ألفين دولار سنوياً فقط. كما يُلاحظ من الشكل – كذلك – أن أعلى مُتوسطات نصيب الفرد من الناتج المحلي، تُوجد في المناطق الحضرية بالمحافظة (شياخات قسم المنصورة أول، وشياخات قسم المنصورة ثان، ومُدن المحافظة)، حيث يزيد المتوسط في مُعظم هذه المناطق عن أربعة آلاف دولار، ويصل المتوسط أقصاه في مدينة طلخا (5763.8 دولار).

هذا فيما يخص مُحافظة الدقهلية، أما بالنسبة لمحافظة الغربية المعروفة بتعدد القُرى التي تُرسل أبناءها للهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، فيُلاحظ من تقرير التنمية البشرية أن مُتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالى السنوي بهذه القُرى عام 2003، يبلغ نحو (2500 دولار سنوياً)، أي أنه أقل من مُتوسط المحافظة (3664.2 دولار)، وأقل بكثيرٍ من مُتوسط حضر المحافظة (5881.1 دولار)[1]. وقد تبين من دراسة المناطق المرسلة للمهاجرين هجرة

غير شرعية إلى أوروبا، أن المناطق الحضرية بمحافظة الدقهلية – باستثناء مدينة نبروة – وبمحافظة الغربية غير معروفة بهجرة أبنائها إلى أوروبا أو ينخفض مُعدل هجرتهم إليها. ويتبين من ذلك كُله، وجود علاقة عكسية بين مُعدل الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا ومُتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالى السنوي، فيرتفع مُعدل الهجرة في المناطق التي ينخفض فيها مُتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالى، مثل مُعظم قُرى مُحافظتى الدقهلية والغربية؛ وينخفض مُعدل الهجرة في المناطق التي يرتفع فيها المتوسط، مثل مُعظم مُدن المُحافظتين.

---

(1) وزارة التخطيط والتنمية المحلية، "تقارير التنمية البشرية للمحافظات المصرية: تقُرير محافظة الغربية"، مشروع التنمية المحلية بالمشاركة، وزارة التخطيط والتنمية المحلية بالتعاون مع برنامج الأُمم المتحدة الإنمائي، 2005، ص 215.

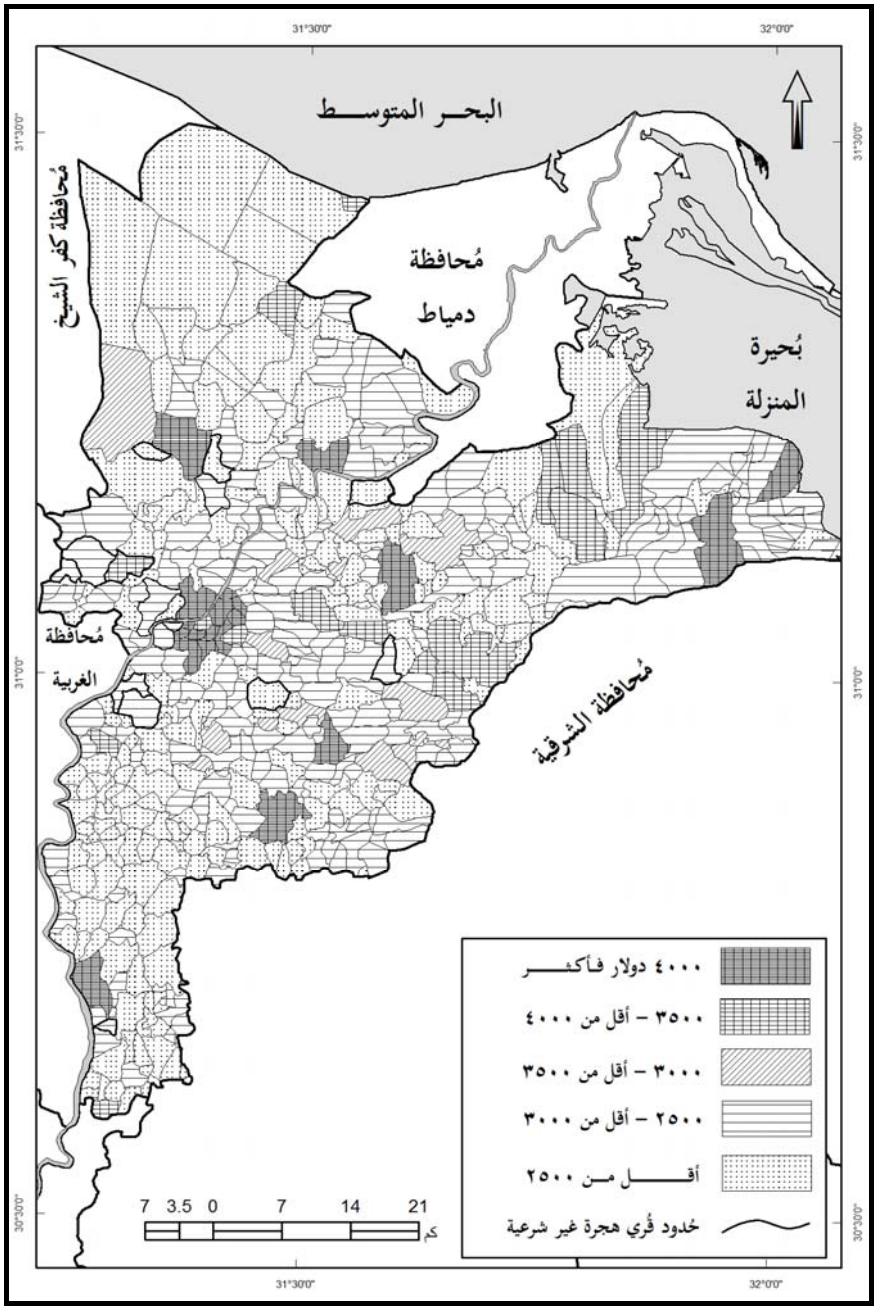

شكل (11) : مُتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالى بمحافظة الدقهلية عام 2003م حسب القرية والشياخة. بالدولار.

2- انخفاض الدخل والرغبة في تحسينه :

ترتبط الهجرة غير الشرعية للمصريين إلى أوروبا ارتباطاً وثيقاً بانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي السنوي مُقارنة بالوضع في مُعظم الدُّول الأوروبية، ورغبته في تحسين دخله المنخفض بل والمتدني أحياناً. فبالنسبة لنصيب الفرد من الدخل القومي السنوي، فينخفض في مصر، بينما يرتفع ارتفاعاً ملحوظاً في مُعظم الدُّول الأوروبية. ويُعد ذلك التفاوت عاملاً من عوامل دفع الكثير من الشباب المصري للهجرة غير الشرعية إلى أوروبا. فقد أعرب أكثر من نِصف المبحوثين (53%) في العينة التي أجرتها وزارة القوى العاملة بالتعاون مع منظمة العمل الدولية في نوفمبر من عام 2005، عن اتجاهات الشباب المصري حول الهجرة لأوروبا، أن قلة الدخل في مصر مُقارنة بأوروبا، تُعد عاملاً رئيساً من عوامل دفعهم للهجرة إلى أوروبا[1].

وطبقاً لتقرير التنمية البشرية لعام 2011 الصادر عن البرنامج الإنمائي للأُمم المتحدة، تقع الدُّول الأوروبية المستقبلة للمهاجرين هجرة غير شرعية من مصر أو دُول عُبور هؤلاء المهاجرين ضمن فئة الدُّول ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً والمرتفعة، بينما تقع مصر ضمن فئة الدُّول ذات التنمية البشرية المتوسطة[2]. ويُلاحظ – كذلك – التباين الكبير بين مُتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالى السنوي في مصر والمتوسط في تلك الدُّول، فَيَصِل إلى أكثر من 25 ألف دولار للفرد سنوياً في كُلٍ من إيطاليا وفرنسا والنمسا، ويتراوح بين (15 – 25 ألف دولار) سنوياً في كُلٍ من اليونان ومالطة وقبرص وسلوفينيا، بينما يبلغ في مصر حوالى 5 آلاف دولار فقط (شكل 12). ويتضح من ذلك، أن الفارق بين مُتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في مصر ونظيره في كُلٍ من إيطاليا وفرنسا – دولتى الاستقبال الرئيستين للهجرة غير الشرعية من مصر – يتعدى العشرين ألف دولار للفرد الواحد سنوياً، مما يُغري الكثير من الشباب المصري الذي يحلم بتكوين ثروة سريعة في الهجرة بأي وسيلة من الوسائل إلى مثل تلك الدُّول.

أما فيما يتعلق برغبة المواطن المصري في تحسين دخله المنخفض أو المتدني، فقد تبين من الدراسة التي أُجريت عام 2006 على عينة من المهاجرين هجرة غير شرعية من بعض قُرى محافظات المنوفية والدقهلية والشرقية، أن رغبة المهاجرين في تحسين الدخل شَكَّلَت (100%)، أي أن جميع المهاجرين بالعينة كانت لديهم الرغبة في تحسين الدخل. وبالفعل تحسنت دُخول المهاجرين بعد الهجرة إلى أوروبا، حيث كان مُتوسط الدخل السنوي للمبحوث قبل الهجرة حوالى ـــ

(1) وزارة القوى العاملة والهجرة، مرجع سبق ذكره، ص 23.

(2) الأمم المتحدة، "تقُرير التنمية البشرية 2011: الاستدامة والإنصاف"، برنامج الأُمم المتحدة الإنمائي، 2011، ص ص 131-132.

(4.7 ألف جنيه مصري)، ثم ارتفع ارتفاعاً كبيراً بعد الهجرة ليصل إلى (63.7 ألف جنيه

مصري)[1]. ويُعد ذلك التحسن الذي يحدث للشخص بعد الهجرة إلى أوروبا عاملاً مُحفزاً لغيره من الشباب لخوض تجربة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا وتحسين الدخل المتدني. فعلى سبيل المثال، تبين أن الغِّيرة والثراء الذي يُلاحظه الشباب على المهاجرين العائدين من الخارج (خاصة منازلهم الضخمة وسياراتهم وتحسن مُستواهم الاجتماعي)، جعلهم يُفكرون في الهجرة إلى أوروبا[2]. فيحدث – في الغالب – تفاوت طبقي بين الشباب العائد من الخارج بعد تجربة ناجحة والشباب المقيم بالقرية، حيث يقوم العائدون بتشييد القُصور والمنازل واقتناء أحدث الأجهزة الإلكترونية والسيارات، وتتغير نظرة المجتمع تجاههم إلى الأفضل، الأمر الذي يتسبب في تطلع باقي شباب القرية إلى السفر لأوروبا.

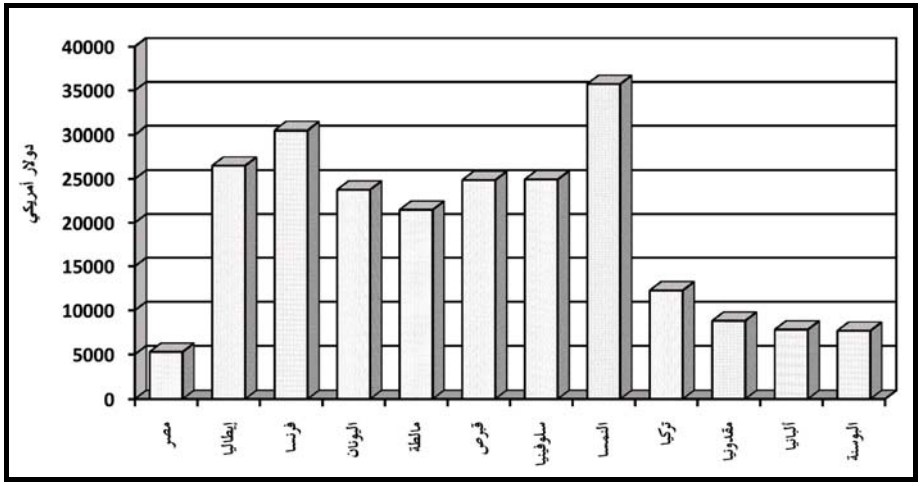

شكل (12) : نصيب الفرد من الدخل القومي عام 2011م في مصر والدُول الأوروبية المستقبلة للهجرة غير الشرعية منها.

هذا بخلاف الرغبة في تحسين الدخل بهدف الوُصول إلى مكانة اقتصادية واجتماعية مُعينة في المجتمع الذي يعيش فيه المهاجر، أو الرغبة في العودة إلى وضعٍ ومكانةٍ كان يتمتع بها المهاجر أو أُسرته في هذا المجتمع في الماضي. فقد حدث في مُعظم القُرى المصرية تغير في ـــ

(1) على فتحي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 543-544.

(2) وزارة القوى العاملة والهجرة، مرجع سبق ذكره، ص 23.

الأوضاع بعد مرحلة الانفتاح الاقتصادي والسماح بالهجرة للعمل بالخارج لكل فئات المجتمع، حيث ترتب على ذلك أن أصبح أثرياء الماضي بهذه القُرى هم فقراء اليوم، وفُقراء الماضي هم أثرياء اليوم،

مما وَلَّدَ الرغبة لدي الكثير من أبناء أثرياء الماضي في الهجرة إلى الخارج بالطُرق الشرعية إن أمكن أو بالطُرق غير الشرعية، بهدف تحسين الدخل والوصول إلى حِلم الثراء وتكوين ثروة كبيرة، والعودة إلى مكانتهم العالية التي كان يحتلها آباؤهم في هذه القُرى في الماضي[1].

3- تراجع نصيب الفرد من الأرض الزراعية وحجم الحيازة :

يُمثل تراجع نصيب الفرد في مصر سواء من الأرض الزراعية أو المساحة المحصولية وضآلته أحياناً وانخفاض حجم الحيازة الزراعية، عوامل مُهمة من عوامل الطرد السُكاني في الريف. فقد تأثر الريف المصري – خلال العُقود الأخيرة – تأثراً سلبياً كبيراً بارتفاع النمو السُكاني وما صاحبه من ارتفاعٍ في كثافة السُكان، خاصة في ظل استمرار إهمال الدولة للريف ولمشاكله. وترتب على ذلك تراجع كبير في مُتوسط نصيب الفرد من الأرض المزروعة في مصر، حيث انخفض من (0.49 من الفدان) عام 1907 إلى (0.15 من الفدان) عام 1978م[2]، ثم وصل إلى نحو (0.11 من الفدان) (أي حوالى 2.7 قيراط) عام 1996م[3]. وترتب عليه – أيضاً – تراجع نصيب الفرد من المساحة المحصولية، إذ انخفض من حوالى (0.39 فدان) عام 1960 إلى (0.26 فدان) عام 1980م[4]، ثم بلغ (0.21 فدان) عام 1996م[5].

أما بالنسبة لتباين مُتوسط نصيب الفرد من المساحة المزروعة جُغرافياً، فيُلاحظ من نشرة الاقتصاد الزراعي لعام 1996م انخفاضه في كُل مُحافظات الجمهورية بصفةٍ عامةٍ، ما عدا ـــ

(1) مُقابلة شخصية مع العقيد/ مؤمن علاء – رئيس قسم المباحث الجنائية/ بمصلحة الجوازات والهجرة والجنسية / بوزارة الداخلية، في يوم الأربعاء الموافق 2013/4/24م.

(2) عبد الفتاح ناصف، التوزيع السكاني في جمهورية مصر العربية، في: حلقة بحثية عن التوزيع السكاني في الوطن العربي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1981، ص661.

(3) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، نشرة الاقتصاد الزراعي، القاهرة، 1996، ص 66.

(4) Torki, F.G.M., "Impact of Migration on the Labour Force Structure of Internal Migrant in Egypt Compared with Some African Countries (Liberia and Tanzania)", Unpublished Ph.D., Geography Section, Institute of African Research and Studies, Cairo University, August 1983, p.135.

(5) محمد أحمد على حسانين، "الهجرة الداخلية في مصر: دراسة في الجغرافيا البشرية"، مرجع سبق ذكره، ص 272.

محافظات الوادي الجديد ومطروح وشمال سيناء. وبخلاف المحافظات الحضرية والجيزة والقليوبية، فإن هذا المتوسط مُنخفض بدرجةٍ أكبر في مُحافظات الغربية والمنوفية والدقهلية وجميع مُحافظات الوجه القبلي فيما عدا الفيوم، حيث يتراوح بين قيراطين إلى أقل من أربعة قراريط[1]. وقد تبين مما

سبق أن مُحافظات الدقهلية والغربية والمنوفية تُعد من أهم المحافظات المصدرة للهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، مما يعكس مدي قُوة العلاقة بين انخفاض مُتوسط نصيب الفرد من الأرض الزراعية بها وارتفاع مُعدل الهجرة غير الشرعية.

ولا يُفسر هذا التراجع الذي حدث لنصيب الفرد من المساحة المزروعة أو المساحة المحصولية بارتفاع النمو السُكاني والكثافة السُكانية فقط، بل يُفسر – كذلك – بتآكل الأرض الزراعية بتبويرها ثم البناء عليها، حيث تآكل نحو (1.5 مليون فدان) من الأرض الزراعية في مصر خلال العُقود الثلاثة الأخيرة، مما أدي إلى ارتفاع أسعار الأراضي الزراعية والإيجارات التي وصلت إلى أكثر من عشرين ضِعفاً مما كانت عليه قبل تطبيق قانون تحرير العلاقة الايجارية[2]. ففي محافظة الدقهلية – على سبيل المثال– المعروفة بكثرة المهاجرين هجرة غير شرعية إلى أوروبا – بلغت مساحة الأراضي الزراعية التي تم البناء عليها خلال الفترة (1981– 1986م) حوالى (6.3 ألف فدان)، أي بمُعدل ألف فدان سنوياً تقُريباً؛ ومساحة الأراضي التي تم تبويرها خلال الفترة (1982–1986م) نحو (2.5 ألف فدان)[3]. ويُؤدي البناء على الأرض الزراعية أو تبويرها إلى تناقص المساحة المزروعة، وبالتالى تناقص نصيب الفرد من الزمام المزروع ومن المساحة المحصولية، خاصة في المحافظات التي لا يوجد بها هامش صحراوي (مثل محافظات الدقهلية والغربية وكفر الشيخ)، وبالتالى لا تُوجد بها فرص لاستصلاح أراضٍ زراعية جديدة. مما يتسبب في قِلة فُرص العمل، وارتفاع مُعدل البطالة، فيلجأ الشباب بهذه المناطق الفقيرة إلى الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا.

أما فيما يخص حجم الحيازات الزراعية، فتتسم القُرى المعروفة بهجرة أبنائها إلى أوروبا بالطُرق غير الشرعية بانخفاض حجم الحيازة الزراعية. فعلى سبيل المثال، أوضحت الدراسة التي أُجريت عام 2006م على عينة من المهاجرين هجرة غير شرعية من بعض قُرى محافظات المنوفية والدقهلية والشرقية، أن مُتوسط حجم الحيازات الزراعية للمبحوثين قبل الهجرة كان ـــ

(1) المرجع السابق نفسه، ص 273.

(2) سامي محمود وأسامة بدير، مرجع سبق ذكره، ص 17.

(3) نبيل محمد السيد عثمان، مشكلات التنمية في محافظة الدقهلية: دراسة في الجغرافيا الاقتصادية، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة المنيا، 1989، ص ص 51، 53، 147.

مُنخفضاً، إذ بلغ حوالى 13 قيراط فقط[1]. ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد، أنه حدثت زيادة واضحة في أعداد الحائزين للمساحات القزمية (أقل من فدان) ونسبتهم في مصر خلال النصف الثاني من القرن العشرين، فقد ارتفع عددهم من حوالى 430 ألف حائز (26% من جُملة الحائزين) عام 1961م إلى أكثر من 1.6 مليون حائز (43.5% من الجُملة) عام 2000م[2]. وبالتالى، يقوم بعض الشباب بالريف – الذين يملكون قطع أرض زراعية صغيرة المساحة – بتأجيرها ثم الهجرة هجرة داخلية

أو خارجية إلى أوروبا، لأنهم يجدون أن تكلفة زراعة هذه المساحات القزمية لا تُساوي العائد، خاصة بعد ارتفاع مُستلزمات الزراعة والسماد؛ ويقوم البعض الأخر من شباب الريف ببيع هذه الأراضي صغيرة المساحة، للإنفاق على رحلة الهجرة غير الشرعية.

4- الرغبة في الحُصول على فُرصة عمل بالخارج :

يُعد ارتفاع احتمالية الحُصول على عملٍ بأوروبا – بسبب توافر فُرص العمل ونقص العمالة في القطاع غير الرسمي – أحد أهم العوامل الجاذبة للمصريين للهجرة إليها بالطُرق الشرعية أو غير الشرعية؛ لأن ارتفاع الاحتمالية هذه، يُولد لديهم الرغبة في الحُصول على عملٍ هناك ويُزيدها أيضاً. فقد ذكر نحو 15% من المبحوثين بالعينة التي أجرتها وزارة القوى العاملة بالتعاون مع منظمة العمل الدولية في نوفمبر من عام 2005– عن اتجاهات الشباب المصري حول الهجرة إلى أوروبا – أن أحد عوامل جذبهم للهجرة إلى أوروبا، هو أن لديهم عرضاً للعمل هناك، وأوضح الشباب أن المقصود بعرض العمل لا يعني حُصولهم على عقدٍ مُوثقٍ للعمل، ولكن قد يكون هذا العرض عبارة عن مُجرد وعدٍ من أحد الأقارب أو الأصدقاء بتوفير فُرصة عمل في حالة النجاح في الوُصول إلى أوروبا[3].

ثانياً : العوامل السياسية.

لا يُمكن – بصفةٍ عامةٍ – مُناقشة قضية الهجرة غير الشرعية بعيداً عن السياق المنظم للهجرة بالدولة، وهذا السياق – في الواقع – عبارة عن مجموعة من اللوائح والنُظم الخاصة بالدولة، التي تُعطي الهجرة غير الشرعية معناها المحدد، وتجعل من فئة المهاجرين هجرة غير ـــ

(1) على فتحي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 544.

(2) محمد أحمد على حسانين، "الهجرة الداخلية في مصر: دراسة في الجغرافيا البشرية"، مرجع سبق ذكره، ص 275.

(3) وزارة القوى العاملة والهجرة، مرجع سبق ذكره، ص 24.

شرعية فئة استثنائية بالدولة[1]. وإذا كانت العوامل الاقتصادية هي العوامل ذات التأثير المباشر على الهجرة غير الشرعية من مصر إلى أوروبا وقرار الفرد بالهجرة، فإن العوامل السياسية ذات التأثير غير المباشر عليها أو ذات التأثير المساعد في قرار الفرد بالهجرة. لذلك، تضم مجموعة العوامل السياسية التي تُؤثر في حركة الهجرة غير الشرعية من مصر إلى أوروبا، السياسات والقرارات التي اتخذتها الدُول الأوروبية أو العربية الخليجية المستقبلة للمُهاجرين من مصر، وأثرت على حركة الهجرة غير الشرعية. ويُمكن تقسيمها إلى: السياسات المقيدة للهجرة الشرعية إلى أوروبا، وسياسة انتقاء المهاجرين إلى أوروبا، وبرامج تسوية أوضاع المهاجرين هجرة غير شرعية، والظروف

السياسية بالمنطقة العربية، وسياسات الاستغناء عن العمالة المصرية في بعض دُول الخليج، والظروف والقرارات السياسية في مصر. وفيما يلي عرض تفصيلي لهذه العوامل.

أ) السياسات المُقيدة للهجرة الشرعية إلى أوروبا :

يضم الإطار السياسي لمعالجة قضايا الهجرة غير الشرعية موقف دولة المقصد من الهجرة الوافدة، والقوي المؤيدة أو الرافضة للهجرة الوافدة بها[2]. فتُعد الهجرة غير الشرعية هي النتيجة الطبيعية لحالة المنع وغلق الأبواب التي تنتهجها الدُّول الأوروبية في وجه الهجرة الشرعية العربية، حيث كان للسياسات التي تبنتها أوروبا في هذا المجال آثار عكسية، لأنها زادت من وتيرة الهجرة السرية، وفتحت المجال أمام مافيا الهجرة غير الشرعية[3]. فلم يتناقص حجم الهجرة غير الشرعية على الرغم من تزايد إنفاق دُول الوصول على إجراءات منعها، ويرجع ذلك إلى أن عوامل الدفع بدُول الأصل – كأزمات الفقر والبطالة – وعوامل الجذب بدُول الوصول – كالأُجور المرتفعة وتوفر فرص العمل والأمن – لم تتغير[4]. وقد قامت الدُّول الأوروبية بالتشدد تجاه حركة الهجرة العالمية، خاصة الهجرة غير الشرعية، فلا يخفى ما يحدث على سواحل البحر المتوسط من غرقٍ لقوارب المهاجرين هجرة غير شرعية من إفريقيا، وما يحدث لهم من وفيات وإصابات، وما يعيشون فيه من ظُروف غير آدمية. وتكفي الإشارة في هذا الصدد إلى أن الهجرة غير الشرعية زادت بمقدار 50% فيما بين عامى 2004 و 2005م، مما يدل أن حجمها يتزايد كُلما ـــ

(1) Kraler, A, Reichel, D and Hollomey, C., "Undocumented Migration: Counting the Uncountable Data and Trends across Europe, Country Report Austria", European Commission & citizens and Knowledge-Based Society, CLANDESTINO, October 2009, p. 6.

(2) Zohry, A., A Proposed Framework for the Study of Illegal Migration, op. cit., p. 6.

(3) هشام بشير، مرجع سبق ذكره، ص 170.

(4) International Organization for Migration (IOM), op. cit., p. 9.

تزايد تشدد الدُّول المستقبلة للمُهاجرين في إجراءاتها[1]. وتتوقع تقارير صادرة عن مُنظمة الهجرة الدولية زيادة موجات الهجرة غير الشرعية؛ وأوضحت التقارير نفسها، أن الحُكومة الفرنسية استطاعت الحُصول على مُوافقة كُل دُول الاتحاد الأوروبي على تبني وإصدار الميثاق الأوروبي للهجرة واللُجوء الذي يتضمن العديد من البنود التي تُؤكد على حق كُل دولة في تحديد كُوتة سنوية من المهاجرين الوافدين، وفقاً لما تضعه من معايير صارمة، تصب كُلها في مصلحة دولة المقصد[2].

وتجدر الإشارة في هذا الشأن إلى أن هذه السياسات المتشددة والمقيدة للهجرة إلى أوروبا تتسق مع رفض بعض الأوروبيين للهجرة الوافدة، خاصة من العالم العربي. فقد أصبح الأوروبيون يرفضون الهجرة الشرعية، وبدأوا في طرح مفاهيم جديدة حول إقامة شراكات التنقل (Partnership Mobility)،

التي تعني انتقال المواطنين الراغبين في العمل بالاتحاد الأوروبي من خلال برامج مُحددة، بعد تلقيهم نوعاً من التدريب، بحيث يكون ذلك أسلوباً جديداً لاستبدال الهجرة الشرعية، التي تتضمن للمُهاجر نوعاً من التوطن والاستقرار الدائم في الدُّول الأوروبية، وعادة ما يكون هذا النوع من الهجرة مُوجهاً لخدمة اقتصاديات الدُّول الأوروبية دون النظر لمصالح الدُّول المصدرة للمُهاجرين أو حتى المهاجرين أنفسهم[3]. هذا إلى جانب رفض بعض الأوروبيين للمُهاجرين المسلمين، إذ وصل الأمر بالمفوض الأوروبي للسُوق الداخلية الهولندية "فريتز بولكستاين" أن يُحذر من ضُغوط هجرة المسلمين إلى أوروبا وانضمام تُركيا للاتحاد الأوروبي. لذلك كان من الطبيعي أن يزداد التعامل العُنصري مع المسلمين المهاجرين في أوروبا، وشحن الرأي العام تجاههم لتبرير إصدار قوانين ضِدهم[4].

ولقد دأبت الكثير من الدُّول الأوروبية مُنذ ثمانينيات القرن العشرين على زيادة قُيودها على الهجرة بالطُرق الشرعية، خاصة الهجرة من الدُّول العربية، وكان ذلك أحد أهم الأسباب وراء ظُهور الهجرة غير الشرعية، ونمو حجمها خلال العُقود الأخيرة. فعلى سبيل المثال، تمنع قوانين ـــ

(1) مغاوري شلبي، الأبعاد الاقتصادية لهجرة العمالة، السياسة الدولية، العدد 165، المجلد 41، يوليو 2006، ص 50.

(2) سامي محمود وأسامة بدير، مرجع سبق ذكره، ص 10.

(3) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، سياسات الهجرة المصرية إلى الاتحاد الأوروبي، مرجع سبق ذكره، ص ص 17-18.

(4) وليد الشيخ، "أوروبا وقضايا الهجرة....معضلة الأمن والاندماج"، السياسة الدولية، العدد 165، المجلد 41، يوليو 2006، ص ص 68-69.

الهجرة في المملكة المتحدة – التي وُضعت في ثمانينيات القرن العشرين – المهاجر الأصلي من اصطحاب أُسرته، وتشترط على المهاجر الذي يرغب في القيام بأعمال تُجارية أن يمتلك ما لا يقل عن مائة ألف جنيه إسترليني. كما أكدت الجمهورية الفيدرالية الألمانية مِراراً، أنها ليست دولة لاستقبال المهاجرين[1]. وتُغلق ألمانيا أبوابها بشكلٍ جيدٍ من خلال قانون الهجرة الصادر عام 1999، الذي لا يسمح للمُهاجر بالبقاء في الأراضي الألمانية بشكلٍ غير شرعي، وتم التغلب على ذلك عن طريق الزواج بواسطة العلاقات الشخصية من خلال المناطق الاجتماعية الدولية لإيواء المهاجرين[2]. وزادت ألمانيا من قُيودها على الهجرة الوافدة في السنوات القليلة الماضية، حيث اتفقت جميع الأحزاب بها في يونيه من عام 2004 على قانونٍ جديدٍ، يُخفف القُيود التي كانت تُكَبِّل السُلطات الرسمية في تعاملها مع قضايا المهاجرين، ويظهر من ثنايا هذا القانون سُرعة ترحيل المشتبه فيهم من المهاجرين، كما يمنح أجهزة الأمن حق تقدير نظافة السجل الشخصي للمُهاجر. ويشمل القانون الجديد تمييزاً بين الوافدين، حيث يخضع المهاجرون من الدُّول العربية والإسلامية لترتيبات أمنية

خاصة، تطال سجلهم الشخصي وتاريخ حياتهم ونشاطهم السياسي قبل منحهم الإقامة أو العمل؛ كما يمنح هذا القانون السُلطات الأمنية الحق في ترحيل من تراه خطراً على الأمن والاستقرار الداخلي، أو من تراه داعية للحقد والكراهية، ويطال هذا الأمر أئمة المساجد الإسلامية بشكلٍ خاصٍ ومُعلمى مدارس اللغات الأجنبية[3]. وفي إيطاليا، شجعت الهجرة وسمحت للمُهاجر هجرة غير شرعية بالحق في الحُصول على الإقامة بشرط العمل والإقامة، وكان ذلك من خلال أربعة قوانين لأعوام 1987 و1990 و1995 و1998، ولكن أُلغيت جميع هذه القوانين – بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 – بالقانون رقم (5) لسنة 2001 الذي يقضي بالحد من الهجرة غير الشرعية وإيقاف تيارات الهجرة[4].

ويُدرك الشباب المصري الذي يرغب في الهجرة إلى أُوروبا مدي التقييد الذي تفرضه الدُول الأُوروبية على الهجرة الشرعية، فهم يعتقدون أن الهجرة المشروعة إليها ليست سهلة، حيث أوضح نحو 85% من المبحوثين – بالعينة التي أجرتها وزارة القوى العاملة بالتعاون مع منظمة العمل الدولية في نوفمبر من عام 2005– أنهم لا يستطيعون الهجرة لأوروبا بدون الوثائق والأوراق المطلوبة لذلك، وأشار نحو 15% منهم أنهم على استعداد للسفر بدون أي وثائق، كما ـــ

(1) United Nations, "International Migration Policies and Programs: A World Survey", New York, 1982, p. 15.

(2) علاء الدين عبدالخالق علوان، مرجع سبق ذكره، ص ص 367-368.

(3) سامي محمود وأسامة بدير، مرجع سبق ذكره، ص 12.

(4) علاء الدين عبدالخالق علوان، مرجع سبق ذكره، ص 368.

ذكر 82% من المبحوثين أنهم يعتقدون بأن هناك جماعات وأفراداً يُسَهِلُون الهجرة غير المشروعة من مصر إلى أوروبا[1]. ويدل ذلك على دراية الشباب المصري بصعوبة الهجرة بالطُرق الشرعية إلى أوروبا، لذلك أصبحوا يتقبلون فكرة الهجرة غير الشرعية إليها، ومُستعدين لخوضها، خاصة وأنهم يعلمون أن هناك جماعات مُتخصصة في عمليات تهريب المهاجرين.

ب) سياسات انتقاء المُهاجرين إلى أوروبا :

تحرص الكثير من دُول الاتحاد الأوروبي على انتقاء الراغبين في الهجرة الشرعية، فلا تَقبل مُعظم من يرغب في الهجرة إليها، بل تنتقي منهم الأفضل من حيث التعليم أو المهنة أو المهارة أو الخبرة. وينتج عن انتقائية المهاجرين، زيادة في رُقي دُول الاتحاد الأوروبي وتقدمها، في حين ينتج عنها استنزافاً للموارد البشرية من الدُول المرسلة ومنها مصر، مما يتسبب في تدني المستوي الاجتماعي والاقتصادي والثقافي بهذه الدُول. ويُمثل انتقاء المهاجرين على هذه الأُسس، تحدياً كبيراً أمام غالبية الشباب المصري غير المؤهل الذي يرغب في الهجرة إلى أوروبا بالطُرق الشرعية،

فيضطر إلى إتباع الطُرق والأساليب غير الشرعية لدُخول أوروبا.

فعلى سبيل المثال، جاء القرار رقم 114 لسنة 2004 من الاتحاد الأوروبي ليتضمن شُروط السماح للجنسيات الأجنبية بدُخول دُول الاتحاد، وتم تحديدها بالراغبين في الدراسة وتبادل الطلاب والتدريب غير المدفوع والخدمات التطوعية. ثم صدر في سبتمبر عام 2005 القرار رقم 71 ليضع سلسلة إجراءات خاصة بجذب المهاجرين من دُول خارج الاتحاد وتسهيل إقامتهم، منها تسهيل قُبول الباحثين/ الفيزا القصيرة آخذاً في الاعتبار ظُروف الباحثين وظُروف عملهم[2]. وفي فرنسا، بات انتقاء المهاجرين خياراً استراتيجياً، حيث عُرض على البرلمان الفرنسي في أوائل عام 2006 مُخطط يقضي بجلب العُقول والأدمغة إلى فرنسا من خلال قانون الهجرة المختارة، ويُركز هذا القانون على انتقاء الطُلاب الأجانب – على وجه التحديد – الذين يدرسون في الجامعات والمعاهد الفرنسية، وعلى جلب الأشخاص الذين يتميزون بمستوي علمي رفيع في بلدانهم. ويقضي هذا القانون بإلغاء حُقوق بديهية للوافدين إلى فرنسا مثل حق جمع الشمل العائلي؛ أو حق تسوية أوضاع المقيم في البلد لمدة عشر سنوات مُتواصلة، وهو الحق الذي كانت تُقره القوانين الفرنسية قبل ذلك[3].

—

(1) وزارة القوى العاملة والهجرة، مرجع سبق ذكره، ص 24.

(2) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، سياسات الهجرة المصرية إلى الاتحاد الأوروبي، مرجع سبق ذكره، ص ص 23-22.

(3) سامي محمود وأسامة بدير، مرجع سبق ذكره، ص 12.

ج) برامج تسوية أوضاع المُهاجرين :

تقوم بعض الدُول الأوروبية – أحياناً – بإصدار قرارات تهدف إلى تقنين أوضاع المهاجرين الذين دخلوا أراضيها بالطُرق غير الشرعية، أو الذين انتهت دراساتهم أو انتهت عُقود عملهم. وتتحول حالة هؤلاء المهاجرين – عقب إصدار قرارات التقنين – من مُهاجرين يُقيمون بشكلٍ غير شرعي إلى مُهاجرين يُقيمون بشكلٍ شرعي. وقد حَفَزَّت برامج التسوية التي قامت بها بعض دُول الاتحاد الأوروبي الكثير من الشباب المصري على الهجرة إلى أوروبا؛ أملاً في أن تشملهم القرارات التي قد تُصدرها دُول المقصد في المستقبل.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن دُول الاتحاد الأوروبي لم تكن تعترف ببرامج تسوية أوضاع المهاجرين كحلٍ لمشكلة الهجرة غير الشرعية حتى عام 2001، ثم بدأت تنظر إليها كحلٍ لوضع أولئك الذين يُقيمون على أراضيها بشكلٍ غير شرعي مُنذ عام 2003م[1]. ففي إيطاليا – على سبيل المثال – بلغ عدد المصريين المقيمين بها وتَمَكَّنُوا من الحُصول على صفة المهاجر الدائم من مصر خلال الفترة (1996-2011م) حوالى (1700 شخص)، ووصل عددهم قمته عام 2002م،

حيث بلغ نحو (325 شخصاً)، شكلوا 60% من جُملة المصريين الذين حصلوا على صفة المهاجر الدائم في ذلك العام[2]. ويدل ذلك، أن مجموعة كبيرة من المصريين المهاجرين بالطُرق غير الشرعية إلى إيطاليا، قد تَمَكَّنُوا من تقنين أوضاعهم هناك من خلال برامج التسوية التي قامت بها السُلطات الإيطالية خلال هذه الفترة، الأمر الذي تسبب في تشجيع غيرهم من الشباب المصري على الهجرة غير الشرعية إلى إيطاليا، أملاً في أن تشملهم قرارات التسوية في المستقبل.

هذا، ويُرجح الخُبراء – في حالة أسبانيا – أن الزيادة الكبيرة في أعداد المهاجرين من عام 2005 إلى عام 2006م (حوالى700 ألف مُهاجر)، ترجع إلى ما تم من تسوية لأوضاع المهاجرين هجرة غير شرعية خلال الفترة من فبراير إلى مايو من عام 2006م[3]. كما سبقت الإشارة إلى أن بعض دُول الاتحاد الأوروبي، أصدرت عدة قرارات – خلال الفترة الممتدة من عام 2002 إلى عام 2008م – لتسوية أوضاع المهاجرين، استفاد منها ما يقرب من مليوني مُهاجر، كانوا يُقيمون بطريقة غير شرعية على أراضي الاتحاد الأوروبي.

---

(1) Rogoz, M and Kraler, A., "Irregular Migration in the European Union since the turn of the Millennium: Development, Economic Background and Discourses", Working Paper No. 10/2011, Centre for Migration Policy Development, Vienna, 2011, p. 22.

(2) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الهجرة الدائمة للمصريين خارج مصر خلال الفترة 1996-2011م، القاهرة.

(3) سامي محمود وأسامة بدير، مرجع سبق ذكره، ص 13.

د) الظُروف السياسية بالمنطقة العربية :

أثرت بعض الأحداث السياسية التي شهدتها المنطقة العربية على الهجرة غير الشرعية من مصر بصورة غير مُباشرة، فقد نتج عن انتهاء الحرب العراقية–الإيرانية، عودة مئات الآلاف من المصريين العاملين بالعراق خلال الفترة (1989–1991م). وتسببت العودة الجماعية المفاجئة للمصريين من الكويت والعراق – أوائل تسعينيات القرن العشرين – في خسارة كبيرة للدخل القومي، وارتفاع في مُعدلات البطالة، كما تسبب العائدون في ضُغوطٍ على سُوق العمل الذي كان يُعاني من ارتفاع مُستويات البطالة. أدي ذلك إلى تزايد الضُغوط على الإنفاق الحُكومي على الخدمات الاجتماعية والمحلية لتلبية احتياجات العائدين. وأدي ذلك إلى تراجع مُستويات المعيشة من خلال تدهور الخدمات الأساسية. وتزامن ذلك تقُريباً مع بداية تزايد حجم المصريين المهاجرين إلى دُول الاتحاد الأوروبي. فقد ترتب على الفشل في الحُصول على فُرصة عمل في مصر، أن بدأ المهاجرون المصريون في البحث عن المكان الذي يستطيعون فيه البحث عن فُرص عمل أفضل. وتكرر هذا الوضع ثانية، أثناء حرب العراق 2003م، حيث عاد المصريون إلى وطنهم، مُسببين ضغطاً على الموارد، وأدت هذه العودة – بدورها – إلى موجات هجرة خارجة، بعضها

اتجه إلى أوروبا[1].

هـ) سياسات الاستغناء عن العمالة المصرية :

صدرت بعض القرارات بالاستغناء عن المصريين العاملين بالدُّول العربية الخليجية وترحيلهم، بسبب سياسة إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الأجنبية في تلك الدُّول، وبسبب مُنافسة العمالة الآسيوية للعمالة العربية، وبسبب الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة. وقد أدي ذلك إلى عودة مئات الآلاف من المصريين قبل أن يُحققوا أهدافهم، الأمر الذي دفع الكثير منهم إلى الهجرة إلى أوروبا بالطُرق غير الشرعية. فعلى سبيل المثال، تم – خلال النصف الأول من عام 2009م – فَصْل 150 ألف مصري من العاملين بدولة الإمارات العربية، والاستغناء عن 32 ألف مصري بدولة قطر، وترحيل 25 ألف مصري من ليبيا بعد فرضها رسوم مُغادرة[2]. كما شهد منفذ السلوم – خلال النصف الثاني من عام 2009 – عودة أكثر من ستين ألف مصري من ليبيا عقب تطبيق رُسوم الإقامة والعودة هناك، وتم مَنْع خمسة آلاف مصري من دُخول ليبيا رغم دفعهم رُسوم الإقامة[3]. وقد دفعت عمليات الاستغناء عن العمالة المصرية المهاجرة بالخارج أو ـــــ

(1) Darwish, S.N.A., op. cit., p. 75.

(2) مركز الأرض لحقوق الإنسان، "عالم للحواجز لا للحقوق: العمال المهاجرين ضحايا تخلف أنظمة العمل بالخليج والحواجز الأوروبية"، مرجع سبق ذكره، ص 13.

(3) مركز الأرض لحقوق الإنسان، "الهجرة غير القانونية في ظل الشراكة الأوروبية: شعار الحكومة الإيطالية – مت أو عد من حيث جئت"، مرجع سبق ذكره، ص 18.

ترحيلها أو التضييق عليها وإرغامها على العودة إلى مصر الكثير منها إلى قُبول فكرة الهجرة إلى أوروبا بالطُرق غير الشرعية. هذا إلى جانب أن هذه الإجراءات والسياسات تسببت في إقدام الكثير من الشباب المصري – الذي كان ينوي الهجرة للعمل بالدُّول الخليجية العربية – على الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، ليقينه بصُعوبة الهجرة للعمل في الدُّول العربية الخليجية، واتساع نطاق تضييقها على العمالة الأجنبية الوافدة.

و) الظُروف والقرارات السياسية في مصر :

شهدت مصر عدة حُروب وظُروف سياسية مُضطربة وعدم استقرار سياسي خلال النصف الثاني من القرن العشرين وأوائل القرن الواحد والعشرين، أثرت جميعها على حركة الهجرة الدولية من مصر. حيث تُمثل كُل من الظُروف السياسية الصعبة التي تعرضت لها مصر، ومقدار حُرية الشباب ومُشاركته في الحياة السياسية، والسياسات الداخلية والقوانين في مصر أسباباً مُهمة من أسباب الهجرة غير الشرعية. وفيما يلي عرض تفصيلي لمثل هذه الأسباب ومدي ارتباطها بحركة الهجرة غير

الشرعية من مصر.

1- الظُروف السياسية الصعبة التي تعرضت لها مصر :

أدت الأحداث السياسية الصعبة التي شهدتها مصر – خاصة بعد حرب 1967م – إلى تشجيع الكثير ممن أنهوا دراساتهم العليا في جامعات الولايات المتحدة الأمريكية على الاستقرار هناك وعدم العودة إلى مصر، وقُدر عددهم عام 1970م بنحو ثلاثة آلاف شخص[1]. وقد حدث ذلك لكثيرٍ من المصريين الذين أنهوا دراساتهم العليا بالدُول الأوروبية خلال خمسينيات وستينيات القرن العشرين بسبب عدم رضاهم عن الأوضاع السياسية والاقتصادية سواء بعد ثورة يوليه عام 1952م أو بعد نكسة عام 1967م. وإذا كانت ظُروف عدم الاستقرار السياسي التي شهدتها مصر في تلك الفترات، أحد دوافع المصريين للهجرة إلى الخارج أو عدم عودتهم من الخارج، فإن ظُروف الاستقرار السياسي التي تتمتع بها الدُول الأوروبية، كانت عاملاً جاذباً للمُهاجرين من مصر.

---

(1) اعتماد محمد علام، "الأبعاد الاجتماعية لهجرة الكفاءات العلمية المصرية للدول المتقدمة: دراسة حالة"، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر: هجرة الكفاءات والتنمية في دول الجنوب، عُقد في يومي 27 و28 مايو 2003، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2003، ص .16

2- مقدار حُرية الشباب ومُشاركته في الحياة السياسية :

ترتبط الهجرة الدولية من مصر سواء بالطُرق الشرعية أو غير الشرعية، بمقدار الحُرية السياسية الممنوحة للشباب (حُرية الرأي والفكر والعمل) ومدي مُشاركتهم في الحياة السياسية. ويضم الإطار السياسي في مُناقشة قضايا الهجرة غير الشرعية، الاستقرار السياسي والديموقراطية بدولة إرسال المهاجرين، إذ إنه من المتوقع أن تكون الدولة الضعيفة أقل سيطرة على حُدودها، بحيث لا يجد المهربون صُعوبة في تهريب المهاجرين بشكلٍ غير شرعي عبر حُدود الدولة الضعيفة. كما يضم هذا الإطار – كذلك – احترام الدولة لحُقوق الإنسان، والعمل على الوفاء باحتياجات الشباب، فإذا التزمت الدولة بتحقيق هذين الأمرين، فإن احتمالية الهجرة غير الشرعية منها ستنخفض[1]. فقد تبين أن رغبة العُلماء المصريين وأصحاب الكفاءات العلمية المهاجرين هجرة دائمة في التمتع بقدرٍ أكبر من الحُرية خاصة الحُرية السياسية، كانت دافعاً لهجرتهم خلال خمسينيات وستينيات القرن العشرين، هذا إلى جانب المناخ السياسي غير الملائم للبحث العلمي، خاصة تدخلات الحُكومة في الأنشطة الجامعية[2]. وكما كان ذلك عاملاً دافعاً لهجرة العُلماء وأصحاب الكفاءات من مصر، فإنه كان أيضاً دافعاً أكبر لعدم عودة من استكملوا دراساتهم العليا بالخارج وحصلوا على الماجستير أو الدكتوراه. لذلك، تُعد هجرة العُقول المصرية في مُعظمها نتاجاً لعدم الاهتمام بتنمية الوعي السياسي بين

الباحثين، أو مُحاولة تنميته بطريقة خاطئة؛ وتُعد أيضاً نتيجة لشُعور الباحثين بالإحباط، لعدم استخدام نتائج بُحوثهم في تطوير المجتمع، أو لعدم وُجود استراتيجية للبحث العلمي في مصر مُرتبطة بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية[3].

هذا على صعيد مصر كدولة إرسال، أما على صعيد دُول الاستقبال، فقد أعرب 75% من عينة أُجريت على العُلماء المصريين بالولايات المتحدة الأمريكية في سبعينيات القرن العشرين، أن سبب رفضهم للعودة إلى مصر هو الحُرية السياسية الكبيرة التي يتمتع بها سُكان الولايات المتحدة[4]. وكما يُعد انخفاض مقدار الحُرية السياسية المسموح بها في مصر في بعض الفترات أو انعدامها في فترات أُخري دافعاً قوياً من دوافع هجرة الفئة المتعلمة من مصر أو امتناعها عن العودة بعد استكمال تعليمها بالخارج، فإن مقدار الحرية السياسية الكبيرة التي يتمتع بها المواطنون في الدُّول الأوروبية يُعد عاملاً جاذباً لأصحاب الكفاءات العلمية في مصر، وعاملاً مُحفزاً للشباب المصري الذي أنهي دراسته الجامعية أو ما بعد الجامعية بتلك الدُّول على الاستقرار بالخارج وعدم العودة.

---

(1) Zohry, A., A Proposed Framework for the Study of Illegal Migration, op. cit., p. 6.
(2) Saleh, S.A., the Brain Drain in Egypt, Cairo Papers in Social Science, Vol. 3, No. 5, Social Research Center, the American University in Cairo, 1983, p. 112.
(3) سامية حسن الساعاتي، "هجرة العقول المصرية: حجمها وديناميا تها و أبعادها"، المجلة الاجتماعية القومية، العدد الثاني–الثالث، المجلد 15، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1978، ص ص 127–128.
(4) محمد عبدالعليم مرسي، نزيف العقول البشرية، عالم الكتب للنشر والتوزيع، الرياض، 1982، ص 114.

1- السياسات الداخلية والقوانين في مصر :

ترتبط الهجرة غير الشرعية من مصر ببعض سياسات الدولة تجاه قضايا العمل والعُمال ومشاكلهم وما ترتب عليها من فسادٍ في بعض أجهزة الدولة، فقد ساهمت سياسات الحُكومة المصرية وبرامجها المتعلقة بخصخصة المصانع وتحرير الزراعة والصناعة والتجارة في تزايد الآثار السلبية لأوضاع الإنسان في مصر وحُقوقه[1]. وقد ذكر بعض ممن خاضوا تجربة الهجرة غير الشرعية من مصر في السنوات القليلة الماضية، أنهم كانوا يعملون قبل الهجرة، ولكن دفعتهم بعض السياسات والأوضاع لترك العمل والهجرة غير الشرعية، مثل: الأجور غير الكافية؛ والعمل غير اللائق؛ وعدم دفاع النقابات العُمالية عن حُقوقهم أو تمثيلهم أثناء المفاوضات مع أصحاب الأعمال أو الجهات الحُكومية، بل كان يتم استغلالهم وحرمانهم من حُقوقهم. كما ذكر بعض ممن تَمَكَّنُوا من عمل مشروع صغير قبل الهجرة، أنهم عانوا كثيراً من فساد الأجهزة المحلية[2]. وقد تسبب إصدار بعض القوانين في تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية من مصر إلى أوروبا خاصة من الريف، مثل القانون 96 لسنة 1996 بشأن العلاقة بين المالك والمستأجر، حيث أدي تطبيقه إلى ترك عدد كبير من

صغار المزارعين للأرض التي كانوا يؤجرونها، مما تسبب في زيادة أعداد المتعطلين بالريف، وتحول جزء منهم إلى عمالة موسمية.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن استمرار ظاهرة الهجرة غير الشرعية من مصر يرجع أيضاً إلى بعض الجوانب القانونية، هي: (1) ضَعف عُقوبة تزوير جواز السفر وما يلحق به من تأشيرات وأختام مُزورة، حيث يُعد هذا التزوير جُنحة عُقوبتها الحبس أو الغرامة (2) ضَعف عُقوبة مُغادرة الأراضي المصرية بدون المستندات القانونية من المنافذ الشرعية، حيث يُعاقب من يُغادر بدون هذه المستندات بالحبس لمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر وغرامة لا تزيد عن مائتى جنيه أو بأحدى هاتين العُقوبتين (3) عدم وجود تجريم رادع للوساطة في تسفير المواطن إلى الخارج بطريقة غير شرعية، حيث تندرج هذه الجريمة تحت مفهوم مُزاولة مهنة السياحة بدون ترخيص أو التسفير بدون ترخيص، وهي جريمة ذات عُقوبة لا تكفي للردع (4) التعامل مع الشباب الذي يُهاجر بطريقة غير شرعية على أنهم ضحايا للنصب والاحتيال من قبل الوسطاء، رغم اشتراكهم وعلمهم المسبق بأن ما يفعلونه، يُعد انتهاكاً للقانون[3]. وفي الحقيقة، إذا كان البعض

---

(1) مركز الأرض لحقوق الإنسان، "عالم للحواجز لا للحقوق: العمال المهاجرين ضحايا تخلف أنظمة العمل بالخليج والحواجز الأوروبية"، مرجع سبق ذكره، ص 10.

(2) كرم صابر، مرجع سبق ذكره. (على الرابط: www.Lchr-eg.org).

(3) مجلس الشوري، الهجرة غير الشرعية، مرجع سبق ذكره، ص ص 7-8.

يُطالب بإصدار تشريعات تُشدد من العُقوبة على المهاجرين بالطُرق غير الشرعية من مصر، أو تُجرم الآليات المختلفة التي تتم بها هذه الظاهرة، فإنه يجب التأكيد على دُور الدولة في استيعاب هؤلاء الشباب – قبل إصدار هذه التشريعات – من خلال إقامة المشروعات الكبرى التي تُوفر فُرص عمل لهم، واستهداف القُرى المصرية الفقيرة في التنمية.

ثالثاً : العوامل الديموغرافية.

قد لا يكون للعوامل الديموغرافية درجة التأثير الكبيرة في حركة الهجرة غير الشرعية واتجاهاتها بالعالم كما هو الحال بالنسبة للعوامل الاقتصادية أو السياسية، ولكن مما من شكٍ في أنها تُسهم في زيادة الطلب على المهاجرين أو نقصه. وتتأثر حركة الهجرة غير الشرعية من مصر إلى أوروبا ببعض العوامل الديموغرافية مثل: نمو السُكان والقوي العاملة في أوروبا؛ وخلل التركيب العُمري بالدُول الأوروبية؛ والبطالة في مصر. وفيما يلي عرض لهذه العوامل ومدي تأثيرها على الهجرة غير الشرعية من مصر.

أ) نمو السُكان والقوي العاملة في أوروبا :

شهدت مُعظم الدُول الأوروبية انخفاضاً واضحاً في مُعدلات النمو السُكاني خلال العقدين الأخيرين، بسبب انخفاض مُعدلات الزيادة الطبيعية، الأمر الذي أثر – وسيستمر تأثيره – سلباً على المعروض من العمالة في المستقبل، وبالتالى من المتوقع أن يزداد الطلب على العمالة. ففي عام 2005، بلغ إجمالى النمو السُكاني لدُول الاتحاد الأوروبي (الـ 27 دولة) نحو (1.9 مليون نسمة)، وكان مُعظم هذا النمو بسبب صافي الهجرة الوافدة الموجبة (1.6 مليون مُهاجر)، حيث كان ميزان الهجرة مُوجباً في عشرين دولة من بين دُول الاتحاد الأوروبي الـ 27[1]. وفي أوائل عام 2010، وصل عدد سُكان دُول الاتحاد الأوروبي إلى (501.1 مليون نسمة)، بزيادة قدرها (1.4 مليون نسمة) عن عام 2009، ساهمت الهجرة الوافدة في هذه الزيادة بنحو 900 ألف نسمة، بينما ساهمت الزيادة الطبيعية بنحو 500 ألف نسمة فقط[2]. وتعكس هذه الأرقام أمرين: الأول، انخفاض تأثير الزيادة الطبيعية على نمو سُكان دُول الاتحاد الأوروبي، ويرجع ذلك لانخفاض مُعدل المواليد، إذ وصل أقصاه عام 2009 في أيرلندا (17 مولود في الألف تقُريباً) ووصل أدناه في ألمانيا (8 مواليد في الألف تقريباً) في العام ذاته[3]. أما الأمر الثاني، أنه يعكس ـــــ

(1) El Tanamly, R.M., op. cit, pp. 49-50.

(2) البساندرو فيجس، تحديات الديموجرافيا ومشاكل المهاجرين في أوروبا، السياسة الدولية، المجلد 45، العدد 182، أكتوبر 2010، ص 87.

(3) المرجع السابق نفسه، ص 87.

أنه على الرغم من تضييق دُول الاتحاد الأوروبي على الهجرة الوافدة بالطُرق الشرعية وغير الشرعية، إلا أنها لا زالت تعتمد عليها في سد العجز ببعض قطاعات العمل. وقد لُوحظ أن المجتمعات الأوروبية تُواجه نقصاً في الأيدي العاملة في بعض القطاعات، وأن ذلك يُشكل قوة ضاغطة عليها لفتح باب الهجرة لسد هذا الطلب على العمالة الماهرة، ومعني ذلك أن عدم تخلي أوروبا عن سياسة تقييد الهجرة الوافدة لن يكون ناجحاً على الأجل الطويل[1]. ويتضح من ذلك أن ما تُعانيه الدُول الأوروبية من نقصٍ في حجم السُكان وحجم القوي العاملة كان عاملاً من عوامل جذب المهاجرين هجرة غير شرعية من مصر إلى أوروبا، حيث يُوجد طلب على العمالة المصرية للالتحاق ببعض المهن.

وهناك أرقام وإحصائيات عن الوضع الديموغرافي المحتمل في أوروبا خلال العقود القليلة القادمة، أثارت مخاوف كثيرة لدي حُكومات الدُول الأوروبية وشعوبها من استمرار اعتمادها على الهجرة الوافدة في المستقبل. فتُشير بوابة الإحصاءات الأوروبية (Eurostat data) وإسقاطات الأُمم المتحدة، أن حجم سُكان غرب أوروبا ووسطها سيستمر في الثبات خلال العشرين سنة القادمة (إذ قدرته بـ 464 مليون نسمة عام 2000، و466 مليون نسمة عام 2025م)، ثم يبدأ في التناقص في العُقود التالية، حيث سيبلغ 442 مليون نسمة عام 2050م[2]. كما أفاد تقُرير نُشر عام 2001، بأن الأقطار الأوروبية تحتاج في أُفق عام

2050 إلى ما لا يقل عن 400 مليون مُهاجر، لسد النقص المتزايد في العمالة[3]. وهناك توقع ثانٍ، أفاد بحاجة دُول الاتحاد الأوروبي (الـ 15 دولة) إلى نحو 674 مليون وافد خلال الفترة (2000–2050م)، أي بمعدل 14 مليون وافد لكُل سنة، حتى تتمكن من تحييد آثار ظاهرة التعمر السُكاني على التوازن بين السُكان في سن العمل والسُكان في سن التقاعد[4]. وهناك توقع آخر بأن نمو القوي العاملة في الدُّول الأوروبية سينخفض بمقدار (6.2%) عام 2050 عما كان عليه عام 1950، في حين سيرتفع المعدل نفسه في الدُّول العربية بمقدار (857.5%) في نفس العامين[5]. وإذا صدقت هذه التنبؤات فلن تجد الدُّول الأوروبية أمامها سوي التخفيف من القُيود على الهجرة الوافدة، مما يُرجح استمرار ظاهرة الهجرة غير الشرعية من مصر إلى أوروبا. وقد أدركت الدُّول الأوروبية – خاصة التي تُسجل نمواً سالباً للسُكان – خُطورة الاعتماد على الهجرة الوافدة، فقامت بِحَث مواطنيها على الإنجاب، وشجعتهم بعدة أُمور، منها التدعيم المادي لرعاية الأطفال، ومنها السماح بأجازات طويلة مدفوعة الأجر لرعاية الأطفال.

---

(1) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، "الهجرة المصرية إلى أوروبا: الواقع والتحديات"، مرجع سبق ذكره، ص 35.

(2) El Tanamly, R. M., op. cit., p. 50.

(3) سامي محمود وأسامة بدير، مرجع سبق ذكره، ص 12.

(4) Fargues, P., "Arab Migration to Europe: Trends and policies", International Migration Review, vol. 38, no. 4, winter 2004, p. 1355.

(5) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، "الهجرة المصرية إلى أوروبا: الواقع والتحديات"، مرجع سبق ذكره، ص 34.

ب) خلل التركيب العُمري بالدُّول الأوروبية :

تُعاني الكثير من الدُّول الأوروبية من خللٍ في التركيب العُمري، بسبب تناقص حجم السُكان في فئة صغار السن وفئة العمل والإنتاج وزيادتهم في فئة كبار السن. وقد تسبب ذلك الأمر في وجود نقص في العمالة في بعض قطاعات العمل، مما اضطر هذه الدُّول إلى استقدام عمالة من الخارج، وشجع ذلك سماسرة الهجرة غير الشرعية على تهريب مُهاجرين من شمال إفريقيا. فبالنسبة لفئة صغار السن (15 سنة فأقل)، فيُلاحظ أن الوزن النسبي لها في أوروبا يتجه نحو الانخفاض، حيث شَكَّلَت (28%) من جُملة السُكان عام 1950، ثم انخفضت النسبة إلى (18%) عام 2000، بينما كان الوزن النسبي لهذه الفئة أكبر في الدُّول العربية، إذ شَكَّلَت (42%) و(38%) في نفس العامين على الترتيب[1]. وفي عام 2005، شَكَّلَ السُكان بهذه الفئة في أوروبا (15.9%)، ولم تكن هذه النسبة أقل من المتوسط العالمي فقط (28.3%)، بل كانت الأقل على مُستوي العالم[2].

أما بالنسبة لفئة كبار السن (65 سنة فأكثر) فتُشير بيانات بوابة الإحصاءات الأوروبية وإسقاطات الأُمم المتحدة أن عددهم في غرب أوروبا ووسطها سوف يزيد من (73 مليون نسمة) عام 2000 إلى (104 مليون نسمة) عام 2025، ثم إلى (125 مليون نسمة) عام 2050م[3]. أما فيما يتعلق بمقارنة

الوضع في الدُّول العربية بالوضع في الدُّول الأوروبية، فقد بلغت نسبة السُكان في فئة كبار السن (60 سنة فأكثر) (12%) و(20%) من جُملة السُكان في أوروبا عامي 1950 و2000 على التوالى، مُقابل (6%) و(6%) من جُملة السُكان بالدُّول العربية في العامين المذكورين على التوالى، وتعكس الأرقام تزايد الوزن النسبي للسُكان بفئة كبار السن بالدُّول الأوروبية بشكلٍ كبيرٍ[4]. وفي عام 2005، احتلت أوروبا المركز الأول عالمياً من حيث نسبة السُكان بفئة كبار السن (65 سنة فأكثر)، حيث وصلت نسبتهم إلى (15.9%)، في حين بلغ المتوسط العالمي (7.3%). كما ارتفعت نسبة هذه الفئة في أوروبا عام 2007، إذ بلغت (16.9%)، وارتفعت بشكلٍ واضحٍ في إيطاليا وألمانيا، حيث وصلت إلى نحو (20%). ومن المتوقع – كذلك – ارتفاع نسبة السُكان بهذه الفئة في أوروبا بحلول عام 2060 لتصل إلى (29%)، وسيشكل السُكان الذين تزيد أعمارهم عن ثمانين سنة ما يقرب من (12%) من جُملة سُكان الاتحاد الأوروبي وقتئذٍ[5].

---

(1) المرجع السابق نفسه، ص 34.

(2) اليساندرو فيجس، مرجع سبق ذكره، ص 87.

(3) El Tanamly, R. M., op. cit., p. 51.

(4) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، "الهجرة المصرية إلى أوروبا: الواقع والتحديات"، مرجع سبق ذكره، ص 35.

(5) اليساندرو فيجس، مرجع سبق ذكره، ص 87.

أما بالنسبة لفئة السُكان في سن العمل والإنتاج (15 – أقل من 65 سنة) فتُشير بيانات بوابة الإحصاءات الأوروبية وإسقاطات الأُمم المتحدة، أنه في حالة غياب التوظيف بدرجة كبيرة للمُهاجرين النشيطين اقتصادياً، سوف يتناقص عدد السُكان في هذه الفئة العُمرية من (312 مليون نسمة) عام 2000 إلى (295 مليون نسمة) (–5.5%) عام 2025، ثم إلى (251 مليون نسمة) (–19.6%) عام 2050م[1]. أما فيما يتعلق بالوضع في الدُّول العربية مُقارنة بالأوروبية، فقد بلغت نسبة السُكان في الفئة (15– أقل من 60 سنة) (62%) و(62%) من جُملة السُكان في أوروبا في عامي 1950 و2000 على الترتيب، مُقابل (53%) و(56%) من جُملة السُكان في الدُّول العربية في نفس العامين على الترتيب، مما يدل على أن عدد السُكان بهذه الفئة يتناقص في الدُّول الأوروبية ويتزايد في الدُّول العربية[2]. وفي عام 2005، شَكَّل السُكان في فئة العمل والإنتاج (15 – أقل من 65 سنة) (67.2%) من جُملة السُكان في أوروبا، ومن المنتظر أن تنخفض هذه النسبة إلى (57%) عام 2050م[3].

وتُعد هذه الأرقام والإحصائيات ذات دلالات مُهمة على الهجرة غير الشرعية من الدُّول

العربية ومنها مصر إلى أوروبا خلال العُقود القليلة الماضية وخلال العُقود القادمة، حيث تعكس ارتفاع نسبة الشباب في الدُّول العربية عن الدُّول الأوروبية، مما يدل أن هناك فائضاً في العمالة العربية وعجزاً في العمالة بالدُّول الأوروبية، ومن المتوقع أن يستمر ذلك الوضع في المستقبل لفترة ليست بالقصيرة، وقد ساهم ذلك الوضع – إلى حدٍ ما – في ظاهرة الهجرة الشرعية وغير الشرعية من مصر إلى أوروبا، ومن المتوقع أن يستمر تأثيره لعدة عُقود أُخرى.

ج) البطالة في مصر :

يُساهم ارتفاع أعداد المتعطلين عن العمل بكثيرٍ من المجتمعات في نشأة ظاهرة الهجرة الدولية الشرعية أو غير الشرعية وتطورها خاصة بين الشباب، من أجل الحُصول على فُرص العمل. وقد حدث ذلك في المجتمع المصري، ويُؤكد ذلك دراسة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية التي أُجريت عام 2007/2006، حيث بلغت نسبة تكرار سبب "إيجاد فُرصة

—

(1) El Tanamly, R. M., op. cit., pp. 50-51.

(2) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، "الهجرة المصرية إلى أوروبا: الواقع والتحديات"، مرجع سبق ذكره، ص 34.

(3) اليساندرو فيجس، مرجع سبق ذكره، ص 87.

عمل هُرباً من البطالة" (30.5%) من جُملة تكرارات أسباب الهجرة غير الشرعية من مصر[1]، مما يدل أن البطالة كانت دافعاً مُهماً من دوافع الهجرة غير الشرعية من مصر إلى أوروبا، وأن ثمة علاقة طردية بين مُعدل البطالة ومُعدل الهجرة غير الشرعية من مصر، إذ ارتفع المعدل الأخير ارتفاعاً ملحوظاً في العقدين الأخيرين بارتفاع المعدل الأول.

وبالنسبة لتطور أعداد المتعطلين في مصر، فقد ارتفعت أعدادهم ارتفاعاً كبيراً خلال العُقود الماضية، حيث بلغت في التعدادات السُكانية التي أُجريت في أعوام 1976 و1986 و1996 و2006، (نحو 850 ألف) و (1.43 مليون)[2] و (1.54 مليون) و (2.14 مليون مُتعطل) على الترتيب[3]، ثم زادت زيادة كبيرة خلال القرن الواحد والعشرين حتى وصلت إلى ما يقرب من أربعة ملايين مُتعطل (3.66 مليون مُتعطل) في أواخر عام 2013م[4]. وكذلك ارتفع مُعدل البطالة ارتفاعاً كبيراً خلال العُقود الماضية، حيث كان مُنخفضاً في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، حيث تراوح بين (2–3%) خلال النصف الثاني من السبعينيات، وتراوح بين (5–6%) خلال النصف الأول من الثمانينيات، ثم ارتفع ارتفاعاً ملحوظاً خلال التسعينيات حيث تراوح بين (8–11%)[5]،

وواصل ارتفاعه خلال القرن الواحد والعشرين، حيث بلغ (13.4%) خلال النصف الثاني من عام 2013م[6].

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى ارتفاع مُعدل البطالة في المحافظات التي تُرسل أبناءها إلى أوروبا بالطُرق غير الشرعية بصفةٍ عامةٍ، وإلى ارتفاعه في ريف هذه المحافظات بصفةٍ خاصةٍ. فقد وصل المعدل لأكثر من 12% في محافظتى أسوان وكفر الشيخ، وتراوح بين (9–12%) في محافظات المنيا وأسيوط وسوهاج وقنا والدقهلية والشرقية والغربية والبحيرة عام

---

(1) إكرام الياس، مرجع سبق ذكره، جدول (1)، ص 128.

(2) El-Hussainy, M.A., Some Features of Unemployment in Egypt, Research Monograph Series No.25, Cairo Demographic Center (CDC), Cairo, 1996, P. 499.

(3) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت عامي 1996 و2006، النتائج التفصيلية لتعداد السكان، إجمالى الجمهورية، القاهرة.

(4) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة القوي العاملة (أكتوبر–ديسمبر 2013)، القاهرة، ص 19.

(5) محمد أحمد على، الهجرة الخارجية للمصريين: دراسة ديموجغرافية، مرجع سبق ذكره، ص 277.

(6) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة القوي العاملة (أكتوبر–ديسمبر 2013)، مصدر سبق ذكره، ص 19.

1996م. كما بلغ أكثر من12% في ريف محافظات كفر الشيخ والغربية وأسوان، وتراوح بين (9%–أقل من 12%) في ريف محافظات الدقهلية والشرقية والبحيرة وأسيوط وقنا في العام ذاته[1]. وحسب بيانات تعداد السُكان لعام 2006، كان المعدل مُرتفعاً أيضاً في المحافظات التي تُرسل أبناءها إلى أوروبا بالطُرق غير الشرعية، وكان أعلى من مُعدل البطالة للجمهورية (9.72%) في محافظات كفر الشيخ والغربية والشرقية، حيث بلغ بهذه المحافظات (11.74%) و(10.83%) و(10.48%) على الترتيب[2].

وتتأكد العلاقة القوية الطردية بين مُعدل البطالة وحجم الهجرة غير الشرعية من مصر إلى أوروبا، من ارتفاع مُعدل البطالة في المراكز التي تضم قُرى تُرسل أبناءها إلى أوروبا بالطُرق غير الشرعية، وقد يفوق المعدل ببعض هذه المراكز نظيره بالمحافظة. ففي مُحافظة الدقهلية – على سبيل المثال – كان مُعدل البطالة أعلى من نظيره بالمحافظة (9.09%) في مركزى المنصورة وطلخا، حيث بلغ (11.61%) و(10.76%) على التوالى؛ وفي مُحافظة الغربية – كذلك – كان المعدل أعلى من نظيره بالمحافظة (10.83%) في مركز السنطة (13.65%)، وذلك حسب بيانات تعداد السُكان لعام 2006م[3].

كما تتأكد العلاقة – كذلك – بارتفاع مُعدل الهجرة غير الشرعية في القُرى والشياخات التي تُعاني من ارتفاعٍ في مُعدل البطالة. فيُوضح الشكل (13) مُعدل البطالة بمُحافظتى الغربية والمنوفية عام 2006، ويُلاحظ منه الارتفاع الكبير في مُعدلات البطالة في كثيرٍ من قُرى مُحافظة الغربية (12% فأكثر)، خاصة القُرى التي تقع في شمالها وفي جنوبها، وارتفاعه في عددٍ غير قليل من قُرى مُحافظة المنوفية، خاصة القُرى التي تقع في وسطها. ويتضح من الشكل أيضاً أن مُعدل البطالة مُرتفع للغاية ومُرتفع في كثيرٍ من القُرى التي تُرسل أبناءها إلى الخارج بالطُرق غير الشرعية، حيث إنه مُرتفع للغاية – 12% فأكثر – في قُرى ميت خاقان وميت أم صالح وكفر هلال (بمركز بركة السبع – مُحافظة المنوفية) وزنارة (بمركز تلا– مُحافظة المنوفية) وميت يزيد (بمركز السنطة– مُحافظة الغربية)، ومُرتفع – من 9% إلى 12% – في قريتى شنتا الحجر وكفر المصيلحة (بمركز بركة السبع – مُحافظة المنوفية) وقرية ميت بدر حلاوة (بمركز سمنود –

---

(1) محمد أحمد على حسانين، "الهجرة الداخلية في مصر: دراسة في الجغرافيا البشرية"، مرجع سبق ذكره، ص ص 288-290.

(2) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت عام 2006، النتائج التفصيلية لتعداد السكان، إجمالى الجمهورية، القاهرة.

(3) المصدر السابق نفسه.

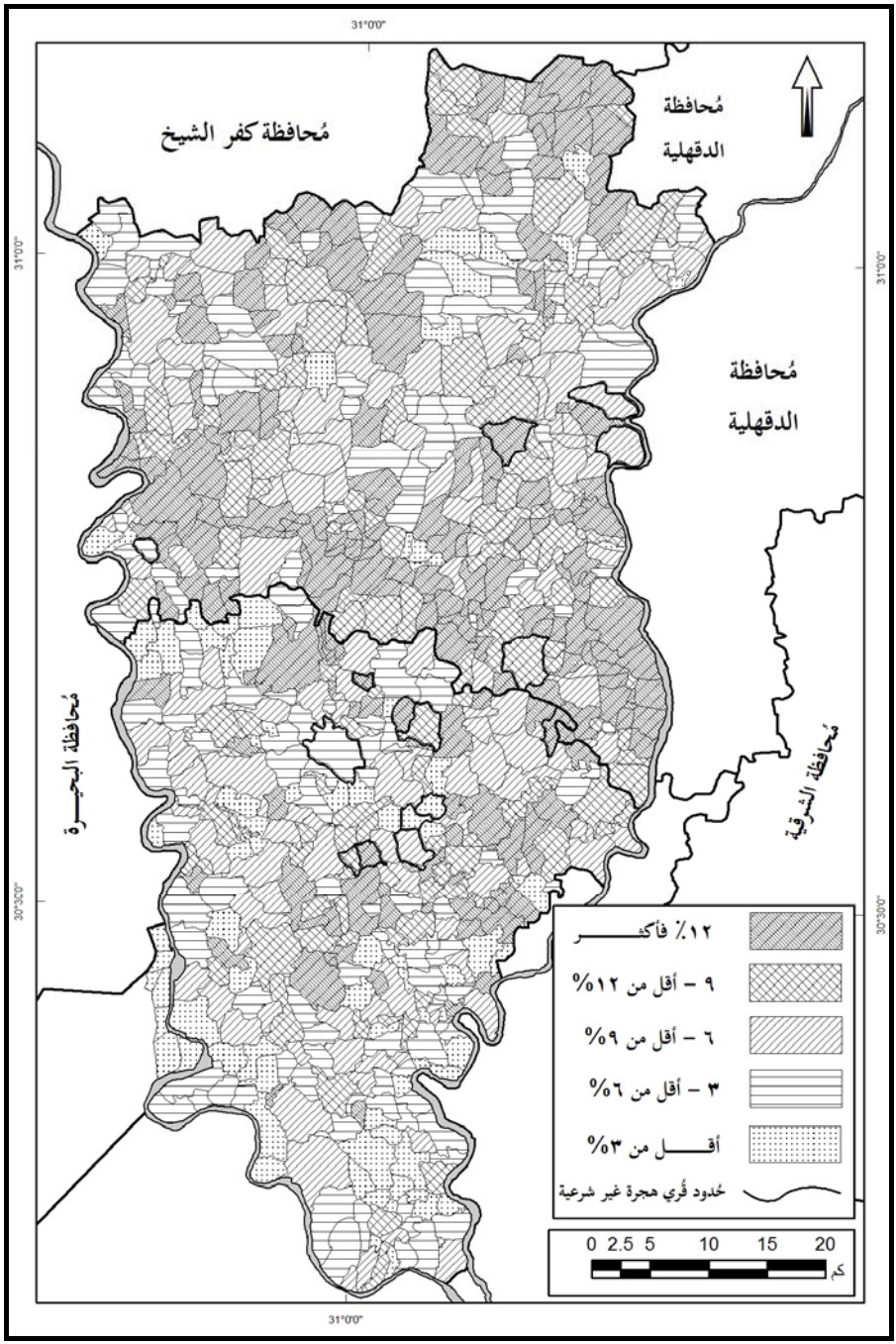

شكل (13) : مُعدل البطالة بمُحافظتي الغربية والمنوفية عام 2006 حسب القُرية والشياخة.

مُحافظة الغربية) وقُرية كفر كلا الباب (بمركز السنطة – مُحافظة الغربية). وقد وصل المعدل أقصاه في قُرى زنارة وميت يزيد وميت أم صالح، حيث بلغ (24%) و(19%) و(17%) على الترتيب. ويتضح من ذلك، أن كثير من القُرى المعروفة بالهجرة غير الشرعية، تُعاني من ارتفاعٍ كبيرٍ في مُعدل البطالة، مما يعكس أن البطالة تُعد دافعاً مُهماً من دوافع الهجرة غير الشرعية.

وقد لُوحظ من دراسة الحالة التعليمية للمُهاجرين هجرة غير شرعية من مصر إلى أوروبا، ارتفاع نسبة أصحاب المؤهلات المتوسطة والجامعية، ويرجع ذلك إلى ارتفاع البطالة بين المتعلمين وعدم قُدرة سُوق العمل المصري على استيعابهم. فقد ارتفع مُعدل البطالة بين المتعلمين – خريجي الجامعات والمعاهد العليا وفوق المُتوسطة والمدارس المُتوسطة القادرين على العمل والباحثين عنه ولا يجدونه – خلال العُقود الماضية، وارتفع وزنهم النسبي من حوالى (20.5%) إلى (80%) من جُملة المتعطلين في مصر في عامى 1960 و1986 على التوالى[1]. ويرتفع مُعدل بطالة المتعلمين في المحافظات التي تُرسل أبناءها إلى أوروبا بالطُرق غير الشرعية، حيث بلغ في محافظات المنيا وأسيوط وبني سويف وكفر الشيخ والشرقية نحو 58% و52% و50% و47% و39% على الترتيب من جُملة الخريجين المتعلمين بكل محافظة خلال الفترة (1983– 1992م)[2].

رابعاً : العوامل المُساعدة والشخصية.

ثمة مجموعة من العوامل المساعدة التي تُحفز بعض الشباب في مصر على الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، كما قد يكون لدي بعض الشباب سمات مُميزة في النواحي الشخصية التي تجعلهم مُؤهلين أكثر من غيرهم للهجرة غير الشرعية. وتضم العوامل المساعدة والشخصية: إقامة الأقارب أو الأصدقاء في أوروبا، وانتشار شبكات تهريب المهاجرين، وتطور وسائل النقل والاتصالات، والعوامل الشخصية.

أ) إقامة الأقارب أو الأصدقاء في أوروبا :

تُمثل إقامة بعض الأقارب أو الأصدقاء في دولة من الدُول الأوروبية للشباب المصري الذي يرغب في الهجرة إلى هناك عاملاً مُساعداً ومُحفزاً على الهجرة غير الشرعية؛ لأن إقامتهم هناك تضمن للشاب الراغب في الهجرة عدة أُمور منها : توفير مأوي يكون بعيداً عن السُلطات الأمنية

---

(1) إبراهيم محمود محمد عوض، البطالة بين المتعلمين في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الإحصاء السكاني، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية، جامعة القاهرة، 1995، ص17.

(2) المرجع السابق نفسه، ص62.

بدولة المقصد حتى يقوم المهاجر الجديد بتقنين أوضاعه، وتوفير فُرصة عمل فور وُصول المهاجر أو بعد فترة وجيزة من وُصوله، ويُوفر وُجود الأقارب والأصدقاء هناك حُصول الشباب الراغب في الهجرة على المعلومات الدقيقة والصحيحة اللازمة لإتمام عملية الهجرة غير الشرعية بنجاح. وقد حدث ذلك بالفعل مع مُعظم المهاجرين من كثيرٍ من القُرى المصرية، فعلى سبيل المثال، اعتمد الكثير من المهاجرين من قُريتى تطون بالفيوم وميت بدر حلاوة بالغربية على أصدقائهم وأقاربهم المقيمين في أوروبا لتسهيل عملية انتقالهم وإقامتهم والحُصول على عمل هناك.

كما يُؤكد أهمية دُور إقامة الأقارب أو الأصدقاء بأوروبا في الهجرة غير الشرعية من مصر، نتائج الدراسة التي أجرتها وزارة القوى العاملة بالتعاون مع مُنظمة العمل الدولية في نوفمبر عام 2005 على عينة من الشباب المصري الراغب في الهجرة إلى أوروبا والشباب الذي سبق له الهجرة، حيث شَكَّل عامل وُجود أصدقاء أو أقارب في أوروبا (46.5%) من جُملة عوامل الجذب، وكان الوزن النسبي لوُجود الأقارب أكبر من الوزن النسبي لوُجود الأصدقاء، حيث شَكَّل وُجود الأقارب (27.5%) في حين شَكَّل وُجود الأصدقاء (19%)[1]. ويستفيد الشباب الراغب في الهجرة من الأقارب والأصدقاء في الحُصول على بعض المعلومات التي ستُساعده كثيراً في تجربته، ويطلب المهاجرون – في الغالب – معلومات عن فُرص العمل والأُجور بأماكن الوصول، ومعلومات أُخرى عن تكلفة الهجرة. ومن الصعب والمكَلِّف أن يحصل المهاجر المحتمل على معلومات مُهمة عن المكان الذي يُريد الهجرة إليه، لذلك فأقل الوسائل تكلفة في الحُصول على هذه المعلومات تكون من خلال الأصدقاء والأقارب الذين هاجروا بالفعل إلى هذا المكان[2].

ويستعين الشاب المصري الذي يرغب في الهجرة إلى أوروبا بالمهاجرين القدامي الذين يعرفون بشكلٍ جيدٍ مسالك الهجرة، وغالباً ما يكونون من القُرية نفسها، وقد استطاع هؤلاء الوكلاء أو السماسرة تكوين شبكات من العلاقات الاجتماعية–الاقتصادية مع بعض مُوظفى السفارات الأجنبية في مصر أو مع مُوظفى الصليب الأحمر أو قوات حرس الحُدود لتسهيل عُبور المهاجر للحُدود الدولية بشكل رسمي أو غير شرعي[3]. وتؤكد دراسة وزارة القوى العاملة عام 2005م، أن الأقارب والأصدقاء المقيمين في أوروبا هم المصدر الرئيس لحُصول الشباب المصري – ـــــ

(1) وزارة القوى العاملة والهجرة، مرجع سبق ذكره، جدول 4.2، ص 31.

(2) Neubeger, E., "Internal Migration: A Comparative Systemic View", In: Brown, A.A and Neuberge, E (Editors), Internal Migration Perspective, Academic Press, New York, 1977, PP, 469, 470.

(3) علاء الدين عبدالخالق علوان، مرجع سبق ذكره، ص 356.

الذي خاض تجربة الهجرة لأوروبا أو يُفكر في الهجرة إليها – على المعلومات الخاصة بدولة المقصد، حيث شَكّل الأقارب والأصدقاء كمصدر للمعلومات (94.3%) من جُملة المصادر، بينما

شَكَّلت المصادر الأخرى "القراءات العامة، ووسائل الإعلام، والإنترنت، والسفارات، والسُلطات المصرية، وغيرها" النسبة القليلة المتبقية[1]. وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أنه من المرجح أن يكون الوزن النسبي لبعض مصادر المعلومات – المتعلقة بدُول المقصد أو برحلة الهجرة وتكلفتها – مثل الإنترنت ووسائل الإعلام ووسائل الاتصالات الحديثة قد زادت نسبتها خلال السنوات العشر الأخيرة.

ويُعد دُور الأقارب والأصدقاء مُهماً في رحلة الهجرة غير الشرعية بعد وُصول المهاجر إلى دولة المقصد، فبمُجرد وُصول المهاجر من قُريته إلى مدينة من المدن بدولة المقصد، كمدينة تورينو أو ميلانو الإيطاليتين أو العاصمة الألمانية برلين، يجد من ينتظره من الأقارب، ويصطحبه إلى أحد المنازل الكبيرة المؤجر بالكامل لأحد المهاجرين من القُرية نفسها، ويتكون المنزل في الغالب من ثمان إلى عشر شُقق، وتستوعب الشقة الواحدة ما بين (20–25 مُهاجراً). ويقوم الأقارب والأصدقاء بإرشاد المهاجرين الجُدد بمجموعة من النصائح والممنوعات وكيفية التهرب من الكمائن الأمنية وطُرق التجول في المدينة، لحين إلحاقهم بعملٍ غير رسمي عند أحد المصريين أو العرب أو حتى الإيطاليين أو الألمان. ويكون الأجر في العمل غير الرسمي مُنخفضاً، ويظل كذلك حتى يتم تسوية أوضاعهم والحُصول على الإقامة الرسمية[2].

ب) انتشار شبكات تهريب المُهاجرين :

يُعد انتشار شبكات تهريب المهاجرين أحد العوامل المساعدة في نشأة ظاهرة الهجرة غير الشرعية واستمرارها وتضخمها. وعلى ذلك، قد يشمل تحليل ظاهرة الهجرة غير الشرعية تحليلاً لشبكات الهجرة في دولة الأصل، والاتصال بينها وبين المهاجرين في دُول الوصول. وقد وُثق جيداً في أدبيات الهجرة، أن تلك الشبكات تلعب دوراً رئيساً في تنشيط تيارات الهجرة[3]. وتُوجد شبكات لتهريب المهاجرين في أوروبا، مثل "عصابة كامورا" (Camorra Gang) في إيطاليا التي ظهرت في مُنتصف القرن التاسع عشر في نابلي، وشكلت جماعات لها في المدن، واستمر تزايد نُفوذها. وتمتلك هذه العصابة أكثر من مائة جماعة، وسبعة آلاف عضو تقُريباً، مما جعلها أكبر ـــــ

(1) وزارة القوى العاملة والهجرة، مرجع سبق ذكره، جدول 4.3، ص 32.

(2) علاء الدين عبدالخالق علوان، مرجع سبق ذكره، ص 361.

(3) Zohry, A., A Proposed Framework for the Study of Illegal Migration, op. cit., p. 7.

مجموعة للجريمة المنظمة في إيطاليا. وتورطت "كامورا" – وما زالت – في جرائم غسيل الأموال والابتزاز وتهريب الأجانب والسرقة والخطف والفساد السياسي والتزوير[1]. وتُقدر الشرطة الأوروبية (Europol) – اعتماداً على بيانات الدُّول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي – أن نحو نِصف مليون

شخص يدخلون الاتحاد الأوروبي سنوياً بطريقة غير شرعية، ويُعتقد أن نِصف هذا العدد تتم مُساعدته من قبل جماعات الجريمة المنظمة. ويزداد مُشاركة هذه المنظمات في عملية تسهيل الهجرة غير الشرعية، كما تُعد تجارة مُربحة بشكلٍ كبيرٍ[2]. وأصبحت هناك شبكات عالمية مُنظمة للاتجار بالبشر، ويتم التسويق لها بكفاءة، وتلعب التكنولوجيا دوراً كبيراً ومُؤثراً في تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية، حيث أدت إلى سُهولة تزوير التأشيرات وجوازات السفر.

ويُدر الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين بالطُرق غير الشرعية عائداً كبيراً للقائمين على شبكات التهريب والسماسرة، لذلك تُواجه الدُّول صُعوبات عديدة في السيطرة على انتشار هذه الشبكات. وتُشير بعض التقديرات إلى أن اقتصاديات الهجرة غير الشرعية على مُستوي العالم تبلغ سنوياً نحو 12 بليون يورو[3]. وقد اعتبرت المنظمة الدولية للهجرة تجارة المهاجرين وتهريبهم في صُعودٍ، عندما وجدتها تُدر عائداً كبيراً في البوسنة والهرسك، يصل إلى 70 مليون جنيه إسترليني في العام الواحد[4]. ويُؤدي ذلك العائد الكبير إلى تطور هذه الشبكات وانتشارها واتساع نطاقها الجُغرافي، خاصة في ظل حاجة سُوق العمل الأوروبي للمزيد من العمالة.

ج) تطور وسائل النقل والاتصالات :

شهدت وسائل النقل المختلفة (البرية أو البحرية أو الجوية) تطوراً كبيراً خلال العُقود القليلة الماضية، وأصبحت أكثر يُسراً وأماناً مما كانت عليه في الماضي، وأدي ذلك إلى توفير العديد من الطُرق والوسائل البديلة أمام المهاجرين، الأمر الذي ساهم في زيادة أعداد الراغبين في الهجرة غير الشرعية من مصر في السنوات الأخيرة. وبالمثل، شهد عالم الاتصال طفرة كبيرة خلال العقدين الأخيرين،، بحيث أصبح من السهل جداً التواصل بين الناس من دُول مُختلفة بل ومن قارات مُختلفة، الأمر الذي ساعد الشباب المصري – الراغب في الهجرة إلى أوروبا – في التواصل مع أصدقائه أو أقاربه أو معارفه بالدُّول الأوروبية، ومعرفة مدي نجاح تجاربهم وتفادي الأخطاء والسلبيات التي وقعوا فيها.

---

(1) FBI (Federal Bureau of Investigation), "Organized Crime – Italian Organized Crime", World Wide Web Document at: http://www.fbi.gov/about-us/investigate/organizedcrime/italian_mafia

(2) Bruggeman, W., Illegal Immigration and Trafficking in Human Beings Seen as a Security Problem for Europe, September 2002, p.1.

(3) ناصر حامد، مرجع سبق ذكره، ص 189.

(4) Talani, L. S., op. cit., p. 88.

د) العوامل الشخصية :

ثمة عوامل شخصية تجعل الفرد مُؤهلاً أكثر من غيره للهجرة غير الشرعية من مصر إلى

أوروبا، ويُعد ذلك تحليلاً للعوامل على مُستوي الفرد المهاجر أو الفرد الذي يعتزم الهجرة، ويشمل هذا المستوي من تحليل العوامل، الإطار الاجتماعي–الديموغرافي للأفراد المهاجرين أو المحتمل هجرتهم، ويضم هذا الإطار تحليلاً لخصائصهم مثل: العُمر والنوع والتعليم والحالة العملية والحالة الزواجية[1]. فعلى سبيل المثال، لُوحظ من دراسة الحالة التعليمية ارتفاع نسبة أصحاب المؤهلات المتوسطة والجامعية بين المهاجرين هجرة غير شرعية من مصر إلى أوروبا؛ وأتضح من دراسة التركيب النوعي والتركيب العُمري أن أغلبية المهاجرين من الشباب الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين عشرين لأربعين سنة، وتبين من دراسة الحالة الزواجية أن أغلب المهاجرين كانوا من المتزوجين ومن الذين لم يسبق لهم الزواج، كما لُوحظ من دراسة مناطق إرسال المهاجرين أن مُعظمهم ينتمون لقُرى من الوجه البحري. وعلى ذلك، يكون الشباب بالريف المصري من أصحاب التعليم المتوسط أو الجامعي سواء كانوا مُتزوجين أو لم يسبق لهم الزواج أكثر تأهيلاً واستعداداً للهجرة غير الشرعية من مصر إلى أوروبا دون غيرهم من الفئات العُمرية والتعليمية والزواجية.

أضف إلى ذلك، أن ثمة جوانب مُهمة تتعلق بشخصية الفرد نفسه، مثل شُعوره بالاغتراب وضِعف الانتماء، حيث ذُكر أن ذلك يقع ضمن العوامل المتعلقة بالفرد والدافعة على الهجرة غير الشرعية من مصر، إذ يشعر بعض الشباب بالاغتراب الداخلي نتيجة عدم القُدرة على التكيف مع الأُسرة والأصدقاء، كما قد يكون لدي بعض الشباب ضعف في الانتماء بسبب قُصور برامج التنشئة الاجتماعية وعدم التماسك الأُسري[2]. وتضم العوامل الشخصية المتعلقة بالفرد – كذلك – تطلعات الفرد وأحلامه وتقليد الآخرين وقُدرته على المغامرة والمخاطرة، فقد لُوحظ أن كثيراً من الشباب الذي خاض تجربة الهجرة غير الشرعية من مصر إلى أوروبا أو يعتزم خوضها لديه أحلام وتطلعات للثراء السريع وتكوين ثروة كبيرة، ولدي بعضهم الرغبة في تقليد من حولهم بالقُرية من الذين خاضوا هذه التجربة ونجحوا فيها، كما يتمتع الكثير منهم بالمغامرة والمجازفة وتحمل المواقف الصعبة والخطرة ولديه القُدرة على التعامل مع مثل هذه المواقف.

---

(1) Zohry, A., A Proposed Framework for the Study of Illegal Migration, op. cit., p. 7.

(2) مجلس الشوري، الهجرة غير الشرعية، مرجع سبق ذكره، ص 7.

الفصل الرابع

الآثار المُترتبة على الهجرة غير الشرعية ومُجابهتها ومُستقبلها

يعرض هذا الفصل لبعض الجوانب المهمة من ظاهرة الهجرة غير الشرعية من مصر إلى أوروبا، التي تُفيد المجتمع وصانعى القرار والمخططين والمسئولين، فيُناقش – في البداية – الآثار والنتائج التي تترتب على هذه الظاهرة، ثم يُحلل الطُرق الأمنية والتنموية التي تبنتها الدولة في مُجابهتها، ثم يعرض لتصورٍ عن مُستقبلها من خلال تقدير حجمها وتحديد أساليب التعامل معها في المستقبل.

أولاً : الآثار المُترتبة على الهجرة غير الشرعية.

هناك العديد من النتائج والآثار التي تترتب على حركة الهجرة غير الشرعية من مصر إلى أوروبا، بعضها سلبي والبعض الآخر إيجابي، ولكن تتعدد وتتنوع الآثار السلبية لهذا النوع من الهجرة، ويفوق تأثيرها الآثار الإيجابية، ويرجع ذلك إلى اتساع مجال الآثار السلبية، حيث يشمل مُجتمع الأصل ومُجتمعات الوُصول وأُسرة المهاجر والمهاجر نفسه، في حين يقتصر تأثير الآثار الإيجابية على المهاجر نفسه في كثيرٍ من الأحيان.

أ) الآثار السلبية :

تتعدد الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية من مصر إلى أوروبا، حيث تشمل: الآثار الاقتصادية (خسائر الاقتصاد المصري، وخسائر المهاجرين الاقتصادية، وارتفاع أجر العامل وأسعار الأرض بالريف)، والآثار الأمنية (الاعتقال والحبس، والتمييز ضد المسلمين، والمساهمة في ارتفاع مُعدل الجريمة في أوروبا)، والآثار السياسية (توتر العلاقات بين الدُول)، والآثار الاجتماعية، ثم ظاهرة الاتجار بالبشر.

1- الآثار الاقتصادية :

يتعرض الاقتصاد المصري لخسارة كبيرة نتيجة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا؛ ويتعرض الكثير من المهاجرين لخسائر اقتصادية أُخري كبيرة؛ وينتج عن هذه الظاهرة – كذلك – ارتفاع في أجر العامل الزراعي وأسعار الأرض بالريف. وفيما يلي عرض تفصيلي للآثار الاقتصادية السلبية التي تقع على الاقتصاد المصري وعلى بعض المهاجرين.

- خسائر الاقتصاد المصري : يتعرض الاقتصاد المصري لخسائر كبيرة بسبب الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، وتضم هذه الخسائر: فاقد العُملة الصعبة، وفاقد تكلفة التعليم. فبالنسبة للفاقد من العُملة

الصعبة، فيحدث عندما يقوم المهاجرون بدفع مبالغ مالية كبيرة من العُملات الصعبة بصفةٍ عامةٍ أو من الدولار أو اليورو بصفةٍ خاصةٍ للمُهربين سواء في دُول العُبور أو في دُول الوصول، الأمر الذي يضر بالاقتصاد المصري؛ لأنهم يعملون بذلك على خُروج عُملة صعبة من الأراضي المصرية إلى الخارج، وعدم استغلالها في منافذها المناسبة، مثل الاستيراد. أما بالنسبة للفاقد في تكلفة التعليم، فيحدث نتيجة تخلف بعض المصريين الذين حصلوا على الماجستير أو الدكتوراه من أوروبا عن العودة بعد انتهاء مُهمتهم العلمية، وبذلك يضيع على الدولة ما أنفقته أثناء تعليمهم في المراحل التعليمية المختلفة حتى حصلوا على الدرجة الجامعية الأولى. وبدلاً من أن يعود – على المجتمع – استثماره في تعليم هؤلاء المهاجرين، إذ به يفقد هذا العائد، ويفقد – كذلك – رأس المال الذي أنفقه في تعليمهم، وبذلك يذهب هذا العائد والاستثمار إلى بعض الدُّول الأوروبية.

ويكفي للتدليل على الخسارة الكبيرة التي تحدث للاقتصاد المصري، أن الحُكومة المصرية رصدت 16 مليون جنيه لإيفاد ألفي مُعيد للدراسة بالخارج خلال الفترة الممتدة من بداية الستينيات إلى يناير عام 1975م، تخلف (12%) منهم عن العودة إلى مصر، خاصة الموفدين إلى الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا وكندا[1]. وقد أصبحت سياسة دُول الاتحاد الأوروبي تقوم على انتقاء أصحاب الكفاءات العلمية والمتميزين من الباحثين الوافدين وتشجيعهم على البقاء وعدم العودة لأوطانهم الأصلية، فكلما ارتفع مُستوي الكفاءات وزادت معارفها أصبح الاتحاد الأوروبي أكثر ميلاً لجذبها من خلال المزيد من الحوافز[2]. أضف إلى ذلك، أن بعض البيانات تُشير إلى اتجاه نسبة الذين يحصلون على جنسيات أجنبية من أصحاب الكفاءات العلمية نحو الارتفاع، فعلى سبيل المثال، زادت نسبة من حصلوا على الجنسية الأمريكية من الكفاءات العلمية المصرية من (24%) من المجموع الكُلي للدارسين هناك عام 1966م، إلى (30%) من المجموع عام 1969م[3]. ويُشير حُصول هؤلاء على الجنسية، إلى أن هناك احتمالاً كبيراً ببقائهم بالخارج وعدم العودة للوطن والاستقرار به، ويُعد ذلك فاقداً كبيراً للاقتصاد المصري. وتفقد الدولة الكثير من النفقات على إيفاد هؤلاء المبعوثين للحُصول على الماجستير والدكتوراه من الجامعات الأوروبية، نظراً لامتناعهم عن العودة للوطن.

---

(1) سامية حسن الساعاتي، مرجع سبق ذكره، ص 125.

(2) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، سياسات الهجرة المصرية إلى الاتحاد الأوروبي، مرجع سبق ذكره، ص 26.

(3) اعتماد محمد علام، مرجع سبق ذكره، ص 22.

وقد كان مُعدل امتناع المصريين المبعوثين بالخارج عن العودة بعد انتهاء دراساتهم مُرتفعاً خلال ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، حيث تبين من دراسة تناولت اتجاهات

الطلبة المبعوثين من الدُّول النامية للدراسة بالخارج – خاصة بالولايات المتحدة الأمريكية وكندا وفرنسا – حول العودة إلى أوطانهم عام 1974، أن مصر تصدرت دُول العالم الثالث من حيث امتناع طلبتها عن العودة من الخارج بعد انتهاء دراساتهم، حيث قرر (40%) من عينة الطلبة المصريين الإقامة بالدُّول التي يدرسون بها بشكلٍ نهائي وعدم العودة إلى مصر؛ بينما قرر (15%) العودة إلى مصر بشكلٍ نهائيٍ، وذكر (21%) أنه من المحتمل أن يقيموا بالخارج، و(9%) أنهم غير مُتأكدين من العودة، و(15%) أنه من المحتمل عودتهم إلى مصر[1].

أضف إلى ذلك، أن مصر واقتصادها يفقدان جزءاً غير قليل من القوي البشرية بسبب ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، وجميعهم من الشباب صغار السن. فلا يكاد يمر يوم إلا وتُخبرنا وسائل الإعلام المختلفة عن هلاك أو غرق أو فقد مصريين في البحر المتوسط سواء بالقرب من السواحل الأوروبية أو بالقرب من السواحل الليبية، نتيجة استخدامهم لقوارب قديمة مُتهالكة، لا تتحمل – غالباً – ظُروف الطقس المتقلبة، أو نتيجة نفاذ ما لدي المهاجرين من أغذية أثناء الرحلة، أو نتيجة لقتلهم من قِبَل قوات حرس الحُدود قبل دُخول دولة المقصد، أو موتهم في مُعسكرات الاحتجاز بسبب الظروف غير الآدمية هناك. وتبين من دراسة حجم الهجرة غير الشرعية فَقْد وغرق أكثر من ألفي مصري خلال أربع سنوات فقط (2006–2009)، ويعكس الرقم مدي الخسارة الكبيرة التي تحدث للاقتصاد المصري بسبب الهجرة غير الشرعية، إلى جانب فقدان أُسر كثيرة لعائلها الوحيد، أو أحد أفرادها الشباب.

- **خسائر المُهاجرين الاقتصادية :** يتعرض الكثير ممن يُحاول الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا لخسائر مالية كبيرة بسبب احتمالات النصب والاستغلال المادي التي قد يتعرضون لها سواء في مصر أو في دُول العُبور أو في دُول الوُصول. هذا بالإضافة إلى تحمل المهاجرين لمبالغٍ مالية كبيرةٍ نظير إتمام رحلة الهجرة والوُصول لدولة المقصد، ويضطر المهاجر – في الغالب – إلى الاستدانة من أهله أو أقاربه أو أصدقائه، ولا يتمكن من سداد هذه الدُيون إلا بعد تقنين وضعه القانوني في دولة المقصد، الأمر الذي قد يستغرق وقتاً طويلاً . فعلى سبيل المثال، تتراوح تكلفة رحلة هُروب الفرد الواحد إلى الاتحاد الأوروبي بين

---

(1) Glaser, W and Habers, C., "the Brain Drain: Emigration and Return", Pergamon Press, Oxford, 1978, pp. 26-27.

ثلاثة إلى خمسة آلاف يورو[1]. وقد زادت تكلفة الهجرة غير الشرعية من مصر إلى أوروبا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، حيث كانت أقل من 30 ألف جنيه مصري حتى عام 2001، ثم تراوحت بين (30 – 60 ألف جنيه) مُنذ عام 2002م[2]. كما تبين من

دراسة المسار الغربي "الليبي" أن الشخص الذي يقوم بعملية تهريب المصريين يتقاضي عن كُل واحد منهم – في المتوسط – ألفي دولار مُقابل الرحلة من الأراضي الليبية وصولاً إلى جزيرة "لامبيدوسا".

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الشأن، أن المهاجر لا يتعرض لخسائر مادية أثناء رحلة الهجرة فقط، بل قد يتعرض لخسائر مادية بعد وُصوله لدولة المقصد وحُصولة على فُرصة عمل، حيث يعمل الكثير منهم في الاقتصاد غير الرسمي، الأمر الذي يُشجع بعض أصحاب العمل بدولة المقصد على انتهاك قوانين العمل دُون عُقوبة في الغالب، لأنهم يعلمون بأنه من المرجح ألا يُقْدِم العُمال الوافدون بالطُرق غير الشرعية على شكواهم للسُلطات المختصة[3].

- **ارتفاع أجر العامل وأسعار الأرض بالريف :** ينتج عن الهجرة غير الشرعية بعض الأضرار الاقتصادية التي تحدث للريف المصري، مثل ارتفاع أجر العامل في الأرض الزراعية وارتفاع سعر أراضي البناء بشكلٍ ملحوظٍ، ويترتب على ذلك أضرار أُخري مثل، تبوير الأرض الزراعية تمهيداً للبناء عليها. فقد تبين من نتائج الدراسة التي أُجريت عام 2006 على عينة من المهاجرين هجرة غير شرعية من بعض قُرى محافظات المنوفية والدقهلية والشرقية، أن (96%) من المبحوثين ذكروا أن هذه الهجرة أدت إلى ارتفاع أجر العامل الزراعي وارتفاع سعر الأراضي الزراعية ارتفاعاً كبيراً، وانخفاض الرغبة في العمل بالأرض الزراعية، وذكر (72%) أنها أدت إلى انخفاض حجم القوي العاملة الزراعية الأجيرة. وقد تسبب ذلك كُله في ارتفاع أسعار أراضي البناء، حيث وصل سعر المتر إلى أكثر من عشرة آلاف جنيه في مدينة شبين الكوم بالقُرب من الاستاد، ولم يقل عن ثلاثة آلاف جنيه للمتر في باقي القُرى[4]. وقد ارتفعت أسعار أراضي البناء بشكلٍ واضحٍ في قُرى: "نوسا الغيط" التابعة لمحافظة الدقهلية، و"ميت أم صالح" التابعة لمحافظة المنوفية، و"تطون" التابعة لمحافظة الفيوم، حيث ارتفع سعر المتر في الأطراف والمداخل الرئيسة في

---

(1) ناصر حامد، مرجع سبق ذكره، ص 189.

(2) علاء الدين عبدالخالق علوان، مرجع سبق ذكره، ص 356.

(3) International Organization for Migration, World Migration Report 2010, op. cit., p. 30.

(4) على فتحي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 550-555.

الأولى من (260 جنيهاً مصرياً) عام 1994 إلى (أربعة آلاف جنيه مصري) عام 2009، وفي الثانية من نحو (350 جنيه مصري) إلى (3500 جنيه مصري)، وفي الثالثة من (300 جنيه مصري) إلى ما بين (3000-4500 جنيه مصري) في العامين ذاتهما[1]. ويعكس ذلك

مدي الضرر الذي أصاب الريف المصري، ومدي العبء الذي يقع على كاهل أبناء الريف المقيمين ولم يخوضوا تجربة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، فالأرض يتم تبويرها وبيعها بغرض البناء وبأسعار مُرتفعة، وأُجور العُمال مُرتفعة، وهناك نقص في الأيدي العاملة الزراعية، إلى جانب ما يُعاني منه الريف من مُشكلات عديدة مثل: ارتفاع منسوب المياه الجوفية، وارتفاع أسعار التقاوي والسماد والمبيدات وغيرها.

2- الآثار الأمنية :

يترتب على ظاهرة الهجرة غير الشرعية من مصر إلى أوروبا بعض الآثار الأمنية السلبية، سواء التي تمس أمن المهاجرين (كالاعتقال والحبس، والتمييز ضد المهاجرين المسلمين)، أو التي تتعلق بالأمن في دُول الوُصول (المساهمة في ارتفاع مُعدل الجريمة في أوروبا). وفيما يلي عرض لهذه الآثار المختلفة.

- **اعتقال المُهاجرين وحبسهم:** يتعرض بعض المهاجرين لأمورٍ تمس أمنهم وحُريتهم، فقد يتم القبض عليهم أثناء مُحاولاتهم للتسلل ودُخول دولة من دُول الاتحاد الأوروبي، وعندئذٍ يكونون رهن الاعتقال، ويتم إيداعهم في السُجون أو في مراكز الاحتجاز. ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد، أن دُول الاتحاد الأوروبي قامت بإنشاء مراكز لاعتقال المهاجرين هجرة غير شرعية، الذين يتم القبض عليهم بالقرب من السواحل الأوروبية، حيث يتم احتجازهم لحين ترحيلهم إلى أوطانهم، ولا يُوجد بهذه المراكز أدني المعايير المطلوبة للاعتقال[2]. ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل يصل إلى مدي أبعد من ذلك، كما حدث عام 2008، عندما قامت حُكومات ألمانيا وفرنسا واليونان بفرض عُقوبات على المهاجرين هجرة غير شرعية، واعتقالهم دُون مُحاكمة، والتعدي على حُقوقهم الواردة في مواثيق حُقوق الإنسان وبروتوكولات واتفاقيات مُنظمة العمل الدولية[3]. ويحدث ذلك على الرغم من أن قرار الجمعية العامة للأُمم المتحدة رقم 3449 (xxx) تضمن : مُناشدة حُكومات الدُّول

---

(1) علاء الدين عبدالخالق علوان، مرجع سبق ذكره، ص ص 370-373.

(2) نادية ليتيم وفتحية ليتيم، مرجع سبق ذكره، ص 26.

(3) مركز الأرض لحقوق الإنسان، "عالم للحواجز لا للحقوق: العمال المهاجرين ضحايا تخلف أنظمة العمل بالخليج والحواجز الأوروبية"، مرجع سبق ذكره، ص 6.

الأعضاء، أن تنبه سُلطاتها الإدارية المختصة بالتعهد باحترام حُقوق الإنسان للعُمال المهاجرين، بما في ذلك الهجرات غير الموثقة أو غير النظامية، وحث حُكومات الدُّول الأعضاء على ضمان كُل التسهيلات ومُساعدة الهيئات الدبلوماسية والقنصلية المعتمدة في

دُولهم، لكي يتمكنوا من القيام بوظائفهم الخاصة بحماية حُقوق الإنسان للعمال المهاجرين والدفاع عنها، بما في ذلك غير الموثقين أو غير النظاميين[1].

- **التمييز ضد المُهاجرين المُسلمين:** قد يتعرض بعض المهاجرين المسلمين لتمييزٍ في بعض دُول الاتحاد الأوروبي، وقد زادت درجة هذا التمييز بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، ووصل الأمر إلى حد عدم تقبلهم ورفضهم كوافدين، مما قد يمس أمنهم واستقرارهم بتلك الدُول. فعلى سبيل المثال، كان التمييز ضد المسلمين مُنتشراً في إيطاليا بدرجة كبيرة، خاصة "التمييز العُنصري الثقافي" (Cultural Racialism)[2].
- **ارتفاع مُعدل الجريمة بأوروبا:** تنظر بعض الدُول الأوروبية للهجرة غير الشرعية بأنها ظاهرة تُؤثر على الأمن والاستقرار بها، وتُؤدي إلى ارتفاع مُعدل الجريمة، إلى جانب أنها تعكس عدم قُدرتها على فرض السيطرة على الحُدود بشكلٍ كاملٍ. وبذلك، تُعد الهجرة غير الشرعية ظاهرة غير مرغوب فيها بالنسبة للدُول الأوروبية، حيث تري أنها المسئولة عن بعض الجرائم[3]. وينظر الاتحاد الأوروبي لظاهرة الهجرة غير الشرعية على أنها ظاهرة تُشكل تهديداً لنظامه العام (الأمن)، علاوة على أنها ذات صلة وثيقة بالجريمة المنظمة والاتجار بالبشر[4]. ويعكس ذلك مدي العلاقة القوية بين ارتفاع مُعدل الهجرة غير الشرعية وارتفاع مُعدل الجرائم بدُول الاتحاد الأوروبي، ويُؤكد ذلك، أن إيطاليا اتهمت مائة ألف مُهاجر عام 2006م ببعض الجرائم الجنائية، كان مُعظمهم بدُون وثائق[5]. ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الشأن، أن مُقرر الأُمم المتحدة لحُقوق غير المواطنين أوصي في تقُريره النهائي بالآتي: "الوافدون وطالبو اللجوء – حتى أولئك الذين يُوجدون بالدولة بطريقة غير شرعية، والذين لديهم طلبات غير صالحة من وجهة نظر السُلطات – لا يجب مُعاملتهم كمُجرمين[6].

---

(1) United Nations General Assembly, United Nations General Assembly Resolution 3449 (xxx), op. cit., p. 90.

(2) Talani, L. S., op. cit., p. 215.

(3) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، "الهجرة المصرية إلى أوروبا: الواقع والتحديات"، مرجع سبق ذكره، ص 35.

(4) Van Dijck, D., op. cit., p. 15.

(5) Fasani, F., op. cit., p. 24.

(6) United Nations, the Rights of Non-citizens, E/CN.4/Sub.2/2003/23, Final Report of the Special Rapporteur, Commission of Human Rights, Economic and Social Council, New York, 26 May 2003, p. 11.

3- الآثار الاجتماعية :

يترتب على ظاهرة الهجرة غير الشرعية من مصر إلى أوروبا بعض الآثار الاجتماعية التي تُؤثر سلباً على المهاجر أو أُسرته، ويأتي في مُقدمة هذه الآثار الاجتماعية السلبية، فقد الأُسرة لعائلها الوحيد أو

أحد أفرادها الشباب في سن الإنتاج والعمل في حالة غرقه أو فقدانه أو اعتقاله واحتجازه في دولة المقصد لفترة زمنية طويلة، مما ينعكس سلباً على حال الأُسرة اقتصادياً واجتماعياً، خاصة إذا كان ممن استدانوا قبل سفرهم. وتشمل الآثار الاجتماعية السلبية – كذلك – ضَعف الترابط الأُسري، وتعرض الأبناء لمشاكل في التعليم، وتعرض الأُسرة لمشاكل مع الجيران. وقد رصدت الدراسة التي أُجريت على بعض قُرى محافظات المنوفية والدقهلية والشرقية عام 2006 بعض هذه الآثار الاجتماعية، حيث أعرب (98%) و(90%) و(64%) و(58%) و(52%) و(46%) من جُملة المبحوثين عن شُعورهم بالغُربة والوحدة، وضَعف الترابط بين الأبناء وعائلهم، وتعرض الأُسرة لمشاكل مع الجيران والأهل في ظل غياب عائلها، وانحرافات للأبناء وفشلهم في التعليم، وحُدوث حالات طلاق، وانعدام الثقة في أهالى الموطن الجديد أو بين المهاجرين وبعضهم على الترتيب[1].

4- الآثار السياسية :

قد تتسبب هجرة المصريين غير الشرعية وغيرهم من المهاجرين إلى أوروبا في بعض الآثار السياسية السلبية، مثل توتر العلاقات بين دُول الاتحاد الأوروبي. فقد نتج عن مُوجة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، انقسامات داخل الاتحاد الأوروبي، وتجسد ذلك في النزاع الفرنسي–الإيطالى، الذي حدث عندما تَمَكُن أكثر من 25 ألف مُهاجر هجرة غير شرعية من الوُصول إلى جزيرة "لامبيدوسا"، ومنح الحُكومة الإيطالية لمعظمهم بطاقات إقامة لمدة ستة أشهر، وبموجب هذه البطاقات يحق لهم التنقل بحُرية داخل البلدان الأوروبية الأعضاء في اتفاقية "شنجن"، وتسبب ذلك في الخلاف بين الدُّول الأوروبية خاصة بعد رفض فرنسا السماح لهؤلاء المهاجرين بعُبور الحُدود الفرنسية – الإيطالية، ثم إعلانها في 20 أبريل عام 2011 عن وقفٍ مؤقتٍ لأحكام اتفاقية "شنجن" وإغلاق حُدودها الساحلية مع إيطاليا، ووقف حركة القطارات بين مدينة "فينتيميلي" – آخر مدينة إيطالية قبل الحُدود الفرنسية – وجنوب شرقي فرنسا، مُستندة في ذلك إلى ما تنص عليه الاتفاقية ذاتها بمنحها الحق في إعادة تشغيل المراقبة في حُدودها السياسية، في حالة وُجود تهديد للأمن العام[2]. كما قد يتسبب هذا النوع من أنواع الهجرة في توتر العلاقات بين مصر ودُول العُبور ـــــ

(1) على فتحي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 551.

(2) أحمد طاهر، مرجع سبق ذكره، ص 104.

(ليبيا، وتونس، وسوريا، وغيرها) أو دُول الوُصول، خاصة الرئيسة منها (إيطاليا، واليونان، وفرنسا)، لأنها تُعد اجتيازاً للحُدود الدولية دُون وجه حق، ولأنها تتسبب في أضرارٍ عديدة لهذه الدُّول ولمواطنيها ورفاهيتهم ومُستويات معيشتهم.

4- الاتجار بالبشر :

قد تتطور ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى تجارة في البشر، ويحدث ذلك عندما يتم استغلال المهاجرين وانتهاك حُقوق الإنسان معهم، وقد يتعرض بعض الشباب المصري لمثل هذا النوع من التجارة. ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أن الاتجار بالبشر، أصبح ظاهرة عالمية، تحظى باهتمامٍ دولي في السنوات الأخيرة، ولكن لا توجد معلومات كافية لتحديد طبيعتها، ومن المستحيل تحديد أعداد الأشخاص الذين يتم الاتجار بهم في العالم سنوياً إلى أوروبا[1]. وقد مَيَزَ "برونسون ماكينلي" – مُدير عام مُنظمة الهجرة العالمية – بين الهجرة غير الشرعية وتجارة البشر، حيث ذكر أن الأولى تُشير إلى انتهاك قوانين الهجرة في البلد من جانب الضحية ومن يقومون بعملية التهريب؛ أما الثانية فتُشير إلى انتهاكٍ صارخٍ للحُقوق الإنسانية للضحية بواسطة أشخاص مُتورطين في هذه العمليات الإجرامية، والضحية في هذه الحالة مُعرضة للاستغلال الجسدي والنفسي، ولا تتمتع بأي حق قانوني، ولا تسري عليها قوانين العمل المتعارف عليها دولياً، وليس لها حق في الرعاية الصحية والعلاج[2].

وأكدت اتفاقيات حُقوق المهاجرين وحُقوق اللاجئين واتفاقيات مُنظمة العمل الدولية على عدة مبادئ، أهمها عدم التمييز بين المهاجر ومواطني الدولة، ونصت على ضرورة وقف الاتجار بحُقوق المهاجرين كتجنيد الأشخاص أو تهريبهم ونقلهم وإيوائهم بغرض استغلالهم عن طريق استخدام القوة والخطف والغش والخداع أو إساءة استخدام السُلطة، ويُحدد بروتوكول منع الاتجار، بأن الرضا ليس شرطاً لممارسة الاتجار بالأشخاص[3]. ووصلت الهجرة غير الشرعية من مصر إلى أوروبا إلى أبعادٍ خطيرةٍ عندما ضمت فئة الأطفال، كما تبين من دراسة مراحل تطور ـــــ

(1) Zahran, A.H.M., the Impact of Illegal Immigration on the National Security of European Destination Countries, Unpublished Master Thesis, Euro-Mediterranean Studies, Faculty of Economics & Political Science, Cairo University, Cairo, 2012, p. 87.

(2) سوسن حسين، "الاتجار بالبشر: الوجه القبيح للهجرة العالمية"، حوار مع- "برونسون ماكينلي: مدير عام منظمة الهجرة العالمية"، السياسة الدولية، المجلد 41، العدد 165، القاهرة، يوليو 2006، ص 90.

(3) مركز الأرض لحقوق الإنسان، "عالم للحواجز لا للحقوق: العمال المهاجرين ضحايا تخلف أنظمة العمل بالخليج والحواجز الأوروبية"، مرجع سبق ذكره، ص ص 5-6.

الظاهرة، حيث أتضح أن القائمين على تهريب المهاجرين بدأوا مُؤخراً في تفضيل تهجير الأشخاص الذين لم يتعد عُمرهم 18 سنة، حيث يستغلون ثغرة في القوانين الإيطالية، تقضي بعدم جواز ترحيل هؤلاء القُصر، وكان ذلك سبباً في ارتفاع سعر تهريب الطفل المصري من 25 ألف جنيه إلى 30 ألف جنية. ويُعد ذلك شكلاً من أشكال الاتجار بالبشر، رغم رضا المهاجر ورغبته في ذلك[1]. وقُدر عدد المهاجرين المصريين القُصر في أواخر العقد الأول من القرن الواحد والعشرين بأكثر من ألف

طفل[2].

ويذكر "برونسون ماكينلي" أن تجارة البشر هي الوجه القبيح لحركة الهجرة العالمية، وإحدى النتائج السلبية لموجات الهجرة غير الشرعية، حيث تُقْدِم أعداد كبيرة من البشر على الهجرة سعياً وراء فُرص أفضل للمعيشة في الخارج بسبب الفقر والتمزق الاجتماعي والتوترات السياسية والمصاعب الاقتصادية داخل أوطانهم، ولكن تعمل قلة عدد القنوات المفتوحة أمام الهجرة الشرعية على دفع الكثير إلى اللجوء إلى ما يُسمي بخدمات تهريب المهاجرين أو تُجار البشر، الذين لا يحترمون مُطلقاً أمن المهاجرين وحُقوقهم الأساسية[3]. وثمة عوامل تُؤدي إلى تطور ظاهرة الاتجار في البشر ونموها، هي: (1) العولمة وسُرعة تنقل الأشخاص والسلع وتطور تكنولوجيا المعلومات (2) الأرباح الناجمة عن هذه التجارة، حيث تحتل المركز الثالث (بقيمة 9.5 مليار دولار أمريكي) بعد تجارة المخدرات وتجارة السلاح (3) صُعوبة التعاون الدولي في مُكافحة تلك الجريمة (4) عدم مُعاقبة التُجار حالياً، فغالباً لا توجد تشريعات تتصدي لهذه المشكلة، وإن وجدت تكون غير مُناسبة أو غير قابلة للتنفيذ (5) الأزمة الاقتصادية العالمية وتسببها في البحث عن العمالة غير القانونية والرخيصة (6) سياسات الهجرة المتشددة التي قد تصب في صالح الاتجار بالبشر، فقد يضطر المهاجرون هجرة شرعية إلى اللجوء للهجرة غير الشرعية عندما تنتهي إقامتهم الشرعية بدولة المقصد، وعندئذٍ يكونوا عُرضة للاتجار بهم في ظل عدم قانونية وُجودهم على أراضي الدولة الأجنبية[4].

---

(1) عمرو محمد إبراهيم جاد، مرجع سبق ذكره، ص 80.

(2) مركز الأرض لحقوق الإنسان، "الهجرة غير القانونية في ظل الشراكة الأوروبية: شعار الحكومة الإيطالية – مت أو عد من حيث جئت"، مرجع سبق ذكره، ص 7.

(3) سوسن حسين، "الاتجار بالبشر: الوجه القبيح للهجرة العالمية"، مرجع سبق ذكره، ص 89.

(4) عاصم الداهش، "الاتجار بالبشر بين التجريم وآليات المواجهة والعلاقة بين الاتجار في الأفراد وتهريب الأشخاص"، إدارة مكافحة جرائم التزييف والتزوير، الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة – وزارة الداخلية، القاهرة، 2012، ص 29.

ب) الآثار الإيجابية :

تبين مما سبق أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية لها آثار سلبية عديدة سواء على المجتمع المصري ككل أو على أُسرة المهاجر أو على المهاجر نفسه، أما الآثار الإيجابية فتكاد تقتصر على المهاجر نفسه وأُسرته، حيث تشمل تحسن الدخل والظُروف المعيشية والمكانة الاجتماعية في القُرية بالنسبة للمُهاجر ولأُسرته. وفيما يلي عرض لهذه الآثار.

1- تحسن دخل المُهاجر وأُسرته :

يحدث في مُعظم حالات الهجرة غير الشرعية من مصر إلى أوروبا تحسن في دخل المهاجر وأُسرته. فقد لاحظت الدراسة التي أُجريت عام 2006 على عينة من المهاجرين هجرة غير شرعية من بعض قُرى محافظات المنوفية والدقهلية والشرقية، تحسن مُتوسط دخل المهاجرين وتحسن مُتوسط حجم الحيازة الزراعية لهم بعد الهجرة. فقد أعرب (92%) من المبحوثين عن حُدوث زيادة في الدخل السنوي للأسرة، وزيادة في حيازة المنازل، كما أعرب (76%) و(74%) و(70%) و(60%) و(52%) من المبحوثين عن حُدوث زيادة في حيازة الأرض الزراعية الملك، وحيازة الحيوانات، وحيازة الآلات الزراعية، وحيازة السيارات الملاكي، وحيازة السيارات نصف النقل على الترتيب[1]. ويحدث تحسن دخل أُسرة المهاجر بسبب التحويلات التي يُرسلها المهاجر لأُسرته، التي بلغت في أوائل القرن الواحد والعشرين (500 يورو) شهرياً بالنسبة للمصريين المهاجرين بإيطاليا[2].

2- تحسن الظُروف المعيشية للمُهاجر وأُسرته :

يحدث – كذلك – تحسن في الأحوال المعيشية للمُهاجر وأُسرته عقب الهجرة، ويظهر ذلك في تحسن مسكن المهاجر وتعليم أولاده والرعاية الصحية. فقد تبين من الدراسة التي أُجريت على عينة المهاجرين من قُرى المنوفية والدقهلية والشرقية، أن جميع المبحوثين تقُريباً (98%) أعربوا عن تغير منازلهم تماماً بعد الهجرة، حيث أُعيد بناؤها بالخرسانة المسلحة والطوب الأحمر، وتحسنت مرافقها (الكهرباء والمياه النقية)، وتحسنت دهاناتها وأرضيتها، وزاد عدد الغرف وأدوار المسكن. كما أعرب (94%) عن ارتفاع مُعدل الذهاب للطبيب عند المرض، وقل استعمال الوصفات الطبية البلدية أو توصيفات الصيادلة دون الذهاب للطبيب؛ وأعرب (69%) عن تحسن ـــــ

(1) على فتحي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 548.

(2) اندريا ستوكورو، مرجع سبق ذكره، ص 20.

المستوي التعليمي للأبناء واستكمالهم مراحل التعليم الجامعي[1]. وقد لُوحظ أن المهاجرين إلى مُدن ميلانو وتورينو وبرلين يقومون بإرسال تحويلات نقدية لذويهم في القُرية لبناء منازل جديدة لهم ولبناء بعض المنشآت التُجارية أو الصناعية في أطراف القُرية أو مناطق الإحلال والتجديد بوسط القُرية. فعلى سبيل المثال، تركزت مساكن المهاجرين من قُرية "نوسا الغيط" – الذين يُهاجرون إلى برلين – في وسط القُرية القديم، حيث تم إحلال مساكن جديدة محل القديمة– التي كان مُعظمها مبنياً بالطوب اللبن – وتركزت أيضاً في مناطق الامتدادات العُمرانية الجديدة في أطراف القُرية وعند مداخلها. وتتسم منازل المهاجرين بالاتساع مُقارنة بالمباني عُموماً في القُرية، حيث بلغ مُتوسط مساحة المبني

الخاص بالمهاجر (233 م2) في حين بلغ مُتوسط المبني بالقُرية (179.5 م2) عام 2008. كما تركزت مساكن المهاجرين من قُرية "ميت أم صالح" – الذين يُهاجرون إلى مدينة تورينو – ومن قُرية "تطون" – الذين يُهاجرون إلى مدينة ميلانو – في أطراف القُرية، خاصة بمداخلها الرئيسة[2].

3- تحسن المكانة الاجتماعية للمُهاجر وأُسرته :

تتغير المكانة الاجتماعية للمُهاجر وأسرته في القُرية عقب الهجرة، حيث ينتج عن الهجرة تحسن في الأحوال المعيشية وزيادة الدخل والحيازة الزراعية. فقد أوضحت الدراسة التي أُجريت على المهاجرين من مُحافظات المنوفية والدقهلية والشرقية عام 2006 حُدوث تحسن واضح في مكانة المهاجر الاجتماعية وأُسرته بعد الهجرة، حيث أعرب (96%) و(92%) و(90%) و(88%) و(74%) من المبحوثين عن تحسن نظرة أهل القُرية للمبحوث عقب الهجرة، وزيادة التعامل مع ميسوري الحال بالقُرية، وتحسن التعامل مع المبحوث وأُسرته وعائلته، وازدياد التعامل مع العائلات الكبيرة والزواج من أبنائها، وأخذ رأي المبحوث في المناسبات المختلفة بالقُرية على الترتيب[3]. وبالطبع، يُؤدي هذا التحول في المكانة الاجتماعية للمُهاجر وأُسرته عقب الهجرة غير الشرعية، إلى تحفيز الكثير من شباب القُرية على الهجرة.

---

(1) على فتحي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 548-549.

(2) علاء الدين عبدالخالق علوان، مرجع سبق ذكره، ص ص 370-373.

(3) المرجع السابق نفسه، ص ص 548-549.

ثانياً : مُجابهة الهجرة غير الشرعية.

تُعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية من الظواهر الصعبة في مُجابهتها ليس بالنسبة لمصر فقط بل بالنسبة لكثيرٍ من دُول العالم، ومع ذلك فقد بُذلت بعض الجُهود في مصر للحد منها. وتتسبب هذه الظاهرة في العديد من الآثار السلبية سواء الاقتصادية أو السياسية أو الأمنية أو الاجتماعية، لذلك هناك العديد من الجُهود الدولية والمحلية التي بُذلت للحد منها من خلال المجابهة الأمنية، ومن خلال المجابهة بالتنمية المشتركة مع دُول المقصد.

أ) المُجابهة الأمنية :

تركزت الجُهود الدولية والمصرية لمجابهة الهجرة غير الشرعية على المجابهة الأمنية. فبالنسبة للمُجابهة الأمنية الدولية، فقد ركزت بشكلٍ أساسيٍ على ضرورة وقف الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا

بآليات أقل ما تُوصف بها أنها أمنية، حيث ركزت مُعظم المشروعات المشتركة بين الحُكومات الأوروبية وحُكومات شمال إفريقيا على الاتفاقيات الأمنية، التي تهدف إلى تسليم المهاجرين إلى حُكومات بلدانهم، أو تقوم بالدعم اللوجيستي لحُكومات شمال إفريقيا لتشديد الحراسة على الحُدود وتعقب المهربين والمهاجرين[1]. ويكفي في هذا الصدد الإشارة إلى أنه خلال تسعينيات القرن العشرين، تم توجيه (50%) تقُريباً من التمويل المخصص للمُساعدة التقنية ببرامج الاتحاد الأوروبي لشرق أوروبا إلى الهجرة غير الشرعية ومُراقبة الحُدود في الدُّول المرشحة[2].

وهناك عدة أمثلة على التنسيق والتعاون الدولي في المجابهة الأمنية، منها: الاتفاقية الأمنية بين ليبيا وإيطاليا، التي عُقدت بطرابلس عام 2007، وتقوم – بموجبها – ليبيا وإيطاليا بتنظيم دوريات بحرية عددها ست قطع بحرية، تقوم بعمليات المراقبة والبحث والإنقاذ في مواضع انطلاق قوارب المهاجرين وعُبورها، سواء بالمياه الإقليمية الليبية أو الدولية. كما تم إبرام اتفاقية أُخري بين تُونس وإيطاليا تقضي بأن تقوم إيطاليا بتزويد السُلطات التونسية بالمعدات والأجهزة والزوارق السريعة، وعقد دورات سنوية لأفراد الشرطة المتخصصين في مُكافحة الهجرة غير الشرعية بين البلدين. وعُقدت اتفاقيات أمنية مُماثلة بين بقية دُول شمال إفريقيا (الجزائر ومصر والمغرب) ودُول الاتحاد الأوروبي (خاصة فرنسا وإيطاليا وألمانيا وأسبانيا)[3]. وقد سبقت الإشارة إلى الإجراءات الأمنية الصارمة التي تبنتها بعض الدُّول الأوروبية مُؤخراً للحد من الهجرة غير الشرعية، كالمشروع الأسباني الممول من الاتحاد الأوروبي، الذي يهدف إلى بناء جدار حُدودي بارتفاع ستة أمتار، ومُجهز برادار وكاميرات، وأجهزة للرؤية في الظلام وبالأشعة تحت الحمراء.

---

(1) طارق عبد الحميد الشهاوي، مرجع سبق ذكره، ص 30.

(2) Adamson, F.B., op. cit., p. 4.

(3) نادية ليتيم وفتحية ليتيم، مرجع سبق ذكره، ص 27.

أما فيما يتعلق بالمجابهة الأمنية المصرية، فقد بذلت الجهات الأمنية – وما زالت تبذل – جُهوداً كبيرة لمكافحة هذه الظاهرة، وتَتَّبع هذه الجهات خطة مُحددة تقوم على مجموعة من البنود[1]. ويعكس الشكل (14) المجابهة الأمنية لظاهرة الهجرة غير الشرعية من مصر خلال الفترة السابقة، إذ يُوضح تطور عدد القضايا وعدد المتهمين[2] بسبب الهجرة غير الشرعية من مصر خلال الفترة (2002–2012م)، حيث يُلاحظ أن عدد القضايا وعدد المتهمين ارتفعا ارتفاعاً ـــــ

(1) تتمثل **بُنود خطة الجهات الأمنية لمُجابهة الهجرة غير الشرعية عبر المنافذ الرسمية** في: (1) تكثيف التحريات وتجنيد المصادر السرية لضبط العناصر النشطة في تزوير التأشيرات والإقامات وجوازات السفر واتخاذ اللازم قِبَلَهم (2) التنسيق بين مباحث أمن الدولة وقُنصليات بعض الدُّول الأجنبية الموجودة في مصر، لفحص ما يُقدم إليهم من مُستندات مُزورة بمعرفة راغبي السفر إلى الخارج، وتحديد مصدر تزويرها واتخاذ اللازم قِبَلَهم (3) عمل نشرات فنية ومُصورة بما يرد لـ "إدارة مُكافحة جرائم التزييف والتزوير" من معلومات عن جوازات السفر وتأشيرات الدُخول المزورة المنسوبة للعديد من الدُّول وتوزيعها على منافذ الوُصول والسفر للاسترشاد بها عند فحص الحالات

المشتبه فيها بتلك المنافذ (4) تدريب الضُباط العاملين في المنافذ "البرية والبحرية والجوية" على أحدث وسائل التزوير وكيفية اكتشافها (5) تشديد إجراءات الرقابة وتوسيع دائرة الاشتباه حول المغادرين عبر منفذي السلوم البري إلى ليبيا وأسوان النهري إلى السودان، وميناء القاهرة الجوي للمُغادرين إلى دُول أمريكا الجنوبية بخطوط ترانزيت بإحدى الدُول الأوروبية.

وتتمثل **بنود خطة الجهات الأمنية لمُجابهة الهجرة غير الشرعية عبر المنافذ غير الرسمية** في: (1) مُتابعة العناصر النشطة والوسطاء والسماسرة في هذا المجال وضبطهم واتخاذ اللازم قِبَلَهم (2) مُشاركة "إدارة مُكافحة جرائم التزييف والتزوير" مجموعة العمل المشَكَّلَة من الجهات الأمنية في استقبال ومُناقشة المرحلين إلى مصر من الخارج، لمعرفة أساليب تهريبهم وتحديد القائمين على عمليات التهريب ومحال إقامتهم واتخاذ اللازم قِبَلَهم (3) التنسيق بين "إدارة مُكافحة جرائم التزييف والتزوير" ومجموعة المخابرات والأمن بحرس الحُدود، وهي الجهات المنوط بها ضبط حالات التسلل عبر المنافذ غير الشرعية بالشواطئ المصرية (4) تفعيل دُور إدارات البحث الجنائي بالمديريات بالتنسيق مع قسم مُكافحة الهجرة غير الشرعية بقطاع مصلحة الأمن العام لملاحقة القائمين على هذا النشاط (5) الاستعانة بوسائل المساعدات الفنية في رصد تحركات العناصر النشطة....راجع: (عاصم الداهش، "الهجرة غير الشرعية: أسبابها وآثارها السلبية وطرق مواجهتها"، مرجع سبق ذكره، ص ص 4-5).

(2) تجدر الإشارة في هذا الشأن إلى أن المتهمين هم الأشخاص القائمون على تهريب الشباب المصري إلى الخارج بالطُرق غير الشرعية، وليسوا الشباب المهاجر، حيث إنه لا يتم عمل قضايا للمُهاجرين الذين تم ترحيلهم من دُول المقصد، وإنما ما يتم معهم هو مُجرد تحقيق لمعرفة القائمين على تهريبهم فقط..... (مُقابلة شخصية مع العميد/ عاصم الداهش – مُدير إدارة مُكافحة جرائم التزييف والتزوير/ بالإدارة العامة لمباحث الأموال العامة / بوزارة الداخلية، في يوم الأحد الموافق 2013/5/26م).

ملحوظاً في نهاية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، وهي تُمثل الفترة التي وصل فيها عدد المهاجرين هجرة غير شرعية من مصر إلى قمته أيضاً، مما يدل أن ثمة علاقة مُوجبة بين ارتفاع مُعدل الهجرة غير الشرعية من مصر وعدد القضايا والمتهمين بقضايا هجرة غير شرعية، الأمر الذي يعكس – كذلك – تكثيف الجهات الأمنية لجُهودها عند تعدد مُحاولات الهجرة غير الشرعية.

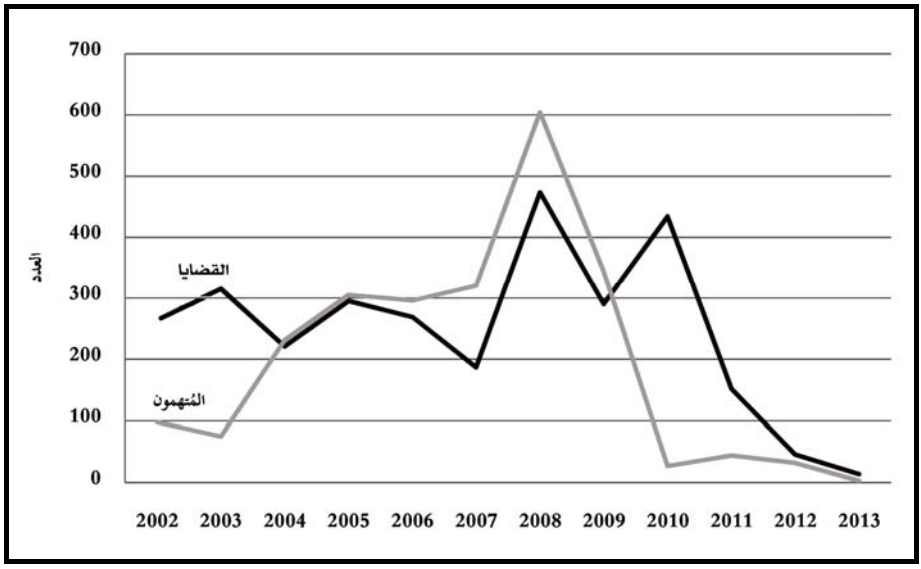

المصدر: الباحث اعتماداً على بيانات: إدارة مُكافحة جرائم التزييف والتزوير، "بيان إحصائي بعدد القضايا وعدد المتهمين خلال الفترة من 2002/1/1 وحتى 2013/4/30"، الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة، وزارة الداخلية، القاهرة، 2013.

شكل (14) : تطور عدد القضايا والمتهمين بسبب الهجرة غير الشرعية من مصر خلال الفترة (2002–2012م).

كما يتضح تراجع عدد القضايا والمتهمين بعد عام 2010، ويُفسره المسئولون بـ "إدارة مُكافحة جرائم التزييف والتزوير" بنجاح الإدارة في إحباط العديد من عمليات تهريب المهاجرين وضبط القائمين عليها بالتنسيق مع الجهات الأمنية الأُخرى، الأمر الذي نتج عنه انحسار ظاهرة الهجرة غير الشرعية من مصر في الآونة الأخيرة تدريجياً[1]. ويمكن أن يرجع – كذلك– إلى القُيود الأمنية الصارمة التي فرضتها دُول المقصد في السنوات الأخيرة. ومما تجدر الإشارة إليه ـــــ

(1) عاصم الداهش، "الهجرة غير الشرعية: أسبابها وآثارها السلبية وطرق مواجهتها"، مرجع سبق ذكره، ص 6.

في هذا الصدد، أنه لا يجب الاعتماد على المجابهة الأمنية اعتماداً كُلياً في مُكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية من مصر، وإنما يجب البحث عن أساليب أُخرى تهدف إلى حل مشاكل الشباب المصري خاصة بالريف، وتضع أمامه بدائل شرعية، وتجعله يرفض هذه الفكرة.

ب) المُجابهة بالتنمية المُشتركة مع دُول المقصد :

لم تُحقق الجُهود الأمنية ما هدفت إليه من إيقاف ظاهرة الهجرة غير الشرعية من مصر أو الحد منها بشكلٍ كبيرٍ، لذلك كان لابد من المجابهة على أساس التنمية الاقتصادية–الاجتماعية المشتركة مع دُول الوصول، التي تُراعي الأبعاد الاقتصادية–الاجتماعية للمُهاجرين والظروف التي دفعتهم على هذا النمط من الهجرة، والعمل من خلال التنسيق والتعاون بين الدُّول المصدرة للهجرة والمستقبلة لها على تنمية المناطق الطاردة، وتدريب المهاجرين وتأهيلهم قبل الهجرة. وهناك عدة أمثلة تدل على تبني هذا الأسلوب من أساليب مُجابهة الهجرة غير الشرعية، منها الاتفاقيات التي سبقت الإشارة إليها، كالاتفاقيات التي عقدتها مصر مع أوروبا، كاتفاقية الشراكة الأُوروبية–المتوسطية؛ وكذلك إعلان برشلونة عام 1995م، الذي تضمن ثلاثة محاور (سياسية/أمنية، واقتصادية/تُجارية، واجتماعية/ثقافية/إنسانية). ويعكس ذلك، أن هذا الأسلوب من المجابهة، بدأ مُبكراً مع بدايات زيادة أعداد المهاجرين. كما يُلاحظ أيضاً أن هذا الإعلان لم يُركز على الجانب الأمني فقط، بل تضمن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية. ومن المرجح أن الدُّول الأوروبية لم تقم بتفعيل بُنود هذه الاتفاقيات، بدليل زيادة حجم الهجرة غير الشرعية من مصر بعد هذه الاتفاقيات.

وتشمل الأمثلة – كذلك – الاجتماع الذي عُقد في ليبيا أواخر عام 2006 لوزراء ومُمثلي وزارات الخارجية والداخلية والقوي العاملة لأكثر من مائة دولة من دُول الاتحاد الأوروبي والإفريقي، بهدف وضع إلية لمعالجة الهجرة غير الشرعية. وطرحت مصر فيه رؤيتها، وهي: "أن أحد أهم الأسباب التي تدفع الشباب للهجرة هو البحث عن عملٍ، لذا يجب على دُول الاتحاد الأوروبي مُساعدة هؤلاء الشباب في إيجاد فُرص للعمل". كما دعت مصر إلى دعم جُهود التنمية في الدُّول المصدرة للهجرة، ودعم القنوات الشرعية لهذه الظاهرة، والتعاون في بناء قُدرات الأجهزة الوطنية المعنية بمحاربة هذه الظاهرة في الدُّول المصدرة، وتقنين أوضاع المهاجرين هجرة غير شرعية، وتنظيم حملات إعلامية حول الآثار السلبية للظاهرة والتعاون في مجال مُراقبة الحُدود، وإمداد الدُّول المصدرة للهجرة بالمساعدات المالية والفنية اللازمة لذلك. واقترحت مصر على العديد من رؤساء الوفود الأوروبية مشروعاً يهدف إلى ربط سُوق العمل المصري بسُوق العمل الأوروبي، يكون في شكل اتفاقية تعاون في مجال تأهيل المهاجرين وتدريبهم مهنياً ولُغوياً قبل الهجرة لتيسير عملية اندماجهم في مُجتمع الوُصول[1].

وتتضمن خطة العمل المصرية الأوروبية، بعض الإجراءات الخاصة بقضايا الهجرة (الهجرة الشرعية والهجرة غير الشرعية، وإعادة الدُخول، والتأشيرة، واللجوء)، وتشمل هذه الإجراءات: (1) إقامة حوار شامل ومُتوازن مع مصر حول القضايا المتعلقة بالهجرة – بما في

ذلك الهجرة الشرعية والموسمية – ووضع المصريين المهاجرين والعاملين المصريين المقيمين في أوروبا بشكل قانوني، وهجرة العُقول، واللجوء، وحركة الناس، والسيطرة على الهجرة غير الشرعية والعودة، والتأشيرة (2) رصد ظاهرة الهجرة وتحليلها: التعاون مع المبادرات الأورو–مُتوسطية في مجال البُحوث حول الهجرة، ومع اتحاد البُحوث التطبيقية حول الهجرة الدولية على وجه الخُصوص (3) تعزيز إمكانات مصر للاستفادة من البرامج المجتمعية والبرامج الأوروبية التي تهدف إلى توفير المساعدة المالية والتقنية لدُول العالم الثالث في مجالات الهجرة واللجوء على وجه الخصوص (4) تعزيز المناقشات بين مصر والدُّول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حول الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية لقضايا الهجرة، إلى جانب البُعد الأمني. وتضمن الخطة – كذلك – التعاون في مُكافحة الهجرة غير الشرعية إلى مصر والاتحاد الأوروبي، ويتم ذلك من خلال الإجراءات الآتية: (1) تبادل المعلومات والخبرات حول حركات الهجرة، والهجرة غير الشرعية بما في ذلك حجم الهجرة غير الشرعية إلى مصر وعبرها (2) مُتابعة ودعم الجُهود الرامية إلى منع الهجرة غير الشرعية إلى مصر والاتحاد الأوروبي ومُكافحتها (3) إقامة حوار وتعاون للحد من تدفقات الهجرة غير الشرعية، بما في ذلك الإطار الإقليمي[2]. ويُضاف إلى هذه الأمثلة، مُؤتمر باريس في نوفمبر عام 2008، الذي سبقت الإشارة إليه، وشاركت فيه دُول الاتحاد الأُوروبي وشمال إفريقيا بما فيها مصر، وتوصلوا إلى برنامج للتعاون يخص الفترة الممتدة من عام 2009 إلى عام 2011، يقوم على تنظيم الهجرة الشرعية ومُكافحة الهجرة غير الشرعية وتعزيز التنسيق والربط بين الهجرة والتنمية.

---

(1) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، سياسات الهجرة المصرية إلى الاتحاد الأوروبي، مرجع سبق ذكره، ص ص 18-19.

(2) Eu/Egypt Action Plan, Available online at:
http://ec.europa.eu/world/enp/pdf/action_plans/egypt_enp_ap_final_en.pdf

ثالثاً : الرؤية المُستقبلية للهجرة غير الشرعية.

تحدث الهجرة غير الشرعية نتيجة لمجموعة كثيرة من العوامل المتشابكة والمترابطة، مما يجعل عملية التكهن بمستقبلها من الأُمور الصعبة على الباحثين، ولكن يُمكن الاعتماد على بعض المتغيرات التي تُؤثر فيها في الوقت الراهن، وبعض المتغيرات المحتملة في المستقبل للوُصول إلى تصورٍ عن اتجاه الظاهرة وحجمها في مصر خلال السنوات القليلة القادمة. وفيما يلي عرض لتقدير حجم الظاهرة المتوقع في المستقبل، وأساليب التعامل معها مُستقبلاً.

أ) تقدير حجم الهجرة غير الشرعية :

يتوقف حجم ظاهرة الهجرة غير الشرعية من مصر إلى أوروبا واتجاهاتها في المستقبل على عوامل الدفع والجذب الحالية ومدي استمرار تأثيرها في المستقبل أو تغير هذا التأثير ارتفاعاً أو انخفاضاً. وقد أتضح أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية هي احدي الظواهر العالمية، أي تتأثر بالتغيرات والأزمات الاقتصادية والسياسية العالمية، ولا يتوقف تأثرها عند التغيرات المحلية فقط. لذلك، يجب أن يُؤخذ في الاعتبار عند تقدير حجم الظاهرة في المستقبل، الظروف الاقتصادية والسياسية العالمية المحتملة في السنوات القليلة القادمة. وعلى ذلك، هناك احتمالان لحجم الهجرة غير الشرعية من مصر إلى أوروبا خلال السنوات القليلة القادمة، هما:

1- الثبات (خمسة آلاف مُهاجر سنوياً) :

يذهب الاحتمال الأول إلى التوقع بثبات عدد المهاجرين هجرة غير شرعية من مصر إلى أوروبا سنوياً، أي يظل عند مُستواه الذي قدرته الدراسة الحالية ورجحته للفترة (2001-2013م) (خمسة آلاف مُهاجر سنوياً تقُريباً). وقد يتحقق هذا الاحتمال إذا توافرت عدة شروط، أهمها: استمرار ثبات الأحوال الاقتصادية والسياسية والأمنية العالمية على حالها دون تغيير صُعوداً أو هُبوطاً؛ وبالمثل، ثبات الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية المحلية على حالها دُون تحسن أو تراجع؛ واستمرار الحُكومة في عدم الاهتمام الكافي بالريف المصري أو إهماله، وعدم تنمية القُرى المصرية وحل مشاكل شبابها، وأن نتائج المشروعات التنموية التي بدأت مُنذ فترة لا يكون لها مردود إيجابي على الطبقات الفقيرة. وبالتالى، ومن المتوقع في ظل هذه الظُروف، أن تستمر مُحاولات الشباب المصري – خاصة بالريف – للهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، هرباً من الفقر والبطالة، وأملاً في العمل وتحسين مُستوي المعيشة.

2- الزيادة (ستة آلاف مُهاجر سنوياً) :

يذهب الاحتمال الثاني إلى التوقع بزيادة عدد المهاجرين هجرة غير شرعية من مصر إلى أوروبا سنوياً، بحيث يُمكن أن يصل إلى نحو (ستة آلاف مُهاجر سنوياً)، أي يزيد قليلاً عن التقدير الذي عرضته الدراسة الحالية ورجحته للفترة (2001-2013م). وسيتحقق هذا الاحتمال بعدة شُروط، أهمها: استمرار أو زيادة التأثيرات السلبية للأزمة المالية العالمية التي حدثت عام 2008م على اقتصاديات الدُّول النامية، وأن يظل الوضع الاقتصادي كما هو على حاله الآن دُون تحسن، أو أن يتجه الأداء الاقتصادي إلى التراجع بصورةٍ أكبر (يُرجحه بعض الاقتصاديين)، فإن ذلك سيزيد مشاكل الشباب خاصة بالريف،

مما سيدفعهم للهجرة بمعدلات تفوق الماضي، على الرغم من احتمالية زيادة القبضة الأمنية على الحُدود وعلى السواحل المصرية، وبالرغم – كذلك – من زيادة إحكام الدُّول الأوروبية لقبضتها الأمنية أكثر من الوضع الحالى، فسوف تكون عوامل الدفع أقوي من ذلك كُله. لذلك من المتوقع أن يزيد مُعدل الترحيل والاعتقال والتعامل الشديد والعنيف من قبل دُول المقصد.

وتميل الدراسة إلى ترجيح الاحتمال الثاني لعدة أسباب، هي: أنه لا تُوجد مُؤشرات تُرجح تحسن أداء الاقتصاد العالمي خلال السنوات القليلة القادمة، الأمر الذي سينعكس بالسلب على اقتصاديات العالم النامي، لذلك توقعت المنظمة الدولية للهجرة عام 2009، ازدياد حجم الهجرة غير الشرعية نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية[1]؛ وأن القضاء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية سيكون أمراً صعباً، إذا لم يتم القضاء على كُل الظُروف التي تتسبب فيها[2]، مما يعني القضاء على البطالة والفقر وتحسن مُستويات المعيشة للمواطنين، وبالطبع من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، تحقيق ذلك في السنوات القليلة القادمة؛ كما أن مُؤشرات أداء الاقتصاد المصري تُشير إلى تراجعٍ واضحٍ، فيتضح من البيانات الحديثة الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء[3]، أن هناك تغيراً بالسلب في كثيرٍ من المؤشرات الاقتصادية المهمة، وفيما يلي عرض لبعضها:

- **الناتج المحلي الإجمالى** : انخفض مُعدل نموه بشكلٍ واضحٍ مُنذ الشهور الأخيرة لعام 2013 حتى بدايات عام 2014. فقد انخفض من (3.3%) في أواخر عام 2012/2011 إلى (1.5%) في أواخر عام 2013/2012. ثم انخفض – مرة أُخرى – من (2.6%) في بدايات عام 2013/2012 إلى (1%) في بدايات عام 2014/2013.

---

(1) علاء الدين عبدالخالق علوان، مرجع سبق ذكره، ص 351.

(2) هشام بشير، مرجع سبق ذكره، ص 171.

(3) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "المعلوماتية: نشرة إحصائية شهرية"، أعداد مختلفة، القاهرة.

- **تحويلات المصريين العاملين بالخارج** : انخفضت من (5054.7 مليون دولار) في الشهور الأخيرة من عام 2012/2011م إلى (4720 مليون دولار) خلال الشهور نفسها من عام 2013/2012م، وانخفضت من (4906.7 مليون دولار) خلال الرُبع الأول من عام 2013/2012م إلى (4108.9 مليون دولار) خلال الفترة نفسها من عام 2014/2013م.
- **الصادرات** : بلغت قيمة الصادرات (2.3 مليار دولار) في شهر سبتمبر من عام 2013، بنسبة انخفاض قدرها (17.9%) عن الشهر نفسه عام 2012م، وبلغت قيمتها (2.1 مليار دولار)

في شهر أكتوبر من عام 2013، بنسبة انخفاض قدرها (12.5%) عن الشهر نفسه عام 2012م.

- **صافي الاستثمار الأجنبي المُباشر** : انخفض صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة من (2816.5 مليون دولار) خلال الشهور الأخيرة من عام 2012/2011م إلى (1628.6 مليون دولار) خلال الشهور ذاتها من عام 2013/2012م، ثم إلى (1246.4 مليون دولار) خلال الرُبع الأول من عام 2014/2013م.
- **مُعدل التضخم** : ارتفع هذا المعدل ارتفاعاً واضحاً في الفترات الحديثة، إذ ارتفع من (4.7%) في ديسمبر من عام 2012 إلى (6.6%) في شهر يناير من عام 2013. ويُلاحظ من الشكل (15) أن مُعدل التضخم لم يقل عن (10% تقُريباً) مُنذ شهر يونيه من عام 2013م، ووصل قمته في شهر نوفمبر (14.2%). ثم بلغ (12.2%) في شهر يناير من عام 2014م، واستقر عند (10.2%) في شهري فبراير ومارس من عام 2014م.
- **مُعدل البطالة** : ارتفع مُعدل البطالة من (12.5%) في بدايات النصف الثاني من عام 2012م إلى (13%) في أواخر العام نفسه، ثم وصل إلى (13.4%) في أواخر عام 2013م.
- **أعداد السائحين** : شهد قطاع السياحة تراجعاً ملحوظاً خلال النصف الثاني من عام 2013م. فيلاحظ من الشكل (16) أن أعداد السائحين كانت مُرتفعة خلال الفترة الممتدة من يناير عام 2012م إلى يوليه من عام 2013م، إذ لم تقل عن (حوالى 750 ألف سائح) في أي شهر من تلك الشهور. ثم انخفضت أعدادهم بشكلٍ ملحوظٍ في شهور (أغسطس وسبتمبر وأكتوبر) من عام 2013م، ووصلت إلى قمة انخفاضها في شهر سبتمبر (حوالى 300 ألف سائح فقط)، ثم ارتفعت ارتفاعاً قليلاً في الشهور الأخيرة من عام 2013م والشهور الأولى من عام 2014م.

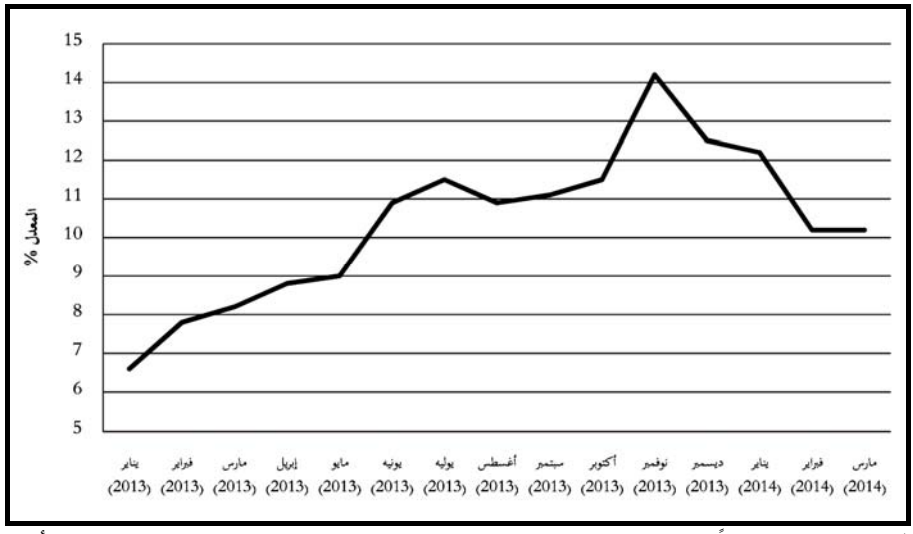

المصدر: الباحث اعتماداً على: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "المعلوماتية: نشرة إحصائية شهرية"، أعداد مُختلفة، القاهرة.

شكل (15) : تطور مُعدل التضخم شهرياً في مصر خلال الفترة (يناير 2013– مارس 2014م).

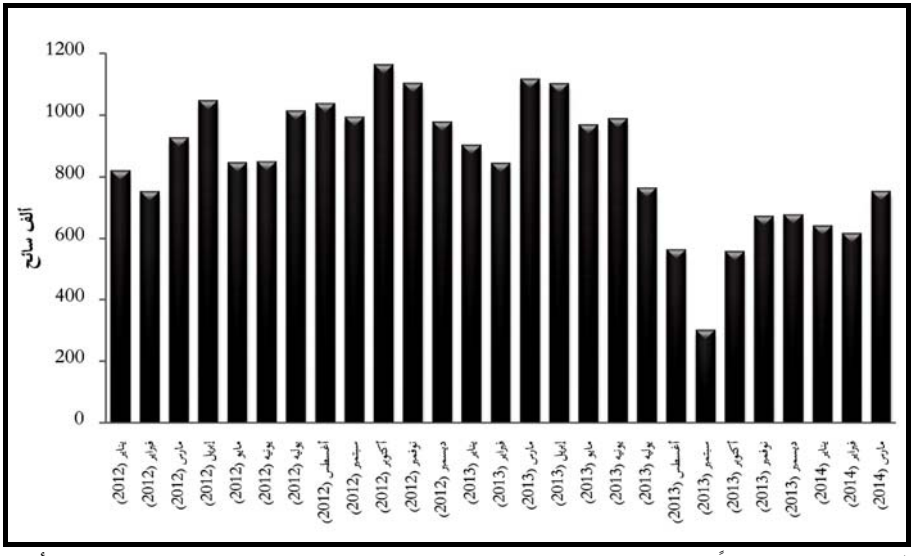

المصدر: الباحث اعتماداً على: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "المعلوماتية: نشرة إحصائية شهرية"، أعداد مُختلفة، القاهرة.

شكل (16) : تطور أعداد السائحين شهرياً في مصر
خلال الفترة (يناير 2013 – مارس 2014م).

ب) أساليب التعامل في المُستقبل مع الهجرة غير الشرعية :

إن البحث في أساليب التعامل في المستقبل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية من مصر، هو عبارة عن بحثٍ في كيفية التصدي للمُشكلات التي تُواجه الشباب المصري، خاصة بالريف. ويُمكن تلخيص أساليب التعامل في المستقبل مع هذه الظاهرة في: التعاون الفعلى بين دُول شمال المتوسط وجنوبه؛ والاستفادة من تجارب اقتصادية تنموية لدُول أُخري؛ وتحسين الأداء الاقتصادي والسياسي لمصر، وفيما يلي عرض لكل أُسلوب:

1- **التعاون الفعلى بين دُول شمال المُتوسط وجنوبه:** تُؤثر ظاهرة الهجرة غير الشرعية سلباً على مصر وعلى دُول شمال البحر المتوسط "خاصة إيطاليا واليونان". لذلك، يتعين على دُول الاتحاد الأوروبي أن تنتهج استراتيجيات خاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دُول جنوب البحر المتوسط، من خلال الدعم المالى والتقني من أجل توفير فُرص عمل ودخل مُناسب للشباب في هذه الدُّول[1]. ويجب ألا يكون التعاون أمنياً فقط، حيث إنه لم يكن كافياً للحد من الظاهرة، وإنما يكون من خلال قيام دُول الاتحاد الأوروبي بضخ استثمارات ضخمة في مصر، تهدف لإنشاء صناعات ومشروعات تنموية، يُوجه مُعظمها إلى الريف، خاصة القُرى المعروفة بالهجرة غير الشرعية.

2- **الاستفادة من التجارب العالمية في التنمية:** قامت بعض الدُّول بتطبيق سياسات وبرامج تخطيطية مُعينة، مَكَّنَتها من توفير فُرص العمل اللازمة لتقليل مُعدلات البطالة، ومَكَّنَتها من تحسين الأداء الاقتصادي ومُستوي معيشة السُكان. فعلى سبيل المثال، استطاعت إيطاليا أن تستفيد من اكتشاف الغاز الطبيعي، فلم تُصدره، بل استغلته في إقامة صناعات عديدة في الجنوب الإيطالى، الذي كان يُعد من المناطق الفقيرة نسبياً وطارداً للسُكان. واستطاعت هذه الصناعات – بعد عدة سنوات – أن تجذب الكثير من السُكان للاستقرار بالجنوب، الذي لم يعد طارداً للسُكان[2]. كما تُعد تجربة الصين من التجارب المهمة أيضاً، فقد استطاعت استثمار الزيادة السُكانية وتحويلها إلى طاقة إنتاجية، حيث حققت طفرة هائلة بالتصنيع وتحويل البيوت إلى مصانع، وكانت المحصلة النهائية زيادة الصادرات خلال النصف الأول من عام 2007 بنسبة (23.2%)، لتصل قيمة هذه الصادرات إلى (443.3 مليار دولار)، وتجاوزت الاستثمارات الأجنبية في الصين (30 مليار دولار)، بزيادة قدرها (10%). واستفادت

---

(1) هشام بشير، مرجع سبق ذكره، ص 171.

(2) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، "قضايا وآراء: الهجرة غير الشرعية"، مقترحات وآراء حول قضايا المجتمع من واقع الصحافة المصرية، مجلس الوزراء، القاهرة، يناير 2008، ص 8.

من ارتفاع احتياطي النقد الأجنبي – بالتفكير في أساليب جديدة – للحُصول على أعلى عائد من استثماره، بدلاً من توجيهه لشراء سندات الخزانة الأمريكية ذات العائد المنخفض[1].

3- **تحسين الأداء الاقتصادي والسياسي :** يتعين على الدولة أن تُحسن من الأساليب التقليدية في مُعالجة القضايا الاقتصادية والسياسية، وأن تتبني سياسات وبرامج جديدة تتغلب بها على مشاكل الشباب، لكي تتمكن من تخفيض حجم ظاهرة الهجرة غير الشرعية والآثار السلبية المترتبة عليها. فبالنسبة لتحسين الأداء الاقتصادي، فتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أنه تبين أن العوامل الاقتصادية، تُعد العوامل الرئيسة الدافعة للهجرة غير الشرعية من مصر. ولذلك، يُعد تحسين الأداء الاقتصادي أحد السُبل المهمة للحد من هذه الظاهرة. ويري الشباب المصري نفسه الذي خاض هذه التجربة أهمية تحسين الأداء الاقتصادي للحد من هذه الظاهرة. فقد تبين من الدراسة التي أجراها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية خلال عام (2007/2006م)، أن الشباب الذي خاض الهجرة غير الشرعية يقترح عدة سُبل لحل مُشكلة الهجرة غير الشرعية من مصر، منها: توفير الدولة لفُرص عمل محلية (ذات عائد مُناسب) (34% من العينة)، وتقليل تكلفة السفر إلى الخارج (6%)، ومُحاربة الغلاء وتحسين الاقتصاد (3%) (شكل 17).

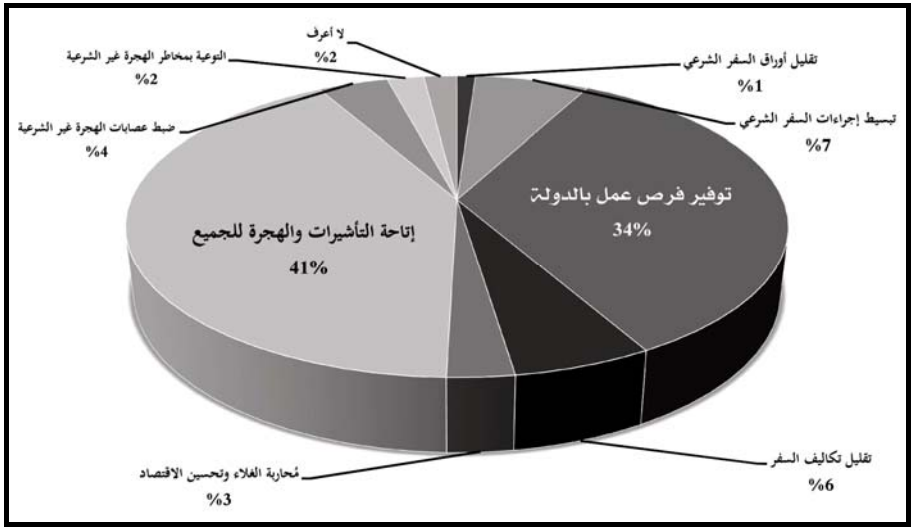

المصدر: الباحث اعتماداً على– إيمان شريف، "تقييم خبرة الهجرة غير الشرعية وآليات المواجهة"، في: "الشباب المصري والهجرة غير الشرعية"، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث الجريمة، القاهرة، 2010، ص 256.

شكل (17) : مُقترحات الشباب المصري لمُواجهة الهجرة غير الشرعية (عينة 2006).

---

(1) المرجع السابق نفسه، ص 9.

ويتبين من ذلك أهمية الاقتراح بتوفير فُرص عمل بالداخل؛ لأنه يعكس أن الشباب لن يُقبل على الهجرة غير الشرعية، إذا قامت الدولة بتوفير فُرص عمل ذات عائد كاف. وهناك عدة طُرق لخلق فُرص عمل بالداخل، تتمثل فيما يلي:

- **استكمال المشروعات الكبرى:** يلزم على الدولة استكمال المشروعات الكبرى التي بدأت فيها والانتهاء منها في أسرع وقت، حتى تستطيع توفير فُرص العمل اللازمة للشباب. وتضم هذه المشروعات، مشروع تنمية شمال سيناء، الذي يهدف إلى نقل المياه من فرع دمياط عبر قناة السويس إلى سيناء من خلال ترعة السلام (المرحلة الأولى)، ثم نقلها إلى سيناء من خلال ترعة الشيخ جابر الصباح خلف السحارة (المرحلة الثانية)، ويبلغ إجمالى الزمام الذي سوف يتم استصلاحه في المرحلة الأُولى 220 ألف فدان غرب قناة السويس، وإجمالى الزمام الذي سوف يتم استصلاحه في المرحلة الثانية 400 ألف فدان شرق القناة. وهناك مشروع تنمية جنوب الوادي، الذي يهدف إلى استصلاح نحو 1.7 مليون فدان بجنوب مصر، منها 540 ألف فدان في مشروع تنمية جنوب الوادي، و500 ألف فدان في شرق العوينات والواحات. وتخلق هذه المشروعات فُرص عمل جديدة للشباب في بعض القطاعات كالزراعة والصناعة والتشييد والبناء والخدمات.
- **إقامة مشروعات تنموية جديدة:** يقترح البعض إنشاء مراكز للتأهيل والتدريب والتشغيل في كُل مركز ومدينة وحي، ويكون هدف هذه المراكز تأهيل مليوني شاب سنوياً، يحتاجهم القطاع الخاص بالمصانع والمزارع والفنادق[1]. كما يتعين على الدولة أن تتبني مشروعات تنموية جديدة، تستغل فيها الصحاري، وتُحقق بها أكثر من هدفٍ، كخلق فُرص للعمل وتصدير مُنتجات من هذه المشروعات وتخفيف التكدس السُكاني بالوادي والدلتا. لذلك، فمن الأفضل أن تستمر الدولة في توجيه الاستثمارات وبرامج التنمية إلى اللامعمور المصري (الصحارى) وأن تتوسع في ذلك الشأن. وهناك إمكانات زراعية عديدة بالصحاري المصرية. فعلى سبيل المثال، قدرت المجالس القومية المتخصصة – في أوائل تسعينيات القرن العشرين – المساحة التي يُمكن استصلاحها في مصر بنحو (2.3 مليون فدان)، موزعة كالآتي: (571 ألف فدان) بشرق الدلتا وتعتمد في ريها على الري السطحي أو الري من مياه النيل، و(97 ألف فدان) بوسط الدلتا وتعتمد في ريها على الصرف ويُمكن أن تروى سطحياً أو عن طريق الرش، و(450 ألف فدان) في غرب الدلتا وتروى من الترع ومياه الصرف المخلوط والصرف الصحي، و(299 ألف فدان) في مصر الوسطى وتروى من مياه النيل، و(599 ألف فدان) في مصر العليا وتروى من مياه النيل، و(254 ألف فدان)

---

(1) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، "قضايا وآراء: الهجرة غير الشرعية"، مرجع سبق ذكره، ص 16.

في سيناء وتعتمد في ريها على المياه الجوفية وترعة السلام، و(100 ألف فدان) في مُنخفضات الصحراء الغربية وتعتمد في ريها على المياه الجوفية[1]. وقد بدأت الدولة في استصلاح بعض هذه المناطق واستغلالها، ولكنها لم تنته منها، وهناك الكثير من المناطق التي لم تبدأ في استصلاحها. ويُضاف إلى ذلك، إمكانات التنمية الزراعية في منطقة مُثلث حلايب وشلاتين، ومنطقة بحيرة السد العالى، والساحل الشمالى لسيناء وأحواض أودية العريش وسدر والجرافي[2]. أما بالنسبة لإمكانات التنمية الصناعية والتعدينية والسياحية والعُمرانية بالصحاري المصرية فهي عديدة[3]، فهناك أراضٍ مُقترحة للأنشطة الصناعية والتعدينية حتى عام 2017، تشغل مساحات كبيرة من الصحارى المصرية خاصة الصحراء الشرقية، وبعض أجزاء من سيناء، وبعض المساحات الصغيرة على جانبي وادي النيل. ويُعد تدبير الطاقة هو أول ما ينبغي أن يشغل القائمين على تنمية الصعيد أو جنوب الصحاري المصرية، فبدون تدبيرها يصبح الكلام عن الصناعة سابقاً لأوانه، فليس بصعيد مصر من مصدر للطاقة سوي المحطات الكهرومائية بأسوان، لذا يجب الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة من الشمس والرياح[4].

- **تخفيف أعباء المُستثمرين ومُساعدتهم:** يُمكن الاقتراح بعمل إصلاحات جذرية للاقتصاد المصري عن طريق إقامة مشروعات إنتاجية صناعية بشكلٍ خاصٍ، ومشروعات زراعية وتعدينية وغيرها، تُحيطها الدولة بكل العناية والحماية – بما فيها الإعفاءات الضريبية وطُول فترات السماح، والتمتع بالتخفيضات الجُمركية على استيراد مُستلزمات الإنتاج، ويُمكن للبنوك المصرية أن تُساهم مالياً في إقامة هذه المشروعات الجديدة، بما يتراكم لديها من سيولة نقدية مُجمدة[5]. ويجب تشجيع الاستثمارات المصرية والعربية والأجنبية بضوابط

---

(1) وسيم عبد الحميد، نحو خريطة سكانية جديدة لمصر، سلسلة الدراسات الخاصة، رقم (60)، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1994، ص97.

(2) لمزيد من التفصيل: حمدي هاشم، "تنمية سيناء: المشروع القومي لمصر"، العلم، العدد 420، القاهرة، أكتوبر 2011، ص ص 34-35.

(3) لمزيد من التفصيل: محمد أحمد على حسانين، "الهجرة الداخلية في مصر: دراسة في الجغرافيا البشرية"، مرجع سبق ذكره، ص ص 428-438.

(4) رشدي سعيد، "مصر المستقبل: المياه-الطاقة-الصحراء"، كتاب الهلال، العدد 639، القاهرة، مارس 2004، ص 110.

(5) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، "قضايا وآراء: الهجرة غير الشرعية"، مرجع سبق ذكره، ص 8.

واضحة وشفافة لجذب هذه الاستثمارات في قطاعى الزراعة والصناعة كثيفي التشغيل، وإنشاء وزارة للهجرة، يكون لديها استراتيجية لجذب مليون مصري مُغترب بالخارج إلى العودة، وتشجيع من لديه مُدخرات منهم لإقامة مشروع يُوفر فُرص عمل[1].

أما بالنسبة لتحسين الأداء السياسي والأمني، فقد أكد عليه الشباب الذي خاض تجربة الهجرة غير الشرعية من مصر، كما بالشكل (17)، حيث اقترحوا بعض الاقتراحات لحل مُشكلة الهجرة غير الشرعية، منها: إتاحة التأشيرات وفتح طريق الهجرة أمام الجميع (41% من العينة)، وتبسيط إجراءات الهجرة الشرعية وسُرعة إنجازها (7%)، وضبط العصابات المسئولة عن تنظيم الهجرة غير الشرعية (4%)، وتقليل الأوراق المطلوبة للسفر الشرعي (1%). ويتبين من ذلك أهمية توفير تأشيرات للهجرة الشرعية وجعل الهجرة الشرعية مُتاحة للجميع، وهو دور الحُكومة في إبرام الاتفاقيات مع الدُّول العربية والأجنبية لتشغيل العمالة المصرية. ويعكس ارتفاع نسبة هذا الاقتراح، تفضيل الشباب المصري للهجرة الشرعية عن الهجرة غير الشرعية. كما تبين من الاقتراحات الأُخرى، ضرورة تذليل العقبات الإدارية والبيروقراطية التي تُواجه الشباب المهاجر بالطُرق الشرعية.

الخاتمة والتوصيات :

شهد العالم تحولات اقتصادية وسياسية كبيرة خلال العُقود القليلة الماضية، أثرت بشكلٍ مُباشر – وأحياناً بشكلٍ غير مباشر – على حركة الهجرة الدولية الشرعية وغير الشرعية. فقد تأثرت الهجرة الدولية بالنُظم الاقتصادية التي سادت العالم مُنذ فترة كالرأسمالية، وتأثرت بالنظم الاقتصادية الحديثة أيضاً، كعولمة الاقتصاد وانتشار الشركات الدولية والتكتلات الاقتصادية. وتأثرت – كذلك – بالاضطرابات السياسية، والهيمنة التي تُمارسها الدُّول الكبرى على الدُّول الفقيرة. ولقد أثرت هذه التحولات العالمية – إلى جانب التحولات الداخلية – على حجم الهجرة غير الشرعية من مصر واتجاهاتها الجغرافية وخصائص المهاجرين. ويعود تاريخ نشأة ظاهرة الهجرة غير الشرعية من مصر إلى خمسينيات القرن العشرين، أي أنها واكبت الهجرة الدولية الشرعية، وكانت أعدادهم قليلة آنذاك، وكانت تبدأ بشكلٍ شرعي ثم تتحول إلى هجرة غير شرعية بعد انتهاء فترة الإقامة لبعض الذين هاجروا إلى أوروبا أو أمريكا بغرض الدراسة أو العمل أو السياحة، ثم يمتنعون عن العودة لمصر، ثم يقومون لاحقاً بتسوية وضعهم القانوني بالدولة المضيفة. وبدأت الظاهرة في النمو خلال سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، وغلب عليها النمط المؤقت، وتركزت جُغرافياً في دُول الخليج العربي خاصة المملكة العربية السعودية، وتمثلت في خُروج بعض المصريين للحج أو العُمرة أو السياحة أو العمل، ثم امتناعهم عن العودة بعد انتهاء مُدة ـــــ

(1) المرجع السابق نفسه، ص 16.

التأشيرة، ثم يتخفون من السُلطات في الدولة المضيفة. وشهد العقد الأخير من القرن العشرين زيادة

أعداد المهاجرين بالطرق غير الشرعية من مصر، على الرغم من تضييق الدُّول الأوروبية والعربية على هذه الظاهرة. ثم تطورت تطوراً كبيراً خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، حيث ارتفعت درجة مجازفة المصريين ومُخاطرتهم وإصرارهم على الهجرة رغم احتمالية تعرضهم للهلاك، ويرجع ذلك إلى تدهور الوضع الاقتصادي العالمي والمحلي وارتفاع مُعدلات البطالة والتضخم، وشهدت هذه الفترة زيادة واضحة في أعداد المهاجرين رغم التشدد والتضييق الكبير من جانب السُلطات المصرية والأوروبية لمحاربة الظاهرة.

وقدرت وزارة الداخلية المصرية عدد المهاجرين هجرة غير شرعية من مصر بحوالى ألفي مُهاجر سنوياً خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين. وقدرت الدراسة الحالية عدد المهاجرين إلى أوروبا فقط بما يقرب من خمسة آلاف مُهاجر سنوياً خلال الفترة الممتدة من بداية القرن الواحد والعشرين حتى السنوات الأولى من العقد الثاني. وتتركز أهم مناطق إرسال المهاجرين في محافظات الدقهلية والغربية والشرقية والإسكندرية بالوجه البحري، ومُحافظتى الفيوم والمنيا بالوجه القبلي. وتُوجد ثلاثة نطاقات جُغرافية للقُرى المصدرة للمُهاجرين، هي: النطاق البحري، ويضم القُرى الواقعة مُباشرة على ساحل البحر المتوسط، مثل بعض قُرى مُحافظتى كفر الشيخ ودمياط؛ والنطاق النهري، ويضم القُرى الواقعة على فرعي دمياط ورشيد، مثل قُرى محافظات الدقهلية والغربية والبحيرة؛ والنطاق الداخلي، ويتمثل في القُرى الداخلية، أي التي لا تقع على البحر أو النهر مُباشرة، مثل الكثير من القُرى بالوجه البحري. وتُعد إيطاليا أحدي أهم دُول وُصول المهاجرين من مصر بالطُرق غير الشرعية، حيث قُدر عدد المصريين الموجودين بها بصورة غير شرعية في مُنتصف العقد الأول من القرن الواحد والعشرين بما يقرب من عشرة آلاف مُهاجر، ويتركز المهاجرون المصريون بها في الشمال، خاصة في إقليم "لومبارديا"، نظراً لتوفر فُرص عمل بقطاعات السياحة والفنادق والمطاعم. كما تُعد اليونان من دُول المقصد المهمة، وزاد تيار الهجرة إليها في مُنتصف العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، ولكنه تراجع بشكلٍ واضحٍ في بدايات العقد الثاني، بسبب الأزمة الاقتصادية الكبيرة التي تعرضت لها اليونان. ويسلك المصريون ثلاثة مسارات رئيسة للهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، هي: المسار الأول (المسار الغربي أو المسار الليبي)، ويبدأ المهاجرون فيه بالتسلل من الأراضي المصرية، ثم يعبرون الحُدود مع ليبيا، ثم ينطلقون إلى أوروبا – خاصة إيطاليا أو اليونان أو مالطا – عبر المدن الليبية الساحلية؛ والمسار الثاني (المسار الشمالى أو مسار البحر المتوسط)، وينطلق فيه المهاجرون من بعض المدن والقُرى الواقعة على ساحل البحر المتوسط إلى إيطاليا أو اليونان، وزادت أهمية هذا المسار في السنوات الأخيرة، ويُعد أكثر خُطورة على المهاجرين من المسارين الأخرين؛ والمسار الثالث (المسار الشرقي أو المسار العربي–التُركي)، ويُعد أطول المسارات، ولكن تُوجد أمام المهاجر العديد من الدُّول التي يُمكن أن يهرب إليها، ويبدأ المسار بالانتقال إلى الأردن،

ثم سوريا ومنها إلى "اسطنبول"، التي تُعد مركزاً مُهماً لتجميع المهاجرين هجرة غير شرعية من مُختلف الدُّول، ثم يتجه المهاجرون إلى مركزٍ آخر، هو "سرابيفو"، ثم يتجهون منها إلى إيطاليا عبر البحر الأدرياتي أو عبر سلوفينيا.

أما فيما يتعلق بخصائص المهاجرين، فإن جميعهم تقُريباً من الذكور في سن الشباب، حيث تتراوح أعمارهم بين العشرين إلى الأربعين سنة؛ ويرتفع بينهم الوزن النسبي للحاصلين على المؤهلات المتوسطة والجامعية؛ كما يرتفع الوزن النسبي لغير المتزوجين والمتزوجين؛ وترتفع مُعدلات البطالة. وتتأثر حركة الهجرة غير الشرعية من مصر بعدة عوامل، أهمها العوامل الاقتصادية، التي تضم تطور الاقتصاد العالمي، كالعولمة ونظام الاقتصاد العالمي الرأسمالى والأزمة المالية العالمية، التي دفعت – ومازالت تدفع – ملايين البشر للهجرة الشرعية وغير الشرعية من الدُّول النامية. كما تضم تراجع الاقتصاد المصري، كالاعتماد على الاستيراد، وتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر، وثبات مُعدل نمو الناتج المحلي الإجمالى، وارتفاع مُعدلات الفقر (خاصة بالريف). فقد أصبحت الدولة تعتمد على استيراد بعض السلع والمنتجات لرُخص أسعارها العالمية، مما تسبب في انخفاض الطلب على المنتج المحلي، الأمر الذي عاد بالضرر على أصحاب العمل والعُمال. كما تراجعت مُعدلات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال العُقود الماضية، وتراجعت بشكلٍ واضحٍ مُنذ بدايات القرن الواحد والعشرين. وتُشير الإحصائيات إلى ارتفاع مُعدلات الفقر، حيث شَكَّل من يحصلون على دولارين يومياً نحو نِصف سُكان الدولة في مُنتصف التسعينيات، ونحو خُمس سُكانها في مُنتصف العقد الأول من القرن الواحد والعشرين. كما تشمل العوامل الاقتصادية، المستوي الاقتصادي للمواطن، كانخفاض نصيبه من الناتج المحلي الإجمالى، وانخفاض دخله، ووجود رغبة لديه لتحسين هذا الدخل، وتراجع نصيبه من الأرض الزراعية، ورغبته في الحُصول على فرصة عمل بالخارج. فتُشير الإحصائيات إلى انخفاض نصيب الفرد في مصر من الناتج المحلي الإجمالى، خاصة في القُرى المعروفة بهجرة أبنائها بالطُرق غير الشرعية إلى أوروبا؛ كما تُشير – أيضاً – إلى انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي في مصر، وارتفاعه بشكلٍ كبيرٍ في دُول المقصد؛ وتُوضح تراجع نصيب الفرد من الأرض الزراعية في الريف المصري عامة، وفي القُرى المصدرة للهجرة غير الشرعية بصفةٍ خاصةٍ.

كما تُؤثر العوامل السياسية على الهجرة غير الشرعية من مصر، وتضم هذه العوامل، السياسات المقيدة للهجرة الشرعية بأوروبا، حيث حدث تشدد من قِبَل الدُّول الأوروبية تجاه الهجرة الشرعية خاصة الهجرة العربية في العقدين الأخيرين، مما فتح المجال للهجرة غير الشرعية، حيث لم يجد الشباب سوي التسلل لدُخول أوروبا. وتضم العوامل السياسية، سياسات انتقاء المهاجرين، فقد أصبحت كُل دُول أوروبا تُمارس سياسات تقوم على انتقاء المهاجرين حسب التعليم والمهنة والخبرة، مما يُزيد التضييق على الهجرة الشرعية أمام الكثير من المهاجرين، فيضطرون للهجرة غير الشرعية.

وتشمل هذه العوامل – كذلك – سياسات استغناء الدُّول العربية عن العمالة المصرية بها، بسبب إحلال العمالة الوطنية محلها أو إحلال العمالة الآسيوية محلها، فيعود المهاجرون إلى مصر، ثم يقوم بعضهم بالهجرة غير الشرعية إلى أوروبا. أضف إلى ذلك كُله الظروف والقرارات السياسية بمصر، مثل الظُروف الصعبة التي صاحبت نكسة عام 1967م؛ ومقدار الحُرية السياسية للشباب ومُشاركتهم في الحياة السياسية؛ والسياسات الداخلية والقوانين في مصر. وهناك العوامل الديموغرافية، مثل نمو السُكان والقوي العاملة في أوروبا، حيث يتسم نمو السُكان بها بالانخفاض، خاصة النمو الطبيعي للسُكان، مما يُوضح حاجة أوروبا للعمالة حالياً ومُستقبلاً. وتشمل تلك العوامل، خلل التركيب العُمري للسُكان بأوروبا، حيث تُعاني أوروبا من تزايد نسبة كبار السن، وتراجع الوزن النسبي لصغار السن والسُكان في سن العمل والإنتاج، مما يُؤثر سلباً على حجم القوي العاملة بها، ويُؤدي إلى نقصٍ في العمالة في بعض القطاعات. ويُضاف إلى ذلك، ارتفاع مُعدل البطالة في مصر بصفةٍ عامة، وارتفاعه بين المتعلمين، وفي المراكز التي تضم قُرى مُصدرة للمُهاجرين بصفةٍ خاصةٍ. وهناك عوامل مُساعدة وشخصية تُؤثر في حركة الهجرة غير الشرعية من مصر، كإقامة الأقارب والأصدقاء في أوروبا، حيث يقومون بالمساعدة في الهجرة عن طريق توفير المعلومات الدقيقة وفُرص العمل أحياناً. وتضم هذه العوامل، انتشار شبكات تهريب المهاجرين، وتطور وسائل النقل والاتصالات، والجوانب الشخصية التي تُميز بعض المهاجرين كالتعليم والعُمر.

وينتج عن الهجرة غير الشرعية من مصر إلى أوروبا العديد من الآثار السلبية الاقتصادية والأمنية والسياسية التي تلحق بمصر وأوروبا. فبالنسبة للآثار الاقتصادية السلبية، فتشمل خسائر الاقتصاد المصري، كالفاقد من العُملة الصعبة والفاقد من تعليم أصحاب الكفاءات العلمية بسبب امتناعهم عن العودة بعد انتهاء دراساتهم، وفقد المجتمع لشباب صغار السن بسبب الغرق أو الفقد أثناء رحلة الهجرة؛ وتضم الآثار – كذلك – خسائر المهاجرين الاقتصادية، نتيجة تعرضهم لعمليات النصب والاستغلال المادي ودفعهم لمبالغ مالية كبيرة نظير تهريبهم. ويضاف إلى ذلك، ما سببته هذه الظاهرة من ارتفاعٍ في أسعار العمالة الزراعية وارتفاع أسعار أراضي البناء بالريف. أما فيما يتعلق بالآثار الأمنية، فتشمل اعتقال المهاجرين عند مُحاولة عُبور حُدود دولة المقصد؛ والتمييز ضد المسلمين من قِبَل بعض الدُّول المضيفة خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م؛ وتشمل – أيضاً – المساهمة في ارتفاع مُعدلات الجريمة بأوروبا. ويترتب على الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا سواء من مصر أو من غيرها من الدُّول العربية أو الإفريقية آثار سياسية، تتمثل في توتر العلاقات بين دُول الاتحاد الأوروبي، كما حدث في النزاع الفرنسي– الإيطالى عندما منحت إيطاليا آلاف المهاجرين بالطُرق غير الشرعية بطاقات إقامة تسمح لهم بحرية التنقل بين دُول الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي جعل فرنسا تعلن في أبريل من عام 2011م وقفاً مُؤقتاً لاتفاقية "شنجن". كما تُعد تجارة البشر من الآثار

السلبية للهجرة غير الشرعية، وهي الوجه القبيح لها، ويتم فيها استغلال المهاجرين وانتهاك حُقوقهم، ولا يحترم هؤلاء التُجار أمن المهاجرين أو حُقوقهم الأساسية. أما بالنسبة للآثار الإيجابية، فتكاد تقتصر على المهاجر وأُسرته، حيث يحدث تحسن لدخل المهاجر وظُروفه المعيشية ومكانته الاجتماعية، ويحدث الأمر نفسه لأُسرته.

وتبذل الدُول الكثير من أجل مُجابهة الهجرة غير الشرعية، نظراً لتعدد آثارها السلبية. وتُعد المجابهة الأمنية هي أكثر الأساليب استخداماً في مُجابهتها، وتكون عن طريق التنسيق الأمني بين دُول الاستقبال ودُول الإرسال، كالاتفاقيات الأمنية التي أُبرمت بين إيطاليا ودُول شمال إفريقيا، وتكون – أيضاً – عن طريق خطة داخلية مُحددة، كالتي تتبعها مصر، وتظهر آثارها في ارتفاع عدد القضايا والمتهمين في قضايا هجرة غير شرعية خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين. كما يتم مُجابهة الهجرة غير الشرعية عن طريق التنمية المشتركة مع دُول المقصد، عن طريق التنسيق المشترك لتوفير فُرص عمل بالدُول المستقبلة وتنمية المناطق الفقيرة الطاردة للسُكان بالريف المصري. أما فيما يتعلق بالرؤية المستقبلية للظاهرة، فقد تم ترجيح زيادة حجمها السنوي خلال الفترة القادمة، ليصل إلى نحو ستة آلاف مُهاجر سنوياً، نظراً لعدم وجود مُؤشرات تدل على تحسن الاقتصاد العالمي، والتراجع الواضح في مُستوي أداء الاقتصاد المصري. وهناك بعض الأساليب للتعامل مع الهجرة غير الشرعية في المستقبل والحد منها، هي: التعاون الفعلى بين دُول شمال المتوسط وجنوبه، والاستفادة من التجارب العالمية في التنمية وخلق فُرص عمل محلية، وتحسين الأداء الاقتصادي والسياسي في مصر، من خلال استكمال المشروعات الكبرى وإقامة مشروعات تنموية جديدة والتخفيف من أعباء المستثمرين.

ويتضح من ذلك أن الدراسة توصلت إلى نتائج مُهمة تخص ظاهرة الهجرة غير الشرعية من مصر، يُمكن – من خلالها – اقتراح بعض التوصيات للوُصول إلى قياسٍ دقيقٍ لحجمها، وتحديد تياراتها، وطُرق مُجابهتها في المستقبل. ولذلك تُوصي الدراسة بالآتي:

- إجراء مسح بالعينة لظاهرة الهجرة غير الشرعية من مصر، يتضمن المسح أسئلة عن كافة جوانب الظاهرة، من أجل الوقوف على الأسباب الرئيسة التي تدفع الشباب للهجرة، وأساليب التهريب ومساراته الجديدة، ومن أجل التعرف بشكلٍ دقيقٍ على الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للشباب الذي يُقبل على هذه التجربة.
- إدراج سؤال أو أكثر عن الهجرة غير الشرعية من مصر في استمارات التعداد السُكاني عام 2016م، لكي يتمكن الباحثون من الوصول إلى تقديرٍ دقيقٍ لحجمها، والتعرف على دُول المقصد الرئيسة وحجم التيارات إليها.

- قيام الدولة – مُتمثلة في الوزارات المعنية كوزارتى القوي العاملة والهجرة والخارجية – بِحَثّ دُول الاستقبال على تقنين أوضاع المهاجرين المصريين بها وحل مشاكلهم، بما تسمح به أوضاع دُول الاستقبال، وبما ينعكس بالإيجاب على الجانبين من الناحية الاقتصادية.
- قيام وزارة القوي العاملة بالتنسيق مع الدُّول الأوروبية بتحديد القطاعات التي تُعاني من عجزٍ في العمالة بالسُوق الأوروبي، حتى يتسني للوزارة توفير هذه العمالة وتدريبها، وإلحاقها بصورة قانونية بسُوق العمل الأوروبي. وقد يكون ذلك التنسيق في شكل إبرام الاتفاقيات الثنائية أو الإقليمية بين مصر ودُول الاتحاد الأوروبي، بحيث تضمن انتقالاً قانونياً أمناً للعمالة المصرية بعيداً عن المهربين والسماسرة والوسطاء.
- توعية الشباب المصري بالهجرة غير الشرعية ومخاطرها، وتأثيرها السلبي على الفرد والمجتمع، ويكون ذلك عن طريق التنسيق المشترك بين وزارتى القوي العاملة والإعلام، ويكون بالتوازي مع قيام الدولة بتوفير البديل لهؤلاء الشباب، وهو فُرص العمل المحلية ذات العائد المناسب.
- وقف استيراد السلع والمنتجات التي يتم إنتاجها محلياً، والعمل على تخفيض أسعارها محلياً بحيث تُجاري الأسعار العالمية، فقد تبين مدي التأثير السلبي لاستيراد مثل هذه المنتجات، حيث تُؤدي إلى ضَعف الطلب المحلي عليها، ثم وقف الإنتاج، ثم الاستغناء عن العُمال.
- التزام الدولة بالاستمرار في تنفيذ خطط التنمية الصحراوية التي بدأتها، والإسراع في الانتهاء من مراحلها المختلفة، لكي يجد الشباب البديل عن الهجرة غير الشرعية؛ كما يجب أن تلتزم الدولة – كذلك – بتبني مجموعة من المشروعات التنموية الجديدة التي تُوفر فُرص العمل للشباب.
- إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية من مصر، عن طريق توجيه الباحثين من التخصصات المختلفة لإجراء بُحوثهم عن المناطق الطاردة، خاصة بمحافظات الدقهلية والغربية والشرقية والمنوفية بالوجه البحري، والفيوم والمنيا وأسيوط بالوجه القبلي، بحيث تقوم هذه الدراسات على زيارات ميدانية لمناطق الطرد للوقوف على ظُروفها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وإجراء مُقابلات شخصية مع الشباب الذي خاض تجربة الهجرة غير الشرعية.

المراجع والمصادر

أولاً : المراجع والمصادر باللغة العربية.

أ- المراجع:

1) إبراهيم محمود محمد عوض، البطالة بين المتعلمين في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الإحصاء السكاني، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية، جامعة القاهرة، 1995.
2) أبوبكر الدسوقي، "هجرة العمالة العشوائية ....الدوافع والنتائج"، أحوال مصرية، العدد الثامن، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ربيع 2000.
3) أحمد حسن إبراهيم، "الهجرة المؤقتة للعمالة المصرية: دراسة جغرافية"، رسائل جغرافية، العدد (185)، الكويت، أكتوبر 1995.
4) أحمد طاهر، اختبار شنجن: سياسات الهجرة وتأثيراتها في الوحدة الأوربية، السياسة الدولية، المجلد 46، العدد 185، القاهرة، يوليو 2011.
5) أشرف على عبده، "الهجرة العربية الدائمة إلى الولايات المتحدة الأمريكية من 1980 إلى 2004: دراسة جغرافية"، سلسلة بحوث جغرافية، العدد الثامن عشر، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة، 2007.
6) اعتماد محمد علام، "الأبعاد الاجتماعية لهجرة الكفاءات العلمية المصرية للدول المتقدمة: دراسة حالة"، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر: هجرة الكفاءات والتنمية في دول الجنوب، عُقد في يومي 27 و28 مايو 2003، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2003.
7) إكرام الياس، "هجرة الشباب: الأسباب والوسائل"، في: "الشباب المصري والهجرة غير الشرعية"، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث الجريمة، القاهرة، 2010.
8) الأمم المتحدة، "تقُرير التنمية البشرية 2011: الاستدامة والإنصاف"، برنامج الأُمم المتحدة الإنمائي، 2011.
9) الكساندرا سنزانغ، نحو خطة تنظيم شاملة لأوضاع المهاجرين في الاتحاد الأوروبي، نشرة الهجرة القسرية، العدد 32، مركز دراسات اللاجئين، نيسان/أبريل 2009.
10) المجالس القومية المتخصصة، المتغيرات الاجتماعية في مصر، الدورة الثانية عشر، المجلد الخامس عشر، القاهرة: 1991.
11) المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، هجرة شباب مصر .... فرار إلى المجهول، القاهرة، مارس 2008. (على الرابط: http://ar.eohr.org/?=5).
12) اليساندرو فيجس، تحديات الديموجرافيا ومشاكل المهاجرين في أوروبا، السياسة الدولية، المجلد 45، العدد 182، أكتوبر 2010.
13) أمل يوسف الصباح، "الهجرة إلى الكويت من عام 1957إلى 1975: دراسة في جغرافية السكان"، قسم الجغرافيا، جامعة الكويت، الكويت، 1978.

14) أمير فرج يوسف، الهجرة غير الشرعية طبقاً للواقع والقانون والمواثيق والبروتوكولات الدولية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 1433 هـ/ 2012م.
15) اندريا ستوكورو، تعزيز التنمية المحلية المصرية من خلال شبكات المهاجرين في إيطاليا، ورقة بحثية حول: مشروع نظام معلومات الهجرة المتكامل، مركز بحوث ودراسات السياسة الدولية، مايو 2004.
16) إيمان شريف، "الإطار المنهجي للدراسة"، في: "الشباب المصري والهجرة غير الشرعية"، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث الجريمة، القاهرة، 2010.
17) إيمان شريف، حجم واتجاهات ظاهرة الهجرة غير الشرعية، في: "الشباب المصري والهجرة غير الشرعية"، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث الجريمة، القاهرة، 2010.
18) إيمان شريف، "تقييم خبرة الهجرة غير الشرعية وآليات المواجهة"، في: "الشباب المصري والهجرة غير الشرعية"، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث الجريمة، القاهرة، 2010.
19) جمال حمدان، شخصية مصر: دراسة في عبقُرية المكان، الجزء الرابع: شخصية مصر الحضارية، دار الهلال، القاهرة، 1984.
20) حمدي هاشم، "تنمية سيناء: المشروع القومي لمصر"، العلم، العدد 420، القاهرة، أكتوبر 2011.
21) رشدي سعيد، "مصر المستقبل: المياه–الطاقة–الصحراء"، كتاب الهلال، العدد 639، القاهرة، مارس 2004.
22) سامي محمود وأسامة بدير، أوروبا والهجرة غير المنظمة في مصر بين المسؤلية والواجب، سلسلة حقوق اقتصادية واجتماعية، العدد رقم (68)، مركز الأرض لحقوق الإنسان، القاهرة، يونيو 2009.
23) سامية حسن الساعاتي، "هجرة العقول المصرية: حجمها وديناميكاتها وأبعادها"، المجلة الاجتماعية القومية، العدد الثاني–الثالث، المجلد 15، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1978.
24) سعيد اللاوندي، الهجرة غير الشرعية، الموسوعة السياسية للشباب، رقم (8)، نهضة مصر، القاهرة، 2007.
25) سمير بودينار، "تحديات الهجرة غير الشرعية في إفريقيا: دراسة لسياسات دول العبور في الشمال الإفريقي"، ورقة مقدمة لمؤتمر: "التكامل الإقليمي في إفريقيا: إسقاط الحاجز بين شمال

القارة وجنوبها"، 5–7 نوفمبر 2010، المعهد الإفريقي لجنوب إفريقيا وشركاء التنمية، القاهرة، 2010.

26) سند إبراهيم سند، العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي: الآثار السياسية والاجتماعية مع التطبيق على البحرين (1975–1995)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1997.

27) سنية عبد الوهاب صالح، مراحل تطور حركة الهجرة المصرية، دراسات سكانية، المجلد 12، العدد 73، جهاز تنظيم الأسرة والسكان، القاهرة، 1985.

28) سوسن حسين، اهتمام عالمي متزايد بقضايا الهجرة، حوار مع– "برونسون ماكينلي: مدير عام منظمة الهجرة العالمية"، السياسة الدولية، المجلد 40، العدد 162، القاهرة، أكتوبر 2005.

29) سوسن حسين، "الاتجار بالبشر: الوجه القبيح للهجرة العالمية"، حوار مع– "برونسون ماكينلي: مدير عام منظمة الهجرة العالمية"، السياسة الدولية، المجلد 41، العدد 165، القاهرة، يوليو 2006.

30) صفية عبد العزيز، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين غير الشرعيين، في: "الشباب المصري والهجرة غير الشرعية"، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث الجريمة، القاهرة، 2010.

31) طارق عبد الحميد الشهاوي، الهجرة غير الشرعية: رؤيا مستقبلية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009.

32) عاصم الداهش، "الهجرة غير الشرعية: أسبابها وآثارها السلبية وطرق مواجهتها"، إدارة مكافحة جرائم التزييف والتزوير، الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة – وزارة الداخلية، القاهرة، 2009.

33) عاصم الداهش، الهجرة غير الشرعية وسبل التعاون الدولي لمكافحتها، إدارة مكافحة جرائم التزييف والتزوير، الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة – وزارة الداخلية، القاهرة، 2010.

34) عاصم الداهش، "الاتجار بالبشر بين التجريم وآليات المواجهة والعلاقة بين الاتجار في الأفراد وتهريب الأشخاص"، إدارة مكافحة جرائم التزييف والتزوير، الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة – وزارة الداخلية، القاهرة، 2012.

35) عبد الرحيم شلبي، أثر الهجرة الخارجية على العلاقات الدولية، في: "المؤتمر الإقليمي لتنمية واستخدام وهجرة القوة البشرية"، 5–7 ديسمبر 1988، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية، 1988.

36) عبد الفتاح ناصف، التوزيع السكاني في جمهورية مصر العربية، في: حلقة بحثية عن التوزيع السكاني في الوطن العربي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1981.
37) عثمان الحسن محمد نور، سياسات إحلال العمالة الوافدة ومستقبل سوق العمل على مستوى قطاعات النشاط الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، في" نبيل خوري (محرر)، الهجرة الخارجية وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية على العالم العربي، الجزء الأول: الوضع الإجمالى، منظمة العمل الدولية، جنيف، 1990.
38) عثمان الحسن محمد نور، هجرة الأيدي العاملة السودانية، في: "انتقال القوى العاملة في البلاد العربية"، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1994.
39) علاء الدين عبدالخالق علوان، "العمالة الريفية المصرية المهاجرة: نماذج من ثلاث مدن أوربية"، المجلة الجغرافية العربية، الجزء الثاني، العدد الرابع والخمسون، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة، 2009.
40) على فتحي أحمد، أثر الهجرة الخارجية (غير الشرعية) على بعض الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر الريفية، سلسلة رقم 37، المركز الديموجرافي بالقاهرة، القاهرة، 2007م.
41) على فلاح المناصيري ووصفي عبد الكريم الكساسبة، "الأزمة المالية العالمية: حقيقتها..أسبابها..تداعياتها..سبل علاجها"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، 2009.
42) عمرو محمد إبراهيم جاد، أطر المعالجة الصحفية للهجرة غير الشرعية للشباب المصري وعلاقتها بتقييم الجمهور لسياسة الحكومة نحوها: دراسة تحليلية ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الصحافة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2011.
43) فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية السكان، الطبعة الثالثة، درا المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1986.
44) كرم صابر، "الموت هو الأمل الوحيد للحياة: أنهار الدم بالمتوسط...للعبور للوطن البديل"، مركز الأرض لحقوق الإنسان، سلسلة حقوق اجتماعية واقتصادية، العدد رقم (67)، القاهرة، أبريل 2008. (على الرابط: www.Lchr-eg.org).
45) كريستوفر ويلسون، معجم علم السكان، ترجمة: مصطفي خلف عبد الجواد، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2007.
46) مجلس الشورى، هجرة العمالة المصرية إلى الخارج، تقُرير اللجنة الخاصة رقم 7، القاهرة، 1987.

47) مجلس الشوري، الهجرة غير الشرعية، التقُرير النهائي، لجنة تنمية القوي البشرية والإدارة المحلية ومكتب لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومي، دور الانعقاد العادي التاسع والعشرون، القاهرة، 2009.

48) محمد أحمد على، الهجرة الخارجية للمصريين: دراسة ديموجغرافية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2002.

49) محمد أحمد على حسانين، "الهجرة الداخلية في مصر: دراسة في الجغرافيا البشرية"، سلسلة أطروحات الدكتوراه (88)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.

50) محمد عبدالعليم مرسي، نزيف العقول البشرية، عالم الكتب للنشر والتوزيع، الرياض، 1982.

51) محمد سمير مصطفي، الهجرة غير الشرعية (الموت من أجل الحياة)، سلسلة أوراق سكانية، رقم (1)، معهد التخطيط القومي والمركز الديموجرافي بالقاهرة، القاهرة، 2009.

52) محمد صبحي عبدالحكيم، سكان مصر، في: السيد السيد الحسيني (محرر): موسوعة مصر الحديثة، المجلد الثالث: البيئة الجغرافية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1996.

53) محمود بسطامي، "الأبعاد القانونية لظاهرة الهجرة غير الشرعية"، في: "الشباب المصري والهجرة غير الشرعية"، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث الجريمة، القاهرة، 2010.

54) مركز الأرض لحقوق الإنسان، "عالم للحواجز لا للحقوق: العمال المهاجرين ضحايا تخلف أنظمة العمل بالخليج والحواجز الأوروبية"، حقوق اقتصادية واجتماعية، العدد رقم (71)، أغسطس 2009.

55) مركز الأرض لحقوق الإنسان، "الهجرة غير القانونية في ظل الشراكة الأوروبية: شعار الحكومة الإيطالية – مت أو عد من حيث جئت"، حقوق اقتصادية واجتماعية، العدد رقم (76)، فبراير 2010.

56) مركز الأرض لحقوق الإنسان، المهاجرون في مصر، حقوق اقتصادية واجتماعية، العدد رقم (83)، القاهرة، يوليو 2010.

57) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، "الهجرة المصرية إلى أوروبا: الواقع والتحديات"، مجلس الوزراء، القاهرة، يناير 2006.

58) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، سياسات الهجرة المصرية إلى الاتحاد الأوربي، مجلس الوزراء، القاهرة، أغسطس 2007.

59) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، "قضايا وآراء: الهجرة غير الشرعية"، مقترحات وآراء حول قضايا المجتمع من واقع الصحافة المصرية، مجلس الوزراء، القاهرة، يناير 2008.

60) مغاوري شلبي، الأبعاد الاقتصادية لهجرة العمالة، السياسة الدولية، العدد 165، المجلد 41، يوليو 2006.
61) نادر فرجاني، رحل في أرض العرب: عن الهجرة للعمل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987.
62) نادية ليتيم وفتحية ليتيم، البعد الأمني في مكافحة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، السياسة الدولية، المجلد 46، العدد 183، القاهرة، يناير 2011.
63) ناصر حامد، إشكاليات الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي، السياسة الدولية، العدد 159، المجلد 40، يناير 2005.
64) نبيل خوري وغازي مجاهد، العمالة الآسيوية في دول مجلس التعاون الخليجي واحتمالاتها المستقبلية، في" نبيل خوري (محرر)، الهجرة الخارجية وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية على العالم العربي، الجزء الثاني: الحالات القطرية، منظمة العمل الدولية، جنيف، 1990.
65) نبيل محمد السيد عثمان، مشكلات التنمية في محافظة الدقهلية: دراسة في الجغرافيا الاقتصادية، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة المنيا، 1989.
66) نجوي حافظ، "مقدمة البحث"، في: "الشباب المصري والهجرة غير الشرعية"، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث الجريمة، القاهرة، 2010.
67) نزهان محمد سهو، "الأزمة المالية العالمية الراهنة: المفهوم..الأسباب..التداعيات"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثالث والثمانون، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2010.
68) نيفين جمعة، "الإطار النظري للدراسة"، في: "الشباب المصري والهجرة غير الشرعية"، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث الجريمة، القاهرة، 2010.
69) هشام بشير، الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا، السياسة الدولية، المجلد 45، العدد 179، القاهرة، يناير 2010.
70) ورويك مواري، جغرافيات العولمة: قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية، ترجمة: سعيد منتاق، عالم المعرفة، العدد 397، الكويت، فبراير 2013.
71) وزارة التخطيط والتنمية المحلية، "تقارير التنمية البشرية للمحافظات المصرية: تقُرير محافظة الدقهلية"، مشروع التنمية المحلية بالمشاركة، وزارة التخطيط والتنمية المحلية بالتعاون مع برنامج الأُمم المتحدة الإنمائي، 2005.
72) وزارة التخطيط والتنمية المحلية، "تقارير التنمية البشرية للمحافظات المصرية: تقُرير محافظة الغربية"، مشروع التنمية المحلية بالمشاركة، وزارة التخطيط والتنمية المحلية بالتعاون مع برنامج الأُمم المتحدة الإنمائي، 2005.

73) وزارة القوى العاملة والهجرة، اتجاهات الشباب المصري حول الهجرة لأوروبا، وزارة القوى العاملة والهجرة والمنظمة الدولية للهجرة والتعاون الإيطالى، القاهرة، 2006.
74) وسيم عبد الحميد، نحو خريطة سكانية جديدة لمصر، سلسلة الدراسات الخاصة، رقم (60)، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1994.
75) وليد الشيخ، "أوروبا وقضايا الهجرة....معضلة الأمن والاندماج"، السياسة الدولية، العدد 165، المجلد 41، يوليو 2006.

ب- المصادر الإحصائية :

1) إدارة مكافحة جرائم التزييف والتزوير، "بيان: حالات الغرق في عمليات هجرة غير مشروعة"، الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة – وزارة الداخلية، القاهرة، 2013م.
2) إدارة مكافحة جرائم التزييف والتزوير، القُرى المصدرة للهجرة غير الشرعية، الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة، وزارة الداخلية، القاهرة، 2013م.
3) إدارة مُكافحة جرائم التزييف والتزوير، "بيان إحصائي بعدد القضايا وعدد المتهمين خلال الفترة من 2002/1/1 وحتى 2013/4/30"، الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة، وزارة الداخلية، القاهرة، 2013.
4) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت عامي 1996 و2006، النتائج التفصيلية لتعداد السكان، إجمالى الجمهورية، القاهرة.
5) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الهجرة الدائمة للمصريين خارج مصر خلال الفترة 1975-1990، القاهرة.
6) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الهجرة الدائمة للمصريين خارج مصر خلال عام 1998، القاهرة، 1999.
7) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الهجرة الدائمة للمصريين خارج مصر خلال الفترة 1981-2001، القاهرة.
8) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الهجرة الدائمة للمصريين خارج مصر خلال الفترة 1991-2010، القاهرة.
9) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة القوي العاملة (أكتوبر-ديسمبر 2013)، القاهرة.
10) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "المعلوماتية: نشرة إحصائية شهرية"، أعداد مختلفة، القاهرة.

11) مصلحة الجوازات والهجرة والجنسية، بيان بأعداد المرحلين من الخارج في الفترة من 2005 إلى 24 أبريل 2013م، وزارة الداخلية، القاهرة.
12) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، نشرة الاقتصاد الزراعي، القاهرة، 1996.

ثانياً : المراجع والمصادر باللغة غير العربية.

1) Adamson, F.B., "International Migration and National Security: Maximizing Benefits and Minimizing Risks", Atlantic Conference on "Migrant and Migrant Integration in the Atlantic Region", 22-24 March, Seville, Spain, 2007.
2) Baganha, M., Economic Restructuring and Migration in Europe, In: Fassmann, H and others, "International Migration and its Regulation: State of the Art Report Cluster A1", Vienna, February 2005.
3) Birks, J. S and Sinclair, C. A., "Egypt: A Frustrated Labor Exporter?", the Middle East Journal, Vol. 33, No. 3, Summer 1979.
4) Bruggeman, W., Illegal Immigration and Trafficking in Human Beings Seen as a Security Problem for Europe, September 2002.
5) Choucri, N., "Migration in the Middle East: Transformation, Policies, and Processes", Massachusetts Institute of Technology "MIT", Cairo University, 1983.
6) Darwish, S.N.A., "the European Union's Immigration Policy Towards South Mediterranean: Evaluation and Assessment", Unpublished Master Thesis, Euro-Mediterranean Studies, Faculty of Economics & Political Science, Cairo University, Cairo, 2009.
7) Dessouki, A. H., "the Shift in Egypt's Migration Policy: 1952-1978", Middle Eastern Studies, Vol. 18, No. 1, 1982.
8) El- Hussainy, M.A., Some Features of Unemployment in Egypt, Research Monograph Series No.25, Cairo Demographic Center (CDC), Cairo, 1996.
9) El Mubarak, Y., "International Migration in MENA Region: An Existing Phenomenon Exacerbated by the Arab Uprising", International Seminar on: "International Migration in the Middle East and North Africa after the Arab Uprising: A Long Term Perspective", IUSSP and Economic & Social Research Council and the American University in Cairo, 22-23 April 2013.
10) El Tanamly, R. M., "the Euro-Mediterranean Migration: Matching Demand with Supply in the Labour Market", Unpublished Master Thesis, Euro-Mediterranean Studies, Faculty of Economics & Political Science, Cairo Univeristy, Cairo, 2008.
11) Eu/Egypt Action Plan, Available online at: http://ec.europa.eu/world/enp/pdf/action_plans/egypt_enp_ap_final_en.pdf
12) Fargues, P., "Arab Migration to Europe: Trends and policies", International Migration Review, vol. 38, no. 4, winter 2004.
13) Fasani, F., "Undocumented Migration: Counting the Uncountable. Data and Trends across Europe – Country Report Italy", European Commission & Citizens and Governance in a Knowledge-Based Society, CLANDESTINO, August 2009.

14) FBI (Federal Bureau of Investigation), "Organized Crime – Italian Organized Crime", World Wide Web Document at: http://www.fbi.gov/about-us/investigate/organizedcrime/italian_mafia
15) Glaser, W and Habers, C., "the Brain Drain: Emigration and Return", Pergamon Press, Oxford, 1978.
16) Global Commission on International Migration (GCIM), "Migration in an Interconnected World: New Directions for Action", GCIM Report, October 2005.
17) International Organization for Migration, "A Study on the Dynamics of the Egyptian Diaspora: Strengthening Development Linkages", July 2010.
18) International Organization for Migration (IOM) and Cooperazione Italiana, "Egyptian Entrepreneurs in Italy through the Global Crisis, Fears, Hopes and Strategies", July 2010.
19) International Organization for Migration (IOM), World Migration Report 2010, the Future of Migration: Building Capacities for Change, Geneva, 2010.
20) International Organization for Migration (IOM), Types of Irregular Migration, In: Irregular Migration, Section 3.12.
21) Khafagi, F., "Socio-economic Impact of Emigration from a Giza Village", In: Richards, A and Martin, P. L (Editors), "Migration, Mechanization and Agricultural Labor Markets in Egypt", The American University in Cairo Press, Cairo, 1983.
22) Koser, K., "Irregular Migration, State Security and Human Security", A Paper Prepared for the Policy Analysis and Program of Global Commission of International Migration (GCIM), Geneva, September 2005.
23) Kovacheva, V., "Security Challenges and the Composition of Irregular Resident Population in Europe: Overestimating the Young Men", Working Paper No. 8/2010, Hamburg Institute of International Economics, Hamburg, 2010.
24) Kovacheva, V and Vogel, D., "the Size of Irregular Resident Population in the European Union in 2002, 2005 and 2008: Aggregated Estimates", Database on Irregular Migration, Working Paper No. 4/2009, Hamburg Institute of International Economics, Hamburg, 2009.
25) Kraler, A and Rogoz, M., "Irregular Migration in the European Union Since the Turn of the Millennium-development, Economic Background and Discourses", CLANDESTINO: Database on Irregular Migration, Working Paper No. 10/2011, Centre for Migration policy Development, Vienna, 2011.
26) Kraler, A, Reichel, D and Hollomey, C., "Undocumented Migration: Counting the Uncountable Data and Trends across Europe, Country Report Austria", European Commission & citizens and Knowledge-Based Society, CLANDESTINO, October 2009.
27) Lee, E. S., A Theory of Migration, Demography, vol. 3, no. 1, 1966.
28) Maroukis, T., "Undocumented Migration: Counting the Uncountable Data and Trends across Europe, Country Report Greece", European Commission & citizens and Knowledge-Based Society, CLANDESTINO, July 2009.

29) Nada, A. H., Impact of Temporary International Migration on Rural Egypt, Cairo Papers in Social Sciences, Vol. 14, No. 3, Social Research Center, the American University in Cairo, 1991.
30) Neubeger, E., "Internal Migration: A Comparative Systemic View", In: Brown, A.A and Neuberge, E (Editors), Internal Migration Perspective, Academic Press, New York, 1977.
31) Rogoz, M and Kraler, A., "Irregular Migration in the European Union since the turn of the Millennium: Development, Economic Background and Discourses", Working Paper No. 10/2011, Centre for Migration Policy Development, Vienna, 2011.
32) Saleh, S.A., the Brain Drain in Egypt, Cairo Papers in Social Science, Vol. 3, No. 5, Social Research Center, the American University in Cairo, 1983.
33) Seccombe, I. J and Lawless, R. I., "Foreign Workers Dependence in the Gulf and International Oil Companies: 1910-50", International Migration Review, Vol. 20, No. 3, 1986.
34) Sell, R. R and Rochester, N. Y., "Egyptian International Labor Migration and Social Process: Toward Regional Integration", International Migration Review, Vol. 22, No. 3, 1988.
35) Stutz, F.P and Warf, B., "The World Economy: Geography, Business, Development", 6th, Pearson, New Jersey, 2012.
36) Talani, L. S., "From Egypt to Europe: Globalization and Migration across the Mediterranean", Tauris Academic Studies, London, 2010.
37) Tapinos, G., "Clandestine Immigration: Economic and Political Issues", In: "Trends in International Migration: Continuous Reporting System on Migration", OECD Publications, Paris, 1999.
38) Taylor, E., Egyptian Migration and Peasant Wives, Middle East Research and Information Project (MERIP), No. 124, Jun. 1984.
39) The Reasoned Society, "the Causes of illegal Immigration- Part II", July 16, 2010, Worldwide Web Document at:
http://thoughtdigest.wordpress.com/2010/07/16/the-causes-of-illegal-immigration-part-ii/
40) Torki, F.G.M., "Impact of Migration on the Labour Force Structure of Internal Migrant in Egypt Compared with Some African Countries (Liberia and Tanzania)", Unpublished Ph.D., Geography Section, Institute of African Research and Studies, Cairo University, August 1983.
41) United Nations, "International Migration Policies and Programs: A World Survey", New York, 1982.
42) United Nations, the Rights of Non-citizens, E/CN.4/Sub.2/2003/23, Final Report of the Special Rapporteur, Commission of Human Rights, Economic and Social Council, New York, 26 May 2003.
43) United Nations, International Migration from a Regional and Interregional Perspective, Project Document, New York, April 2012.
44) United Nations General Assembly, United Nations General Assembly Resolution 3449 (xxx), United Nations, New York, 9 December 1975.
45) Van Dijck, D., "Is the EU Policy on Illegal Immigration Securitized? – Yes of Course! A Study into the Dynamics of Institutionalized Securitization", the 3rd Pan-European Conference on EU Politics, Istanbul, 21-23 September 2006.

46) White, P. E and Woods, R. I., "Spatial Patterns of Migration Flows", In: White, P. E and Woods, R. I., "the Geographical Impact of Migration", Longman, New York, 1980.
47) White, P.E and Woods, R.I., "the Foundations of Migration Study", In: White, P and Woods, R (Editors), "the Geographical Impact of Migration", Longman, New York, 1980.
48) World Bank, World Development Report, Washington, Various Years.
49) World Bank, "World Development Report 2002: Building Institutions for Markets", Washington, 2002.
50) World Bank, "World Development Report 2012: Gender Equality and Development", Washington, 2012.
51) Zahran, A.H.M., the Impact of Illegal Immigration on the National Security of European Destination Countries, Unpublished Master Thesis, Euro-Mediterranean Studies, Faculty of Economics & Political Science, Cairo University, Cairo, 2012.
52) Zohry, A and Harrell-Bond, B., "Contemporary Egyptian Migration: An Overview of Voluntary and Forced Migration", Working Paper C3, Development Research Centre on Migration, Globalization & Poverty, University of Sussex, Brighton, December 2003.
53) Zohry, A., "Migration without Borders: North Africa as a Reserve of Cheap Labour for Europe", Draft Article of the Migration without Borders Series, UNESCO, January 2005.
54) Zohry, A., A Proposed Framework for the Study of Illegal Migration, Egyptian Society for Migration Studies, Working Papers Series No. 2011-01, Cairo, September 2011.

* * *

الإصدارات السابقة
لسلسلة البحوث الجغرافية

1. Dental Conditions of the Population of Maadi Culture as Affected by the Environment. (In English) by "F. Hassan et al." (1996).
2. هضبة الأهرام: أشكالها الأرضية ومشكلاتها، أ.د. سمير سامى، 1997.
3. القرى المدمرة فى فلسطين حتى عام 1952، أ.د. يوسف أبو مايلة وآخرون، 1998.
4. جيومورفولوجية منطقة توشكى وإمكانات التنمية، أ.د. جودة فتحى التركمانى، 1999.
5. موارد الثروة المعدنية وإمكانات التنمية فى مصر، د. أحمد عاطف دردير، 2001.
6. صورة الأرض فى الريف، د. محمد أبو العلا محمد، 2001.
7. القاهرة: الأرض والإنسان، أ.د. سمير سامى محمود، 2003.
8. الماء والأفلاج والمجتمعات العمانية، د. طه عبد العليم، 2004.
9. المناطق الخضراء فى القاهرة الكبرى، د. أحمد السيد الزاملى، 2005.
10. التنمية السياحية بمدينة الغردقة وأثرها السلبى على البيئة، د. ماجدة محمد أحمد، 2005.
11. بين الخرائط التقليدية وخرائط الاستشعار عن بعد، د. هناء نظير على، 2006.
12. الواقع الجغرافى لمدينة سيوة، د. عمر محمد على، 2006.
13. صادرات الموالح المصرية إلى السوق العربية الخليجية، أ.د. إبراهيم على غانم، 2006.
14. الجغرافيا الاقتصادية فى ضوء المتغيرات العالمية المعاصرة، أ.د. محمد محمود إبراهيم الديب، 2006.
15. الأبعاد الجغرافية للسياحة العلاجية فى مصر، د. فاطمة محمد أحمد، 2006.
16. تحليل جغرافى لحركة النقل على مداخل مدينة المحلة الكبرى، د. عبد المعطى شاهين، 2007.
17. المقومات الجغرافية للتنمية السياحية فى محافظة الوادى الجديد، د. المتولي السعيد، 2007.
18. الهجرة العربية الدائمة إلى الولايات المتحدة الأمريكية من 1980 إلى 2004، د. أشرف على عبده، 2007.
19. مياه الشرب فى مدينة الجيزة، د. فاطمة محمد أحمد عبد الصمد، 2007.
20. الجيوب الريفية المحتواة فى التجمعات الحضرية المخططة بمدينة الجيزة، د. أشرف على عبده، 2007.
21. الأبعاد الجيوديموجرافية لانتخابات مجلس الشعب المصرى عام 2005، د. سامح عبد الوهاب، 2008.
22. الأوقاف الخيرية فى مصر، أ.د. صلاح عبد الجابر عيسى، 2009.
23. صناعة السيارات فى مصر، أ.د. محمد محمود إبراهيم الديب، 2009.
24. المناخ والملابس فى مدينة الرياض، د. هدى بنت عبد الله عيسى العباد، 2009.
25. قضايا الطاقة فى مصر، أ.د. محمد محمود إبراهيم الديب، 2009.
26. الثروة المعدنية فى محافظة المنيا، د. أحمد موسى محمود خليل، 2009.
27. التباينات اليومية لدرجة الحرارة بمدينة مكة المكرمة. د. مسعد سلامة مسعد مندور، 2009.
28. التحليل الجغرافى لدلالة أسماء المحلات العمرانية بمنطقتي عسير وجيزان، د. إسماعيل يوسف إسماعيل، 2009.

29. تحليل جغرافى لمنطقتين عشوائيتين فى مدينة جدة، د. أسامة بن رشاد جستنية و أ. مشاعل بنت سعد المالكي، 2009.
30. الفقر فى غرب إفريقيا، د. ماجدة إبراهيم عامر، 2010.
31. بعض ملامح التنمية العمرانية فى محافظة المجمعة (السعودية)، د. علاء الدين عبد الخالق علوان، 2010.
32. تنمية السياحة البيئية والأثرية بمنطقة حائل، د. عواطف بنت الشريف شجاع على الحارث، 2010.
33. سكان سلطنة عُمان، د. جمال محمد السيد هنداوى، 2010.
34. التجديد العمرانى للنواة القديمة بالمنصورة، د. مجدى شفيق السيد صقر، 2011.
35. تغير المعطيات المكانية وأثرها فى التنمية السياحية بقُرية البهنسا فى محافظة المنيا، د. ماجدة جمعة، 2011.
36. الاتجاهات الحديثة فى جغرافية الصناعة، أ.د. إبراهيم على غانم، 2011.
37. المعايير التخطيطية للخدمات بالمملكة العربية السعودية، د. نزهه يقظان الجابري، 2011.
38. تداخل المياه البحرية والجوفية بشمال الدلتا بين فرعي دمياط ورشيد، د. أحمد إبراهيم محمد صابر، 2011.
39. أحجار الزينة فى المملكة العربية السعودية، د. شريفة معيض دليم القحطاني، 2011.
40. التنوع الحيوى بإقليم الجبل الأخضر بالجماهيرية العربية الليبية، د. عادل معتمد عبد الحميد، 2011.
41. التحليل المكاني للتغيرات العمرانية واتجاهاتها الحالية والمستقبلية في المدينة المنورة للفترة من (1369–1450هـ) الموافق (1950–2028م)، د. عمر محمد على محمد، 2011.
42. المراوح الفيضية وأثرها على طريق قفط - القصير، د. محمد عبد الحليم حلمي عبد الفتاح، 2012.
43. أطالس فرنسية : عرض وتحليل، د. عاطف حافظ سلامه، 2012.
44. التنوع المكانى لأنماط النمو الريفى فى المنطقة الغربية للمملكة العربية السعودية، د. محمد مشخص، 2012.
45. الحافة الحضرية لمدينة المحلة الكبرى : رؤية جغرافية، د. أحمد محمد أبو زيد، 2012.
46. الخصائص المكانية والخدمية للمجمعات التجارية، د. عبدالله براك الحربي، 2012.
47. أخطار التجوية الملحية على المباني الأثرية بمدينة القاهرة، د. أحمد إبراهيم محمد صابر، 2012.
48. تقدير أحجام السيول ومخاطرها عند المجرى الأدنى لوادي عرنة جنوب شرق مدينة مكة المكرمة، د. محمد سعيد البارودي، 2012.
49. التساقط الصخري والتراجع الساحلي في منطقة عجيبة السياحية (1995–2012)، د. طارق كامل فرج خميس، 2012.
50. جغرافية التنمية الاقتصادية بمنطقة ساحل محافظة كفر الشيخ، د. محروس إبراهيم محمد المعداوى، 2012.
51. الضوابط المناخية للعجز المائى فى شبه جزيرة سيناء، د. صلاح معروف عبده عماشة، 2012.
52. الضوابط البيئية للسياحة بمحافظة الفيوم، د. فاطمة محمد أحمد عبد الصمد، 2012.
53. مواقف السيارات والأزمة المرورية بمحافظة القاهرة، د. رشا حامد سيد حسن بندق، 2012.
54. ثلاثون عاما من النمو العمرانى الحضرى بمحافظة أسوان، د. أشرف أحمد على عبد الكريم، 2012.
55. الخريطة الجيومورفولوجية لجبل عير بالمدينة المنورة، د. متولي عبد الصمد، 2012.
56. المدينة الصناعية الثانية بمدينة الرياض، د. عبد العزيز بن إبراهيم الحرة، 2012.

57. التغير الكمي والنوعي لاستخدامات الأرض بأحياء المدينة المنورة، د. عمر محمد على محمد، 2012.
58. استخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد في رصد ومعالجة مشكلة العشوائيات السكنية بالمدينة المنورة، د. عمر محمد على محمد، 2012.
59. شارع بورسعيد بالقاهرة : دراسة تحليلية فى جغرافية النقل، د. منى صبحي نور الدين، 2012.
60. التمدد الحضرى لمدينة ديرب نجم، د. مجدى شفيق السيد صقر، 2013.
61. التحليل المكانى لتوزيع خدمة محطات تعبئة وقود السيارات بمدينة مكة المكرمة، د. عمر محمد على، 2013.
62. تحليل جغرافي للتعليم الأساسي بقرى مركز أطفيح، د. فاطمة محمد أحمد عبد الصمد، 2013.
63. نظم المعلومات الجغرافية ودعم اتخاذ القرار التنموي، د. عاطف حافظ سلامه، 2013.
64. جيومورفولوجية قاع الفريح شرق المدينة المنورة وإمكانات التنمية، د. متولي عبد الصمد، 2013.
65. ملامح الفقر الحضري وخيارات التنمية، د. إسماعيل يوسف إسماعيل، 2013.
66. Abha Town (Kingdom of Saudi Arabia): A Study in Social Area Analysis. (In English) by "Dr. Ismail Youssef Ismail" (2013).
67. نحو صناعة مطورة لحماية البيئة في محافظة أسيوط، د. أحمد عبد القوى أحمد، 2013.
68. الرؤية الجغرافية لواقع ومستقبل خريطة استخدامات الأرض بوسط مدينة الرياض، د. أشرف أحمد على عبد الكريم، 2013.
69. تنمية النقل البحرى والخدمات اللوجستية فى إقليم قناة السويس، د. منى صبحي نور الدين، 2013.
70. استخدامات الأرض في حلوان مستخلصة من المرئيات الفضائية، د. فاطمة محمد أحمد عبد الصمد، 2013.
71. تحليل جغرافى لبعض حوادث السكك الحديدية المصرية، ، د. منى صبحي نور الدين، 2014.
72. خصائص المحلات العمرانية على الجزر الرملية، د. إسماعيل يوسف إسماعيل، 2014.
73. تيسير الوصول إلى الخدمات العامة فى مدينة أسوان، د. أشرف أحمد على عبد الكريم، 2014.